الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار:تاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـــ:

تطور مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)م

من إعداد الطالبتين:

* حنان خلفة

*نادية قدير

إشراف الدكتور:

أمحمد بوحموم

لجنة المناقشة:

د. كمال حسنة	رئيسا
د.أمحمد بوحموم	مشرفا ومقررا
د.عامر عنان	مناقشا

السنة الجامعية: 1440–1441هـ/ 2019–2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نتقدم بالتحية و التقدير إلى أستاذنا الدكتور، المشرف أ.مُحَمَّد بوحموم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه العلمية و إصراره على إخراج هذا العمل في أحسن صورة ، فله منا جزيل الشكر والعرفان على كل ما قدمه لنا من دعم مستمر ، وتوجيه دءوب من أجل إخراج هذا العمل في أحسن صورة ، رغم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا العمل والناتجة

عن الظرف الصحي الذي تعيشه الجزائر ، والعالم قاطبة ، فلنا فائق الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل

إلى كل من ساعدنا وكان له يد العون في إنجاز هذا العمل لهم كل التقدير والاحترام

إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والديا العزيزين واللذان أوصى بهما الله عز وجل وقال فيهما

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

إلى من ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يدا للعون إلي أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى الذي كان سندا لي وضحى طيلة دربي الدراسي ورباني على مكارم الأخلاق مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة إليك أبي أدامه الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى أعز هيبة من الخالق التي لا تكتمل سعادتي إلى معهم إخوتي

إلى من يحفزني دون حروف ويفهمني دون كلام مُحَّد أمين

إلى صديقاتي رفيقاتي دربي حورية، حفيظة، أسماء، نصيرة أمينة فاطمة فوزية .

نادية

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة إلى سيدي رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من قال الله فيهما

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

إلى سندي منبع الدعاء والرضا أمي الحبية أبي الغالي

إلى إخوتي حفضهم الله لي

كل من عبد الواحد إكرام وعبد الرحمان أدام الله المودة بيننا.

إلى رفيقات دربي زميلاتي حنان ليندا وكل من تشاركت معهم درب الدراسة.

و إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو حتى بالدعاء

حنان

مقدمة

مقدمة:

تعد الثورة التحريرية (1954-1962)م،من أعظم ثورات العالم في القرن العشرين ، كما أنها تمثل أهم المراحل في تاريخ الجزائر المعاصر . وذلك لمدى تأثيرها و انعكاساتها على الفترة التي تليها وهي فترة الجزائر المستقلة.وحتى تسير هذه الثورة على وجهها الصحيح ،كان لابد لها من مبادئ تنظيمية حتى تحدد خط سيرها فيما بعد مرحلة الثورة ،و التي تهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية.هذه المبادئ حددت حسب ما كانت تقتضيه الثورة من أهداف منشودة،واستنادا للظروف التي كانت تعيشها الثورة آنذاك.سواء من الجانب الجزائري ،أو الفرنسي .

من أهم المبادئ المقررة خلال الثورة التحريرية، نجد مبدأ أولوية السياسي على العسكري.و الذي مر بعدة مراحل تطورية كانت تفرضها ظروف معينة، حسب كل مرحلة مرت بها الثورة التحريرية.هذا التطور الحاصل في مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية ،تولدت عنه صراعات ومشادات بين الأطراف المتنافسة .وهو ما عرف عند الباحثين في تاريخ الثورة التحريرية ،بالصراع حول السلطة أو صراع الزعامات القيادية .

يعد البحث في تاريخ تطور مبدأ الأولويات ،من أهم الموضوعات الحيوية والشائكة في آن واحد. التي تتطلب دراسة واسعة بالموضوع، نظرا لما له من نزاعات وصراع محتدم بين الهيئتين.لذلك كان موضوع تطور مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية ،مازال موضوعا هاما وحلقة رئيسية من حلقات تاريخ الثورة الجزائرية .

-دواعي اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا عدة أسباب لاختيارنا هذا الموضوع، نذكر أهمها:

-يرجع اهتمامنا بهذا الموضوع الشيق كوننا كنا دائما في اختيارنا للعروض والبحوث، نركز علي مواضيع متعلقة بتاريخ الثورة التحريرية.

-لعل أهم سبب دفعنا إلى اختيار هدا الموضوع بالذات ،هو أن هذه المرحلة من تاريخ الثورة(1954-1962)م لا تزال في حاجة إلى جهود الباحثين لكشف الكثير من الحقائق و الخلفيات.

-تناول هذا الموضوع مسائل هامة، تتمثل في خلفيات الصراع بين السياسيين و العسكريين.

-كونه موضوع يستحق التفاف من الطلبة الجامعيين و الباحثين، ليكون لهم بمثابة الأرضية للبحوث الأخرى.

-كذلك من اجل معرفة المشاكل التي واجهت الثورة التحريرية للأخذ بالعبرة.

-إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا الموضوع في البحث عن طبيعة تطور مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية في الثورة التحريرية، إذ يمكن طرح إشكال رئيسي وهو :

-ما هي الخلفيات التي انطلقت من خلالها عملية إقرار مبدأ السياسي على العسكري؟ وما تأثيرها على مسار الثورة ومؤسساتها؟

ومن اجل فهم حيثيات الموضوع يمكن إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية،حتى نتمكن من الإجابة على الأشكال الرئيسي وهي:

- ماهي أهم المراحل التطورية التي مر بها مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية خلال الثورة التحريرية (1954-1962)م؟وما هي أهم الأسس التي اعتمدها قادة الثورة في تحديد الأولويات ؟

-هل إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري خلال الثورة غير موازين القوى للهيئات الثورية؟وفيما تمثلت ردود الفعل على هذا المبدأ وما هي النتائج المترتبة عنه؟

-مناهج البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات وللإلمام بجوانب الموضوع، وإعطاء صورة شاملة. اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي ،لأنه الأنسب لسرد الأحداث التاريخية وترتيبها وفق تسلسلها الزمني والمكاني . والمنهج التاريخي التحليلي وهو المنهج الأساسي الذي اقتضاه الموضوع،من اجل تحليل ومناقشة مختلف جوانب البحث للوصول إلى الهدف المرغوب فيه

-خطة البحث:

لقد قسمنا عناصر البحث حسب التسلسل الزمني للأحداث،فكانت خطة العمل مقسمة على الشكل الآتي:مقدمة، مدخل، وثلاثة فصول. و أتممناه بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالموضوع لتزيد من قيمة البحث.

-المدخل:الذي أدرج تحت عنوان:**تطور مبدأ الأولويات قبل اندلا ع الثورة التحريرية**.تطرقنا فيه أولا لتمهيد كان صورة عامة للموضوع ،وكيف انتقل الشعب الجزائري من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي عن طريق (جمعيات أحزاب نوادي) .كما احتوى على تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أهم المبادئ التي نادت بها.وتحدثنا عن المنظمة الخاصة نشأتها، هيكلتها وكيف تم اكتشافها ، وصولا إلى ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكذا التحضير لاجتماع ال22 التاريخي وتكليف مجموعة الستة بالتحضير للعمل المسلح.

-**الفصل الأول**:فكان معنون بـ **إقرار أولوية السياسي على العسكري**.وجاء فيه أربعة مباحث – المبحث الأول: تحدثنا فيه عن تشكل القيادة التاريخية،و أهم الأعمال التي قامت بها كما تطرقنا إلى أهدافها ومجموعة المبادئ التي أقرتها.أما المبحث الثاني خصصناه للتحدث عن مؤتمر الصومام، وأهم المبادئ المقررة فيه .و المبحث الثالث كان عن الغاية من إقراره مبدأ أولوية السياسي علي العسكري، واهم ردود الفعل والنتائج المترتبة عنه.أما المبحث الرابع تحدثنا فيه عن النتائج المحققة في الميدان ،سواء

على المستوى الداخلي و الخارجي.وضم عناصر منها استماله (اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،جمعية العلماء المسلمين الطلبة، ...) وكذا تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها في المحافل الدولية .

-**الفصل الثاني**:جاء تحت عنوان:**المساواة بين المبدأين السياسي والعسكري**.ويندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول خصصناه لانعقاد مؤتمر القاهرة ظروف انعقاده، مجريات الانعقاد واهم النتائج المترتبة عنه.المبحث الثاني احتوى على الغاية من إلغاء مبدأ الأولويات ،وإقرار مبدأ التوافق بين السياسيين العسكريين .و المبحث الثالث فكان حول نتائج انعقاد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية،من اغتيال عبان رمضان،تأسيس الحكومة المؤقتة،إنشاء قيادة موحدة للجيش ومؤامرة العموري.

-**الفصل الثالث**: عنوناه ب: **أولوية العسكري علي السياسي**. واحتوى على ثلاثة مباحث ،المبحث الأول تحدثنا فيه عن ندوة طرابلس الأولى 16ديسمبر1959م-18جانفي1960م ،وانعكاساتها.وجاء فيها ظروف انعقاده، واهم القرارات من تأسيس الحكومة المؤقتة الثانية ،و إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش .و المبحث الثاني تحدثنا فيه عن العلاقة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة،وتضمن بداية التصادم بين الطرفين واستقالة هيئة الأركان،وكذا دورة أوت 1961 وتأزم العلاقات بين الطرفين،كما تحدثنا عن حكومة بن خده واستمرار الصراع بين الطرفين.أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن أزمة طائفة1962،و الصراع على الشرعية .وجاء فيه وقف إطلاق النار والنتائج المترتبة عنه،ومؤتمر طرابلس 28ماي 1962 و إنعكساته.والمبحث الأخير كان عن تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة،وتنصيب حكومة بن بله.

-المصادر و المراجع:

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا البحث،فقد سعينا إلى جمع ما أمكننا من المصادر و المراجع قصد الإلمام بالموضوع.ومن أهم المصادر المعتمدة،الوثيقة الأرشيفية

المعتمدة من الأستاذ المشرف والتي أفادتنا في مؤتمر القاهرة والقرارات المنبثقة عنه .كما استخدمنا كتابات أهم القادة الذين عايشوا الأحداث،ومنها كتاب احمد محساس الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)باعتباره عايش الأحداث في تلك الفترة، والذي أفادنا في الحديث عن تطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،واللجنة الثورية للوحة والعمل .كما اعتمدنا علي كتابات يوسف بن خده،منها كتاب جذور أول نوفمبر الذي أفادنا في تأسيس حركة انتصار الحريات،وكذا اجتماع ال22. بالإضافة كتاب سعد دحلب،الذي أفادنا في خروج لجنة التنسيق والتنفيذ .و استخدمنا أيضا علي مذكرات الشخصيات التي كانت طرفا بارزا في الأحداث،منها مذكرات علي الكافي،ومذكرات احمد توفيق المدني،ومذكرات آخر قادة الأوراس للطاهر الزبيري.بالإضافة إلى مذكرات احمد بن بله،حسين آيت احمد،ولخضر بورقعة،وكتاب علي هارون.والتي أفادتنا كثيرا في إثراء البحث.

ومن المراجع المستخدمة نذكر كتابات مُحَّد عباس،منها ثوار عظماء،والثورة الجزائية نصر بلا ثمن،وخصومات تاريخية.التي أفادتنا في جل عناصر البحث نظرا للقيمة الكبيرة التي تكتسبيها،باعتبار مُحَّد عباس يعتمد على الشهادات الحية في كتباته. ونذكر كذلك كتابات مُحَّد العربي الزبيري . كذلك كتاب الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين لرابح لونيسي ،وكتاب جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع لمحمد حربي،الذي أفادنا بشكل كبير في حيثيات الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان .

ولم تكن الرسائل الجامعية اقل قيمة وإفادة من المصادر والمراجع المذكورة ،فاعتمدنا علي رسالة المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية لحكيمة شتواح.وكذلك رسالة ل سالمي مختار إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة التحريرية.

إضافة لي هدا اعتمدنا علي مجموعة متنوعة من المصادر،المراجع،والمقالات في الجرائد والمجلات و المنصات العلمية والموسوعات.

-الصعوبات:

خلال انجاز هدا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات،والعراقيل تواجه أي باحث يحاول التغلب عليها للوصول إلى هدفه المنشود، وإتمام البحث على أحسن وجه.أهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

-تشابه المادة العلمية ،ومشكلة أن المصادر والمراجع تشير إلى تطور مبدأ أولوية السياسي على العسكري كجزئية وليس كموضوع منفرد بذاته .

-كذلك طبيعة الموضوع تقتضي الاطلاع على الوثائق الأرشيفية ،ومحاضر جلسات الاجتماعات الحاصلة بين القادة .وهو ما افتقدنا إليه بسبب صعوبة أن لم نقل استحالة الوصول إليها .

-بالإضافة إلى جائحة الكورونا والحجر الصحي ،الذي خلف عدة سلبيات منها غلق المكتبات العامة والجامعية وقلة المصادر والمراجع في الأرضية الإليكترونية.

المدخل:

تطور مبدأ الأولويات قبل اندلاع الثورة

- **تمهيد:**

واجه الشعب الجزائري الاحتلال في بدايته بالمقاومة المسلحة التي دامت أكثر من ستة وثمانون (86) أي بين سنتي (1830-1916)م سنة لكنها فشلت في طرد المحتل، بسبب تفوق الآلة العسكرية الاستعمارية، وأمام هذا الفشل انتقل الشعب الجزائري من العمل المسلح إلى العمل السياسي خلال فترة ما بين الحربين [1] وذلك بهدف تغيير أساليب العمل ، وتعبئة الرأي العام الجزائري لمرحلة أشد وأعنف ، وتنوعت اتجاهات الحركة الوطنية ، والتي تتفق في مجملها على أنها ذات طابع سياسي، يعتمد على الحوار والمفاوضات، وتقديم المطالب السياسية والإصلاحية دون اللجوء إلى العنف الثوري واستعمال السلاح، إنها تجربة تحقيق الحرية بلا عنف، وعن طريق القانون والمفاوضات السياسية التي جاءت بها الجمعيات والأحزاب، سواء كانت مطالب سياسية مقتصرة على تحقيق المساواة بين الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية وبين الأقلية الأوروبية المستعمرة، أو كانت هذه المطالب عبارة عن إصلاح اجتماعي أو بمطلب واضح ينادي صراحة بالاستقلال. [2]

كما خلفت نتائج الحرب العالمية الثانية وما صبحها من دعاية ألمانية لإثارة الشعوب المستعمرات الفرنسية والإنجليزية من أهم العوامل التي جعلت الأسلوب الثوري ينتقل من الكلام إلى الميدان، فالحرب قد أيقظت فكرة استعمال القوة من أجل الوصول إلى المطالب الوطنية وفي مقدمتها الاستقلال وبعد نتائج مجازر8 ماي1945م[3] التي خلفت آثار عميقة في نفوس الشعب

([1])رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**، دار المعرفة ، الجزائر ، ص 9.

([2])فاضلي إدريس، **عنوان حزب جبهة التحرير الوطني FLN، عنوان ثورة والدليل دولة نوفمبر 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2004، ص (48-47).

([3])ثابتي حياة، دور الغرب الجزائري في الثورة التحريرية 1954-1962، منطقة تلمسان نموذجا، **عصور**، ع 34، 35 آفريل جوان 2017، ص 238.

الجزائري[1]الذي اقتنع بأن العمل المسلح هو الطريق الوحيد إلى الاستقلال[2]، وتأكد بأن الحرية تأخذ ولا تعطى[3].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت السلطات الاستعمارية باتخاذ إجراءات بتهدئة الأوضاع في الجزائر[4]، كصدور العفو العام عن الزعماء الجزائريين المعتقلين[5]، ومن بينهم مصالي الحاج في 31جويلية1946م[6] فعاد نشاط الحركة الوطنية.

آ) **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية** :تأسست حركة انتصار للحريات الديمقراطية التي أصبحت الغطاء القانوني لحزب الشعب الجزائري[7] وبصورة رسمية في شهر نوفمبر 1946محيث كان المناضلون مرتبكين من كيفية المرور من العمل السري إلى العمل القانوني، و تناقشوا حول صحة مشاركة حزبهم في الانتخابات ، وطرح هذا المشكل في المؤتمر الأول ، الذي عقد في ديسمبر 1946م تحت رئاسة مصالي الحاج ، حيث تم التوافق على مواصلة النشاط السري تحت غطاء حزب الشعب الجزائري، ويمكن للحزب أن يشارك في الانتخابات وفي الحياة السياسية إذ كان ضروريا وهكذا تم الاحتفاظ بثلاثة طرق العمل السياسي السري والحياة السياسية العامة والتحضير للعمل المسلح[8].

([1])جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد للنشر والطباعة**، روبية، الجزائر، 1994، ص 207.

([2])ثابتي حياة، المرجع السابق، ص 238.

([3])بوبكر حفيظ الله، **نشأة وتطور جيش التحرير 1954-1958**، وزارة المجاهد، دار العلم والمعرفة، 2013، ص 16.

([4])عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 361.

([5])مُحَمَّد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014، ص 80.

([6])عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 183.

([7])محفوظ قداش، جلالي ساري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، تر: أوذينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 112.

([8])محفوظ قداش، جلالي صاري، المرجع السابق، ص (113-112).

1)مبادئ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:لقد أوضح البيان الصادر عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تصورها لمبادئ الحركة الوطنية المبنية حسبها على مبدأين هما:

–الوطنية: هي الشروع في النضال الوطني والسعي إلى حل المشاكل الناجمة عن النظام الاستعماري وتحقيق الحرية.

–**الديمقراطية:** وهي المبدأ الثاني وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب ولا يتأثر هذا إلا في ظل إتمام التحرر وتحقيق الاستقلال والحرية[1].

2)بوادر الخلاف داخل الحزب :عرفت الحركة تطورا ملحوظا تجلى في فوزها في الانتخابات وتنظيمها المحكم ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على المستوى الخارجي، إن هذه العوامل مجتمعة طرحت على القيادة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي قضية ضبط إستراتيجية واضحة للحزب، تلك الإستراتيجية التي قبلت على مضض من طرف القاعدة الانتخابية للحزب، وقد مارست الإطارات التي أفرزتها فترة العمل السري ضغوطا على الحزب كي يستعد للثورة، غير أن هذا التوجه أثار بعض الخلاقات على مستوى القيادة حول وسيلة المواصلة إلى حل ناجح[2]، وهكذا تجسدت بوادر الخلاف وظهرت عدة توجهات وتدارك مصالي الموقف ، فدعا إلى مؤتمر وطني للحزب عقد سريا في 15 فيفري 1947م، وكانت أمور كثيرة قد تغيرت مع الإشارة إلى أن الحزب لم يعقد أي مؤتمر وطني منذ اثنتي عشر شهرا وقد ظهرت أثناء المؤتمر ثلاثة توجهات ، توجه حزب الشعب، توجه الشرعية وتوجه الشباب الثوري[3].

([1])جلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعمالة وهران الخروج من نفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع ثورة التحرير 1950-1954**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2007-2008، ص (260-259).

([2])أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود، دار القصبة القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 291.

([3])عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ,ص 191.

وكاد يؤدي هذا الانقسام إلى انهيار الحزب، وأراد مصالي[1] أن يرضي جميع هذه التوجهات بتحقيق مطالبها، وعليه أقر المؤتمر إبقاء حزب الشعب يواصل مهمته السياسية السرية، وإبقاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب شرعي، والإسراع في التحضير للثورة بإنشاء جهاز المنظمة الخاصة، وبهذا أرضيت التوجهات الثلاثة جميعا[2].

3)بروز نواة العمل المسلح في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:كان لا بد من تكريس مصداقية الحزب أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه في استعادة الاستقلال بواسطة الكفاح المسلح، ومن هنا وقع التفكير في إنشاء جناح عسكري لحزب الشعب الجزائري.

ب)تأسس المنظمة الخاصة : تم تأسيس المنظمة السرية [3]، إثر انعقاد المؤتمر الأول للحركة يومي 15-16فيفري 1947مويومي فيفري 1947م، ببوزريعة ثم في بالكور، فإن

هذه المنظمة تمثل من حيث هدفها امتداد (للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا) ولم يكن صدور هذا القرار عن المؤتمر بالأمر السهل، إذ كاد المؤتمر ينفجر للحزم الذي اتسم به المنادون بوجوب إقرار

([1])**مصالي الحاج**: ولد بتلمسان في 16 مايو 1898م من أب حذاء، وتعلم بالمدرسة الفرنسية حتى نال منها الشهادة الابتدائية، ودرس العربية بأحد كتاب زاوية درقاوة وجند سنة 1918م، وبعد انتهاء الحرب تابع دروسه بجامعة بوردو ثم رجع إلى الجزائر بعد التصريح، لكن مضايقات السلطة له أرجعته ثانية إلى فرنسا في 1923م، وفي باريس اعتنق فكرة الأمير خالد إثر محاضرة له بقاعة المهندسين المدنيين وانساق وراء الأفكار الديمقراطية التي كانت تروج لها الأحزاب اليسارية المتطرفة، كما جلبته الأوساط الثورية فانخرط في الحزب الشيوعي. أنظر: عبد الحميد زوز، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربية 1919-1939**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص (59-58).

([2]) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق , ص 192.

([3])**المنظمة السرية**: هي تنظيم شبه عسكري هدفه الإعداد للثورة المسلحة كوسيلة للقضاء على النظام الاستعماري. أنظر: مُحَمَّد عباس، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005، ص 41.

العمل المسلح[1]، من الناحية النظرية والتطبيقية وإذ كان التنظيم العسكري قد تجسد في هذه المنظمة بصورة تطبيقية على أرض الواقع[2]، وكان القرار الصادر عن المؤتمر ، ينص على:

-الإبقاء على حزب الشعب في إطاره القديم للعمل على توسيع القاعدة الحزبية السرية وترسيخ الروح النضالية الاستقلالية.

-متابعة حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية منهجه الشرعي وفي الإطار القانوني.

-إنشاء منظمة شبه عسكرية التي عرفت بالمنظمة الخاصة مهمتها الإعداد للعمل الثوري المستقبلي[3].

2)تعيين أعضاء اللجنة المركزية للحزب :من اجل هذه المهمة تم تعيين لجنة خماسية من السادة (مصالي الحاج، لحول حسين، الأمين الدباغين، بوقادوم، أحمد بوده)، عهد إليها باختيار وتعيين أعضاء اللجنة المركزية للحزب حفاظا على السرية حتى لا تتسرب أسمائهم للإدارة الاستعمارية وتم اختيارهم على النحو الآتي:

-مصالي الحاج رئيسا.

-حسين لحول مسؤولا على الدعاية والصحافة.

-الأمين الدباغين مسؤول الشؤون الخارجية.

-أحمد بوده رئيس المنظمة السياسية.

-عمر أوصديق رئيس المنظمة السياسية.

([1])عامر رخيلة، **8 مايو 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 113.

([2])عبد الواحد بوجابر، **الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية**، أوراس النمامشة، ص 60.

([3])مُحَمَّد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص (279-278).

-مُحَمَّد بلوزداد رئيس المنظمة الخاصة العسكرية.

-آيت أحمد حسين مقتصد للحزب ونائب بلوزداد.

-مُحَمَّد بن مهلكاتب لرئيس الحزب.

-مباركي الجيلالي مسؤول أشغال الطباعة والتوزيع.

-بوقادوم ومزغنة ومُحَمَّد خيضر نواب.

-شوقي مصطفاوي ومُحَمَّد طالب أعضاء[1].

3)المبادئ المعتمدة في المنظمة الخاصة:لقد أسندت مهمة هذه المنظمة إلى المرحوم بلوزداد[2]، حيث باشر هذا الأخير في تأسيس المنظمة من الصفر مراعيا مبدأين:

-اختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة وقد ساعدته قيادة الحزب على أداء مهمته تاركة له حرية التصرف.

-الفصل التام بين المنظمة الخاصة والتنظيمات التابعة للحزب محافظة على السرية[3].

4)شروط الانضمام للمنظمة الخاصة:وقد أضيفت بعض المعايير الأخرى كشروط وضعتها لكل منخرط فيها:

([1])مُحَمَّد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 85.

([2])**مُحَمَّد بلوزداد:** ولد في 3 نوفمبر 1924م اشتغل في مناصب إدارية، وفي سنة 1943م انخرط في حزب الشعب وترأس فروع شبانية في بلكور، ثم أصبح عضو في قيادة حزب الشعب الجزائري وساعد على إصدار جريدة الوطن في جانفي 1944م، بعد أحداث مايو 1945م اشتغل في التحضير للعمل الثوري. أنظر: أبن نعيمة وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر، 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص (346، 347، 353).

([3])مُحَمَّد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 286.

-أن لا يكون معروفا لدى السلطات الاستعمارية ليضمن السرية والاستمرارية.

-أن يكون مؤمنا بالعمل المسلح وأن يكون كتوما لأمر انضمامه. وكثيرا ما كان يلتقي المنخرطون بعضهم البعض، فيفاجئون ببعض أقاربهم وإخوتهم مجندين مثلهم.

-الإيمان بالأسلوب الثوري كحل أمثل للقضية الجزائرية.

-أن يؤدي يمين[1] الولاء و الطاعة في المسجد وعلى المصحف الشريف يقسم أن لا يخون وأن لا يرتد ولا يكشف السر إلى الممات[2].

وقد وصل عدد المنتمين في البداية حوالي ألفان وخمسمائة عضو[3]، وحددت فترة التدريب العسكري بسنة حيث يتم الفصل كل شهر في تربصات (معسكرات) واجتماعات تقام مرتين في الأسبوع[4].

5)أهم الأعمال التي قامت بها المنظمة الخاصة:قام بلوزداد بتنصيب هيئة أركان مكونة، ولما سقط هذا الأخير طريح الفراش خلفه على رأس المنظمة حسين آيت أحمد[5] بعد أن ظهرت الأزمة البربرية في الحزب 1949م خلفه أحمد بن بله.

([1])مُحَمَّد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعثة للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 247.

([2])مُحَمَّد بلعباس، المرجع السابق، ص 86.

([3])أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 62.

([4])حسن آيت أحمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1962**، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، ص 148.

([5])**آيت أحمد:**ولد آيت أحمد في عائلة كبيرة لها صلة بالطرق الصوفية في منطقة القبائل عام 1926م، انظم عام 1942م إلى حزب الشعب ونادى في 1946م باللجوء إلى الكفاح المسلح، عضو في المكتب السياسي عامي (1947-1949)م ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، أبعد سنة 1949م من الهيئات القيادية. أنظر: مُحَمَّد أرزيقي مراد، حياة وجهاد البطل حسين آيت أحمد، **مجلة أول نوفمبر**، ع 182-183، جوان 2016، ص ص 148، 161.

-**جمع الأسلحة**:بعد اكتمال تأسيس المنظمة الخاصة طلبن بله[1]. من المسؤولين الشروع[2]، في جمع السلاح والحصول على أول دفعة من ليبيا قدرت ب 300قطعة ، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر والقبائل(، وكذلك جمع الأسلحة من قوة الحلفاء والتدريب على استعمالها[3]، وكان البحث عن الأسلحة سواء داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود التونسية والمغربية قصد شرائها مهما ارتفع ثمنها[4]. تمكنت المنظمة من تحقيق أهدافها العسكرية من خلال التموين المسلح وإعطاء الأولوية للعمل المسلح والشروع في الإعداد له من جميع النواحي القانونية والبشرية[5].

-قيادة العمليات المسلحة داخل الوطن:وخلال هذا ، عمل قادة المنظمة وجنودها ومسيروها وكل مؤطروها على تكثيف وتفعيل العمل المسلح من خلال عدة عمليات مهمة منها ما أفشل ومنها ما نجح ، أشهرها الهجوم على بريد وهران سنة 1949م والاستيلاء على 3.500000 فرنك وذلك لتوفير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة، ونجحت هذه العملية بفعل التنظيم المحكم من المدعو جلول وأحمد بن بله[6]، فتمكنا من القيام بها على أحسن وجه[1]، بالإضافة إلى محاولة تفجير التمثال الذي نصبه

([1])**أحمد بن بلة**: ولد يوم 25 ديسمبر 1916م في مغنية وسط عائلة من صغار الفلاحين، انظم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح عام 1949م مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة، اعتقل عام 1950م في قسنطينة شارك في هجوم بريد وهران وحكم عليه بالسجن المؤبد لكنه تمكن من الفرار من سجن البليدة في 10 مارس 1952م. أنظر: **جريدة المجاهد**، ع1، ص 4.

([2])مُحَمَّد عباس، **الثورة الجزائرية من فكرة إلى نصر**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 51.

([3])مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار القليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 1955، ص 107.

([4])أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية (1962-1954)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية تاريخ، جامعة باتنة، 2006، ص327.

([5])أمُحَمَّد بوحموم، مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بين سنتي 1946-1962، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع6، 27 مايو 2018، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 5.

([6])مُحَمَّد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تق: مُحَمَّد الشريف بن دالي، ط4، دار تالة، الجزائر، 2014، ص 126.

الفرنسيون في ضاحية معسكر وكان ذلك بقرار من المكتب السياسي، لأن فرنسا كتبت على التمثال العبارة التالية: "لو استمع الجزائريون إلى أقوال هذا البطل لبقوا أصدقاء مع الفرنسيين إلى الأبد"، لكن محاولة التفجير لم تنجح نظرا لرداءة المتفجرات، كما بدأ أعضاء المنظمة الخاصة بالتحرك في كامل الوطن و القيام بأعمال تأديبية بمناطق مختلفة[2].

6) اكتشاف المنظمة الخاصة :بعد انفجار الأزمة البربرية[3]1949م[4]، عصفت بالحزب قضية اكتشاف المنظمة السرية سنة 1950م[5]، فازدادت في إضعافه وقد تم اكتشاف التنظيم عندما قرر عناصر من المنظمة السرية تأديب أحد المناضلين بتبسه (عبد القادر خياري ، رحيم) فر هذا المناضل وأبلغ الشرطة الفرنسية بأسرار التنظيم، ولما تتبعت السلطات سلسلة التنظيم[6]اكتشفت بعض خلايا المنظمة في مناطق تبسه، قسنطينة عنابه وسوق أهراس وتم القبض على 22 مناضلا، بينما تمكن البعض من اللجوء إلى جبال الأوراس والآخرون عبر الحدود و إلى القاهرة[7].

([1]) صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة محاضرات ألقاها على الطلبة**، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية 1963-1964، ص 73.

([2])مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 62.

([3])**الأزمة البربرية 1949**: حيث ظهر للعيان بروز تكتل في اللجنة المركزية للحزب يؤكد على هوية الثقافة للبربر، وما لبث أن أصبح يعادي كل ما هو عربي إسلامي، وانغرس هذا التيار في صفوف الطلبة والمهاجرين في فرنسا خصوصا واحتدام النقاش في فرنسا حيث ينشط بناي وعالي ورشيد عالي يحي، وفي مارس 1949م تحمس كثير من قادة القبائل داخل الوطن لنشر الفكرة وتجندت عناصر أقوى على رأسها آيت أحمد وكريم بلقاسم لغرض الانضباط وتهميش العناصر التي تثير المشكلة. أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع تاريخ الجزائر ... ، المرجع السابق, ص 193.

([4])عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص 194.

([5])عمر بوضربة، **أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح**، ج2، المنظم في 14-15 فيفري 2018، ص10.

([6])عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 194.

([7])مُحَمَّد العيد مطمر، **ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر 1954-1962 أوراس-النمامشة-أو فاتحة نار**، دار الهدى، الجزائر، ص (72-73).

قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية ما دامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها وأوصت بأن تعود إلى عملها من جديد وكان لهذا الإجراء رد فعل سيئ من قبل زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين وتلك الخطط والوسائل[1]، والعمل على الحسم العسكري في نظر العناصر الثورية الشابة، حيث تأثرت القيادة في الحزب بالأفكار الإصلاحية وعولت كثير على الانتخابات وقد بدا ظاهرا أن حركة انتصار للحريات الديمقراطية تمر بأزمات عميقة وخاصة إثر احتدام الصراع بين المركزيين ومصالي الحاج في صائفة 1954م، ولإخراج الحزب من أزمته وفي خطوة ثانية بادر بوضياف وبن بولعيد إلى تشكيل تنظيم جديد محايد عرف[2]باللجنة الثورية للوحدة والعمل.

ج) اللجنة الثورية للوحدة والعمل: بعد انقسام الحزب نهائيا دخلت الاتجاهات السياسية في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية الحائرة، ولم يعترف العديد من المناضلين والإطارات بالانشقاق الذي حصل للحزب بعد انفصال والمركزيين، فراحوا يبذلون الجهود للحفاظ على وحدة القاعدة الحزبية في جميع أنحاء الجزائر، وفي مستهل سنة 1954م بادر تيار ثوري معارض يتكون من مناضلي وإطارات المنظمة الخاصة السياسية بإصدار منشور يدعواجميع المناضلين إلى الالتزام بوحدة القاعدة النضالية وحثهم على تنظيم صفوفهم ترقبا للشروع في العمل الفعال[3].

وفي مقابل هاذين التيارين بروز تيار ثالث محايد من أنصار[4] المنظمة الخاصة المنحلة والذي أدي في النهاية إلى تكوين حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار للحريات

([1])يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر 1830–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 128.

([2])عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 14.

([3])أحمد محساس، المرجع السابق،ص373.

([4])بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 476.

الديمقراطية وتؤثر على المصاليين والمركزيين على حد سواء وتكون قيادتها جماعية وسياستها الكفاح[1].

1)ماهية اللجنة الثورية للوحدة و العمل:تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في23 مارس 1954م، ولم تكن حزبا ولا منظمة ولا تنظيما سياسيا بل كانت كما يدل عليه اسمها لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل الحزب.

2)الهدف من تأسيسها:انطلاقا من الاسم الذي أطلق عليها يمكن ان نستشف المهام التي كلفت بها.حيث رسمت لنفسها حدثا واضحا بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين، ومن ثم عرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام [2]، تكونت اللجنة في 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد كونها جماعة[3] عن اللجنة المركزية مُحَمَّد دخلي ورمضان بوشبوبة الأول مسؤول التنظيم والثاني مراقب عام، وعن قيادة التيار الثوري المرحومان مُحَمَّد بوضياف والشهيد بن بولعيد[4].

3)مؤسسو اللجنة: بشأن مؤسسي اللجنة الثورية يقول باتريك إيفينو وجون بلانشايس : "نشأت اللجنة الثورية في مارس 1954 بالجزائر العاصمة بإدارة تسعة أعضاء قدامى من المنظمة الخاصة المنبثقة عن حركة انتصار للحريات الديمقراطية، والتي كان يترأسها مصالي الحاج هذه الشخصيات التسعة أصبحت هي القيادة التاريخية للثورة الجزائرية ويتعلق الأمر على وجه التحديد: بن بولعيد وديدوش

([1])الزغيدي مُحَمَّد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 57.

([2])بن يوسف بن خده،**جذور أول نوفمبر1954** ,تر مسعود حاج مسعود،دار الفاطمية ،ط2، الجزائر ،2012،ص 335.

([3])يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954–1962**، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004، ص 31.

([4])بوشيخي الشيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 257.

مراد والعربي بن مهيدي الذي استشهدوا في ميدان الشرف، ومُحَّد بوضياف وكريم بلقاسم ورابح بيطاط كانوا يقيمون بالجزائر، ومُحَّد خيضر وحسين آيت أحمد وبن بله كانوا بمنفى القاهرة[1]،

4)المبادئ التي أقرتها اللجنة: كان الهدف اللجنة الأساسي الذي وضعته نصب عينها هو دراسة وتحليل أوضاع البلاد والحركة الوطنية من خلال العمل على تسوية الخلافات القائمة داخل الحزب من خلال الشروع في تنظيم الكفاح المسلح. كما حددت مجموعة من المبادئ لتسير هذه اللجنة تمثلت في

- توحيد صفوف المناضلين الوطنين.

-الإعداد الشامل للثورة المرتقبة ، فيما بعد.

- التحضير لاجتماع وطني، والذي عرف فيما بعد ، باجتماع مجموعة 22[2].

5)فشل اللجنة في مهامها ولانتقال للعمل المسلح :كانت الغاية الأساسية من إنشاء هذا التنظيم المرحلي هو توحيد صفوف المناضلين ثم الإعداد للعمل المسلح وذلك من خلال البحث عن الوسائل المادية التي تساعد على الانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، وفق مخطط سياسي وعسكري الذي وضعته المنظمة الخاصة وبذلك تكون اللجنة قد شكلت لغرض محدد يتمثل في استمالة المركزيين إلى جانب أعضاء المنظمة الخاصة بغية الانتقال للعمل المسلح في أقرب وقت ممكن، وإن كانت تلك الغاية لم تتحقق بسبب أهداف كل من أعضاء المنظمة الخاصة وأعضاء اللجنة المركزية، ورغم أن اللجنة قد حلت في 20جويلية1954م ولم يعد لها وجود في الواقع، أما أعضائها فقد واصلو عملهم المتمثل في الإعداد للثورة المسلحة[3].

([1])باتريك إيفينو وجون بلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، تر: بن داوود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 148.

([2]) مُحَّد العربي سعودي، **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية–والبلدية (1516–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011،ص 244.

([3])أمُحَّد بوحموم، المرجع السابق، ص4.

استطاعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل جمع المناضلين الذين ناضلوا في صفوف المنظمة الخاصة والذين تبعثروا وتشردوا بعد حادثة تبسه، في هذا السياق بادر كل من مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد ومُحَّد بوضياف إلى الاتصال بالمناضلين في مختلف أنحاء الوطن لعقد الاجتماع الذي عرف باجتماع مجموعة 22.

د) اجتماع مجموعة 22: لقدتم عقد الاجتماع بتاريخ 25 جوان 1954م، بمنزل إلياس دريس الذي أصبح عضوا في لجنة 22 بالعاصمة[1]

1)سير الاجتماع:قام مُحَّد بوضياف[2] بتقديم التقرير العام[3] لأسباب الفشل الذي آلت إليه اللجنة الثورية للوحدة والعمل وختم قوله بأنه لم يبق هناك حل إلا القيام بالثورة[4]، وقد ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد[5] واصلت المجموعة التي ينتمي أعضائها إلى المنظمة الخاصة نقاشها الذي أستغرق

([1])زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص9.

([2])**مُحَّد بوضياف**: ولد في 23 جوان 1919م بالمسيلة وسط عائلة كبيرة معروفة بالمنطقة، تابع دراسته بمسقط رأسه قبل أن يتولى وظيفة إدارية بعد الحرب العالمية الثانية ناضل في صفوف حركة الانتصار وأصبح مسؤول الشمال القسنطيني في المنظمة الخاصة، لعب دورا هاما في توحيد الرأي العام لصالح العمل العسكري الذي انفصل عن الحزب بين المصاليين والمركزيين خلال سنتي 1953-1954م من أهم الفاعلين في اجتماع 22 وفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل. أنظر: مُحَّد الشريف ولد الحسين، **عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر 5 جويلية 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 21.

([3])مُحَّد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 300.

([4])زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 9.

([5])**مصطفى بن بولعيد**: ولد يوم 5 فيفري 1917 م في أريس في منطقة الأوراس في عائلة تنتمي إلى الأعيان، ناضل في حزب الشعب في تنظيماته المسلحة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتخب في الجمعية الجزائرية بكل نجاح لكن السلطات الاستعمارية تلغي انتخابه ويصبح عضو للجنة المركزية 1953م، ويغترف به الجميع زعيما لأنصار الكفاح المسلح لكنه ترك القيادة لبوضياف ويكتفي بالقيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس. أنظرا: حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، ص 301.

ساعات طويلة حول وضعية الحزب ومستقبل القضية الجزائرية[1]، وكان اجتماع 22[2] بالنسبة للحاضرين بمثابة بعثة جديدة للمنظمة الخاصة وتمثلت النقاط المطروحة في الاجتماع:

-نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة من تأسيسها (1947م إلى حلها 1951م).

-العمل الذي قام به قدماء المنظمة الخاصة (1950-1954)م.

-أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

-شرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة للأزمة والمركزيين.

وانتهى التقرير بهذه الكلمات نحن قدماء المنظمة الخاصة يجب علينا أن نتشاور ونقرر المستقبل[3].

2)بروز الخلافات حول قضية تفجير الثورة :تعددت الآراء حول من ينادي بالدخول الفوري في العمل الثوري وهو الوسيلة لتجاوز الوضعية الكارثة لا سيما للحزب، أما التوجه الثاني دون التراجع على ضرورة العمل كان يرى أن وقت تفجير الثورة لم يأت بعد، وكان تبادل الحجج قاسية جدا وتم اتخاذ القرار بعد تدخل سويداني بوجمعة يقول: "نعم أم لا، هل نحن ثوريون؟ وحينئذ ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إن كنا صادقين مع أنفسنا". وانتهى التقرير بعبارة تتضمن الدعوة صريحة إلى تفجير الثورة.[4]

4)القرارات المنبثقة على الاجتماع : صدرت عن الاجتماع القرارات التالية :

([1])زهير احدادن، المرجع السابق،ص10.

([2]) أنظر الملحق رقم 1، ص 133.

([3]) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات A N E P، الجزائر، ص 402.

([4])المرجع نفسه، ص 403.

-تفجير الثورة في التاريخ الذي تحدده اللجنة المحضرة[1].

-تعيين لجنة من خسة أعضاء تتولى التحضير لانطلاق الثورة[2].

-التعهد بمواصلة العمل بقيادة جماعية وذلك حتى لا تتكرر الأخطاء التي أدت إلى انقسام الحزب بسبب الزعامة الفردية[3].

-تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها الثلاثة.

-العمل على توحيد جناحي الحزب.

-انتخاب مسؤول يسند إليه تكوين لجنة مصغرة[4].

5)استمالة منطقة القبائل: تقرر في الاجتماع كذلك تكليف مراد ديدوش أن يتصل بجماعة القبائل الكبرى ويحاول إقناعهم بالانضمام إلى مجموعة 22حتى تكون الثورة شاملة واكتملت المجموعة بانضمام قدماء المنظمة الخاصة في منطقة القبائل، كريم بلقاسم وبالرغم من أن المنطقة كانت مؤيدة للثورة لكن لم تشارك في لقاء 22 بسبب كريم بلقاسم وميوله إلى حزب مصالي الحاج وأيضا علاقتهم مع مُحَمَّد بوضياف الذي تربطه علاقة باللجنة المركزية[5]، وهو ما جعل مُحَمَّد بوضياف ومصطفى بن بولعيد يقدران أهمية المنطقة ويكثفان الاتصال مع كريم بلقاسم وعمران أوعمران، ورغم صعوبة الاتفاق في بداية الحوار إلا أن جماعة بوضياف تمكنت بالاتفاق مع ممثلي منطقة القبائل حول الهدف المنشود

([1])بن يوسف بن خده،جذور اول نوفمبر ...., المصدر السابق، ص 339.

([2])مُحَمَّد العربي السعودي، المرجع السابق، ص 245.

([3])عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 357.

([4])الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 303.

([5])عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 357.

المتمثل في العمل المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وهو ما أدى إلى تحقيق الإجماع الوطني حول الأولويات التي حددتها مجموعة ال 22 ولم يبقى سوى العمل الجماعي لتجسيدها في الميدان[1].

6)تجديد المساعي لاستمالة المركزيين والمصاليين: إذ كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد حاولت توحيد صفوف مناضلي الحركة قبل أن تنتقل للعمل المسلح، ولم تحقق هذا الهدف فإن مجموعة 22 قد جددت نفس المسعى على أمل توحيد صفوف مناضلي الحركة كخطوة أولية قبل أن تقوم بتطبيق توصيات الاجتماع، إلا أن ذلك لم يتجسد في الواقع، حيث عبر رابح بيطاط عن المركزيين قائلا: "كنا نعتقد أنه بالإمكان ربحهم إلى جانبنا" ثم يقول: "ولما قررنا إعلان الثورة جاءتهم أوامر بالتخلي عنا" لأن هدف المركزيين لم يكن يهدف إلى التعجيل لاندلا ع الثورة بقدر ما يتمثل في كسب أعضاء المنظمة الخاصة في تقوية صفوفهم ضد المصاليين الذين حاولت مجموعة بوضياف كسبهم أيضا إلى صفها، لكن بعد عدة لقاءات مع عضوي المكتب السياسي وهما أحمد مزغنة ومولاي مرباح تبين عدم جدوى لمواصلة الحوار مع المصاليين، وفضلوا الاعتماد على النفس وإذ كانت مجهودات لجنة الست قد باءت بالفشل فيما يتعلق بتوحيد مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإنها تمكن من كسب قاعدة شعبية مقتنعة بالخيار العسكري لاسترجاع السيادة[2]. وفعلا اتخذ القرار الحاسم، وأعطوا إشارة الضوء الأخضر للجنة الست لتباشر العمل الجدي والمصيري.

.

([1])أمحمد بوحموم، المرجع السابق، ص5.

([2])المرجع نفسه ، ص (6-5).

الفصل الأول

إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري

-المبحث الأول: ما أقرته القيادة التاريخية:

-المبحث الثاني:ما اقره مؤتمر الصومام .

-المبحث الثالث:الغاية من إقرار أولوية السياسي على العسكري.

-المبحث الرابع:النتائج المحققة في الميدان.

الفصل الأول: إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري

قبل اندلاع الثورة التحريرية حددت القيادة التاريخية مجموعة من المبادئ التنظيمية، وهذا من أجل ضمان السير الحسن للثورة، هذه المبادئ صاغتها المجموعة القيادية الأولى التي انبثقت عن اجتماع ال22، والتي سيتم المصادقة عليها في مؤتمر الصومام:

المبحث الأول: ما أقرته القيادة التاريخية:

بعد تشكل القيادة التاريخية التي تولت تفجير العمل المسلح، قامت هذه الأخيرة باختيار مجموعة من المبادئ التنظيمية لاستكمال هذا العمل.

آ) تشكل الهيئة القيادية للثورة: انتخب أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين مُحَمَّد بوضياف((1)) وكلفوه بسلطة تشكيل اللجنة التي تتولى الإعداد للثورة. والتي تتكون من خمسة أعضاء وهم (مُحَمَّد بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، وبن مهيدي)(2)

ومن اجل إعطاء الثورة التحريرية الطابع الوطني والشمولي ، ونظرا لكون ممثلو منطقة القبائل لم يحضروا الاجتماع المذكور فقد تم تكثيف اللقاءات بين جماعة بوضياف من جهة وبين كريم بلقاسم ورفيقه عمر أوعمران من أجل إقناعهما بالانضمام للثورة(3) ولم يكن من السهل إقناع ممثلي منطقة القبائل بالانضمام إلى اللجنة إلا بعدما تأكدا بأن هذا التنظيم الجديد ليس من تدبير حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإنما هو عمل قام به أعضاء المنظمة الخاصة ، الذين يؤمنون ظلوا يعملون في السر، من أجل تعبئة الرأي العام الوطني القيام بالعمل المسلح(4)

---

(1)- رمضان بوغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962)** ، بونة للنشر ، ط1 الجزائر 2012 ص.ص27-27.

(2)Mabrouk Belhencine , **Le Coirrier Alger Caire (1954–1956)**, Casbah, Alger, P 35

(3)- زهير إحدادن،المرجع السابق، 10.

(4)- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: مُحَمَّد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2003، ص 84.

وفي الأخير انظم كريم إلى اللجنة في أواخر أوت 1954م[1]. وهكذا اكتملت لجنة الست.

وحتى تكتمل القيادة التاريخية وهي المكونة من تسعة أعضاء، ثَم انضمام الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهم (حسين آيت أحمد، أحمد بن بله، مُحَّد خيضر)[2].وهذه اللجنة سوف تتولى مهمة القيادة والتحضير للعمل المسلح، وفي الأشهر الثلاثة التي تلت في اجتماع ال22 عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة إعدادا للعمل المسلح ودراسة الخطوط العريضة للثورة[3].

ب) سير عمل القيادة التاريخية : منذ بداية عمل اللجنة وضعت لنفسها خطة عمل يتميز بالسرية والكتمان ، من أجل تطبيق التوصيات التي كلفت بها من قبل أعضاء الاجتماع الذين صوتوا على اللجنة و زودوها بتوصيات عمل ، التي اتخذت فيما بعد كأهداف للجنة. ومن أجل تسجيل برنامج اللجنة عمليا، قسمت المناضلين إلى شكل فرق عمل من التمكن من التحكم في الثورة، وتوخي نجاحها.

- فريق تولى مهمة قيادة وتنشيط مناطق الداخل.
- أما الفريق الثاني تولى المهام السياسية والدبلوماسية في الخارج

تمحورت أعمال هذه اللجنة حول:
- تحديد أهداف العمليات الأولى.
- توزيع المهام بين الأعضاء.
- الاتصال بالأعضاء القياديين بالخارج لإيجاد مصادر السلاح[4].

(1)عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1962–1954)**، دار العلم والمعرفة، ط1، الجزائر، 2013، ص 115.

(2) .Mabrouk Belhoncine ,op-cit , p35

([3]) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962–1954)**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 40.

'(4) مُحَّد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 245.

ج) المهام التي قامت بها اللجنة: منذ تاريخ 25 جوان تاريخ تشكيل لجنة الخمسة ، ثم لجنة الست في أواخر شهر 1954 ، قامت اللجنة المكلفة بالإعداد للثورة بعدة مهام ميدانية ، وعقد عدة اجتماعات تنظيمية والتي من بينها :

1) وضع الأسس التنظيمية للثورة: عقدت خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر أكتوبر 1954م عدة لقاءات عمل للأعضاء اللجنة في كل من منزل قدور الجهيم بالخراسية منزل عيسى كشيدة بالقصبة، ثم منزل مراد بوقشودة عدة مرات وكان أخر اجتماع يوم 23 أكتوبر 1954م بحي ريس حميدو(pointe piscade)[1]وقد تم التفاق على القرارات التالية:

– تحديد تاريخ اندلا ع الثورة في الفاتح من نوفمبر1954 على الساعة الصفر في جميع المناطق بدون تأخير.

– الإعداد المادي والبشري للثورة

– تأسيس جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي للثورة، وجيش التحرير الوطني كجناح عسكري لها، والذي يتشكل في البداية من قدماء المنظمة الخاصة [2].

2) وضع الهيكلة السياسية والعسكرية للثورة ، وذلك بتقسيم البلاد إلى خمس مناطق عملا بالمخطط الذي وضعته المنظمة الخاصة ، من قبل ، مع إحداث بعض التعديلات ، و ذلك بهدف القدرة على التحكم في التأطير السياسي ، العسكري والاجتماعي للثورة ، وكذا إعطاء المبادرات لمناضلي كل منطقة على حدا في تسيير الثورة وتموينها ، و تتمثل تلك المناطق في:

المنطقة الأولى (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد.

– المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) بقيادة ديدوش مراد.

– المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم.

– المنطقة الرابعة (العاصمة) بقيادة رابح بيطاط.

[1]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 11.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، معهد الدراسات والبحوث العربية، ج2، القاهرة، 1977، ص 70.

– المنطقة الخامسة (وهران) بقيادة مُحَّد العربي بن مهيدي.

أما الصحراء فقد وضعت تحت القيادة السامية للمجاهد مصطفى بن بولعيد ، على أن تتم هيكلتها فيما بعد . ويعكس هذا التقسيم إتباع اللامركزية في العمل الثوري ذلك لأتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعليا.

أما المنطقة السادسة فقد تقرر تعيين قيادتها فيما بعد. ويعكس هذا التقسيم إتباع اللامركزية في العمل الثوري ذلك لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعليا [1].

وبموازاة تحديد المحتوى السياسي تمت الموافقة على المبدأين تنظيميين، اللامركزية وأولوية الجانب الداخلي على الخارجي [2].

3) إقرار مبدأ القيادة اللامركزية:

وبموازاة تحديد المحتوى السياسي تمت الموافقة على المبدأين تنظيميين، اللامركزية وأولوية الجانب الداخلي على الخارجي [3]وذلك نظرا لاتساع رقعة التراب الوطني ، و كان من المستحيل على أية هيئة مركزية القيام بقيادة الكفاح، لهذا تقرر ترك الحرية الكاملة لكل منطقة تاريخية بالإضافة إلى عدم توفر الثوار على وسائل اتصال حديثة، مما يتوجب ترك حرية المبادرة لكل م منطقة حسب إمكانياتها وظروفه [4]بالإضافة إلى التباين الكبير في خصوصية كل منطقة تاريخية

على حدى، سواء من النواحي الطبيعية والبشرية، الإمكانيات الاقتصادية وكذلك من حيث كثافة القوات العسكرية والشبه العسكرية للمحتل وإستراتيجياته المطبقة في كل منطقة .كلها ظروف استوجبت تطبيق مبدأ اللامركزية كمرحلة أولى لاندلا ع الثورة[5].

1- بوشيخي الشيخ، المرجع السابق، ص267.

2-يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر....، المصدر السابق، ص 250.

3- عمار ملاح، **محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 56.

4- مُحَّد بوضياف ، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، ط1، 2010، ص 68

5- مُحَّد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 133.

وسمح العمل بنظام اللامركزية بإعطاء الاستقلال للمناطق عند بداية الحرب مباشرة[1]، وتدابير أوسع بعد مؤتمر الصومام، وإنشاء المؤسسات السياسية الأخرى بالشكل الذي يجعل قائد ومجلس الولاية يقرران لوحدهما قبل 1956م فيما يتصل بالسياسة والأعمال العسكرية التي عليهم القيام بها في الولاية التي هي تحت مراقبتهم.[2]

4) أولوية الداخل على الخارج: يعد هذا المبدأ من المبادئ التي وضعتها القيادة التاريخية قبل اندلاع الثورة التحريرية، التي استندت لعدة مبررات انطلاقا من كون الهيئات القيادية في الداخل على مستوى مختلف هيئات الثورة هي أدرى بواقعها من غيرها من القادة الذين يمثلون الثورة في الخارج. إلى أن هذا المبدأ يتماشى وطبيعة الثورة الجزائرية التي تتميز بطابعها الشعبي المدعم للكفاح المسلح الذي يخوضه المجاهدون في الداخل الذي بدعم الفئات الشعبية. ومن هنا فإن صيغة الأفضلية لا تكمن في الأشخاص سواء كانوا في الداخل أو في الخارج، لأنهم كلهم ينتمون لفئة القيادة التاريخية، وإنما أعطيت الأولوية لميدان الحرب
وهو الداخل.[2]بحيث أن بوضياف يذهب إلى أن هذا المبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على أنه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان[3].

المبحث الثاني : ما أقره مؤتمر الصومام:

.نتيجة للأهداف التي حققتها الثورة في مرحلتها الأولى، وحتى يتم تقييم هذه المرحلة، رأى قادة الثورة أنه من الضروري عقد مؤتمر تقييمي لما تم تحقيقه فيما مضى.
آ) ظروف انعقاده : كانت فكرة عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائري[4]تعود إلى القيادة التاريخية التي فجرت الثورة في ظرف صعب ولم يكن بقدورها تفجيرها قبل أن تنظم بشكل كامل ، و عليه فإن فكرة التنظيم كانت من بين اهتمامات اللجنة ، بدليل أنها طرحت في عدة لقاءات أعضاء اللجنة

(1)- مُحَمَّد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر**، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 200.
(2)- مُحَمَّد بوحموم، المرجع السابق، ص 6.
(3)- مُحَمَّد بوضياف، المصدر السابق، ص 69
(4)- إبراهيم لونيسي،**الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية** ,دار هومة، ص 33.

ومن بينها لقاء 23 أكتوبر 1954م[1]لتقييم المرحلة السابقة غير أن عنف الثورة وإنهاك القادة في الجانب العسكري والسياسي لم يسمح بهذا اللقاء إلا بعد 22 شهرا[2]ولقد كان لانعقاد مؤتمر الصومام[4]عدة عوامل مكنت قادة الثورة لعقد اجتماع عام تدرس فيه المرحلة الأولى من عمر الكفاح، استطاعت ثورة نوفمبر تحقيق عدة انتصارات منذ بداية اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954م إلى تاريخ عقد المؤتمر في 20 أوت 1956م.

1) الظروف الداخلية لعقد المؤتمر : هناك العديد من الظروف الداخلية التي ساهمت في عقد انعقاد مؤتمر الصومام والتي من بينها.

– نجاح هجومات 20 أوت 1955م في الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف[3].

وهذا يعني بأن الثورة قد أثبتت وجودها العسكري، فعليها أن تنظم أكثر لتظهر وجودها السياسي والتنظيمي.

– ضعف التنسيق بين المناطق التاريخية نتيجة لغياب المنسق الوطني عن الساحة الوطنية ، وكذا الطابع اللامركزي للثورة في مرحلتها الأولى ، ومن ثم صعوبة الاتصالات والتنسيق بين المناطق الخمس ، مما جعل أمر عقد مؤتمر وطني ضروريا[4]لحل أبرز المشاكل لمواجهة الثورة.

– الحاجة الماسة للسلاح وعدم توفير الإمكانات المادية

– حاجة الثورة إلى هياكل تنظيمية من أجل التغلب على الصعوبات الموجودة في الميدان

– الرغبة في إيجاد تنسيق وطني بين الهيئات الثورية ، وإيجا قيادة وطنية مركزية ، يكون بمقدورها حل مختلف المشاكل التي تعاني منها الثورة في الميدان ، وهو ما دفع بقادة الثورة إلى مؤتمر لدراسة أوضاع الثورة [5].

([1])- إبراهيم مياسي، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2007، ص 183.

([2])- لجنة الثقافة، الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد البطل العربي بن مهيدي 3 مارس 1957، **الشهيد محمد العربي بن مهيدي في رسالة خالدة للأجيال**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 3 مارس 2004، ص 37.

([3])- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق ، ص 135.

([4])- شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 104.

([5])- محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 13.

– ورغم الصعوبات التي واجهت قادة الثورة ، في عقد اللقاء الذي كان مرتقبا في مطلع سنة 1955 ، والتي من بينها ، خروج مُحَمَّد بوضياف إلى الخارج وعدم تمكنه من العودة إلى أرض الوطن ، واستشهاد ديدوش مراد في 18جانفي1955م،ثم إلقاء القبض على الشهيد الرمز مصطفى بن بولعيد في 11 فيفري ، كما ألقي القبض على رابح بيطاط يوم 23 مارس من ينفس السنة1955م[1] .ولما كانت الأحزاب الوطنية غير قادرة رافضة لما يسمى بمشروع جاك سوستال الإصلاحي فقد التفت حول فكرة عقد مؤتمر[2]ثم أن المنطقة الأولى كانت تعيش أوضاعا خاصة ، ناتجة عن القاء القبض ثم استشهاد بن بولعيد ، ولم يحدث إجماع حول من يخلفه في قيادة المنطقة ، مما أدى إلى تسييرها من قبل قادة النواحي ، وكانت تعمل منفصلة عن بعضها من غير قيادة عامة مشتركة[3].

وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تعمل على محاولة إجهاض الثورة بكل قواها، حيث شرعت في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة ماسة للتمويل الدائم بالمال والسلاح[4]لذلك فإن أسباب عقد المؤتمر أصبحت ملحة وضرورية وذلك بقصد تحقيق الأهداف التالية:

– وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.

– الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي.

–إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة وتوحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك[5]

([1])- بوعلام بن حمودة، **ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية**، دار النعمان للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2011، ص 205.

([2])- عمار ملاح، محطات حاسمة. ،المصدر السابق، ص 13.

([3])- مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي، **شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، تحر: مسعود فلوسي، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 58.

([4])- عبد الكامل جويبة، **قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الأدب البروتية (1962–1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 86.

([5])- عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، دار القصبة ، ج1 ، 2013 ، ص 406.

2) الظروف الخارجية :ساهمت مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية في تنظيم مؤتمر وطني للثورة، قصد تنظيمها، وهيكلة نشاطها بشكل جديد على المستويين الوطني والدولي، ومنها.

– مظاهرات الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956م، وهذا يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

– استرجاع المغرب لاستقلاله في 2 مارس ثم تونس 20 مارس 1956م، وهذا يعني بالنسبة للجزائر تنسيق العمل الثوري مع الجارتين الشرقية والغربية، وجعلهما قواعد خلفية للثورة.

– مساندة دول حركة الأفروأسيوية للثورة الجزائرية في مؤتمر باندونغ المنعقد ما بين 18 و 24أفريل1955 ، في لقاء بريونى في جويلية1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية[1].

– طرح القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة للمرة الأولى بتاريخ 30 سبتمبر 1955 في إطار حق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

وفي إطار تلك الظروف الوطنية والدولية عقد أول مؤتمر وطني للثورة ، قصد جمع إطارات مختلف التشكيلات الوطنية السابقة سواء كانوا في الداخل أو الخرج من أجل دراسة
الأوضاع العامة للثورة، ووضع تنظيم وتصور موحد للوسائل المتاحة والأهداف المسطرة ويعمل ضمن قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير العمل المسلح [2].

ب) انعقاد المؤتمر: انطلاقا من الظروف السابقة الذكر ، فإن قيادة الثورة اتخذت قرارا بعقد مؤتمر وطني ، والذي عبر عنه المجاهد لخضر بن طوبال قائلا" قررنا تنظيم المؤتمر منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر وجرت عدة اتصالات بين مسؤولي المناطق وقادتها"[3].

و في 20 أوت 1956، عقد المؤتمر جلساته بواد الصومام[4].

([1])- عمر التهامي ، **مؤتمر الصومام ، وأثره في تنظيم الثورة** ، دار كرام الله للنشر والتوزيع ، 2013، ص 8.

([2])- عبد الكامل جويية ، المرجع السابق ، ص 87.

([3])- عمار ملاح، محطات حاسمة...، المصدر السابق، ص 114.

([4])- كان مقرر في البداية أن ينعقد المؤتمر بالمنطقة الثانية (شبه جزيرة القل)، ويحضره مندوبون من القاهرة وفرنسا. ولكن تغير الموقف فجأة وانقطع الإتصال. وعقد في نهاية المطاف بواد الصومام. أنظر: مُحَمَّد عباس،خصومات تاريخية , المرجع السابق، ص 143.

1) **الأعضاء الحاضرون:** حضرت في مؤتمر الصومام الوفود التالية :

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): زيغود، بن طوبال، بن عودة، مزهودي، علي الكافي.
- المنطقة الثالثة (القبائل): كريم بلقاسم، آيت حمودة، مُحَّدي وعميروش.
- المنطقة الرابعة (الجزائر): عمار أوعمران، أحمد بوقره، دهيليس.
- المنطقة السادسة: علي ملاح.
- بالإضافة إلى العربي بن مهيدي ممثلا للمنطقة الخامسة ورئيسا للمؤتمر.
- وعبان رمضان ، ممثلا لجبهة التحرير ونائبا لرئيس المؤتمر[1].

2)**الأعضاء الغائبون:** نتيجة للظروف العامة التي عقد فيها المؤتمر فإن هناك بعض الوفود لم تتمكن من حضور أشغال المؤتمر.

- غياب ممثلو المنطقة الأولى والقاعدة الشرقية التي لم تكن قد تشكلت بعد، بالإضافة إلى الزعماء التاريخيين للثورة في الخارج وهم: أحمد بن بلة، مُحَّد بوضياف، مُحَّد خيضر، وحسين آيت أحمد. ورغم هذه الغيابات إلى أن الاجتماع قد تم وترأسه العربي بن مهيدي وقام بالأمانة عبان رمضان[2].

قدمت المناطق تقارير عن الوضعية النظامية والعسكرية لرئاسة المؤتمر التي ركزت على بعض العمليات وقدمت الشروح اللازمة لذلك[3]وفي النهاية صدر من المؤتمر أرضية عرفت فيما بعد بأرضية الصومام، وقد أصدرت قرارات تنظيمية هامة.

ج) القرارات الصادرة عن المؤتمر : انبثقت عن مؤتمر الصومام العديد من القرارات ذات الطابع السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي، وسنذكر هنا البعض، التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعنا هذا .

1)**تقسيم الجزائر إلى ست ولايات : قسمت الجزائر إلى ست ولايات:** وقسمت كل ولاية إلى نواحي والناحية إلى مناطق والمنطقة إلى أقسام[4]وكانت مراكز قيادة الولايات النواحي المناطق، الأقسام مكونة

([1])- مُحَّد عباس، خصومات تاريخية ،المرجع نفسه ، ص144.

([2])- الطاهر الزبيري، **قادة مذكرات آخر الأوراس التارخيين (1929-1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، ص 164.

([3])- عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، تق: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب ط1، ص 214-215.

([4])- يعيش مُحَّد، مؤتمر الصومام وإشكالية تجسيد قراراته، **مجلة المعارف**، ع13، جامعة مُحَّد بوضياف، مسيلة، ص 78.

من قائد سياسي عسكري يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ومعه ثلاثة نواب مكلفين بالفروع الثلاثة (السياسي، العسكري، الاتصال والاستعلامات). حمل القائد السياسي العسكري للولاية رتبة عقيد، ونوابه الثلاثة رواد، والقائد العسكري للناحية برتبة نقيب، ونوابه الثلاثة ملازمين، وقائد المنطقة ملازم ثاني ونوابه الثلاثة مرشحين، وقائد القسم مساعد أول ونوابه الثلاثة ضباط صف برتبة رقيب أول[1].

2)إقرار المبادئ الأساسية للثورة : والمتمثلة فيما يلي :

- إقرار مبدأ أولوية السياسي عن العسكري.
- أولوية الداخل على الخارج، طبقا لمبدأ شعبية الثورة .
- مبدأ القيادة الجماعية لسد الطريق أمام عبادة الشخص[2]

3) تشكيل الهيئات القيادية للثورة :من أجل توحيد الرؤى السياسية والعسكرية للثورة وإيجاد قيادة مركزية تسهر على بلورة السياسية العامة للثورة ، في مختلف جوانبها ، وتطوير أساليب الكفاح المسلح في الداخل و العمل الدبلوماسي في الخارج ، ومن أجل ذلك شكلت هيئتان قياديتان هما :

– المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يعد بمثابة برلمان الثورة التحريرية ، وتشكل أول مجلس منبثق عن مؤتمر الصومام، من 34 عضوا كأعلى هيئة لجبهة التحرير الوطني[3].و هو الوحيد الذي بفصل في مسألة المفاوضات ويتخذ القرار بالنسبة إلى توقيف القتال. يجتمع مجلس الثورة الجزائرية بدعوى من لجنة التنسيق والتنفيذ، ويكون ذلك مبدئيا كل سنة أو بطلب صادر في أغلبية مطلقة لأعضاء المجلس[4] .

لجنة التنسيق والتنفيذ : وهي الهيئة التنفيذية للثورة فيما بين مؤتمرين مشكلة من عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب ويوسف بن خده، وهي مكلفة بالتنسيق الشامل بين

([1])- الرائد عز الدين، **الفلاقة**، تر: جمال شعلال، مرغم للنشر، الجزائر، 2011، ص 98.

([2])- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 211.

([3])يتشكل من 17 عضوا أساسيا و17 عضوا إضافيا. يعتبر بمثابة هيئة تشريعية يمثلون مختلف التيارات السياسية... أنظر: زيبحة زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 110.

([4])بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 210.

الولايات التاريخية ، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني ، فضلا عن مراقبة هياكل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج[1].

– تنظيم الجيش: نظرا للتطور السريع الذي عرفه جيش التحرير الوطني ، من حيث الجانب التنظيمي والهيكلي ، فقد ارتأى المؤتمرون إلى أحداث نقلة نوعية في صفوف جيش التحرير من جيش تقليدي يستند إلى أسلوب حرب العصابات إلى جيش عصري ، والذي من بين مظاهر تنظيميه الهيكلي ، نذكر:

- الكتيبة تتكون من 110 مجاهد.
- الفرقة تتكون من 35 مجاهد.
- الفوج يتكون من 11 مجاهد[2].

وتم توحيد اللباس العسكري ، وتوحيد المسؤوليات والاستراتيجيات العامة لجيش التحرير الوطني على مستوى مختلف الهيئات والهياكل العسكرية .[3].

المبحث الثالث: الغاية من إقرار أولوية السياسي على العسكري.

لعل أن ، إقرار القيادة التاريخية لمبدأ أولوية السياسي عن العسكري ، والذي تم تأكيده من قبل الأعضاء المجتمعون في مؤتمر الصومام يعود إلى توخي عدة غايات وطنية ، والتي من بينها :

آ) **المبادئ الأساسية الخاصة بإطارات الثورة** : لا سيما أولائك الذين جمعوا بين العمل السياسي والعسكري معا ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

1) أن يكون الإطار السياسي منسجما مع مبدأ العمل المسلح : هناك مبدآن متكاملان خلال الثورة التحريرية ، أحدهما يتمثل في التنظير والتخطيط للثورة المسلحة ، وهو ما قام به أعضاء المنظمة الخاصة ، الذين قاموا بمهمتين أساسيتين ، هما العملية السياسية البحتة ثم العسكرية ، والمبدأ الثاني يتمثل في العمل المسلح الذي يقوم به جيش التحرير الوطني ، ويرى العقيد علي كافي بأنه لا يجب أن

([1]) المرجع نفسه، ص 211.

([2])عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 694.

([3])الشاذلي بن جديد، **مذكرات ملامح حياة**، دار القصبة، ج1، الجزائر، 2011، ص 88.

يكون المجاهدون ، الذين خططوا ونفذوا عملية اندلاع الثورة عرضة لتأثير الطبقة السياسية المحترفة ، خاصة أولائك الذين أثبت الواقع عدم جدية عملهم في الميدان ، حيث قال ((لقد كرس هذا التيار نشاطه قبل وأثناء المؤتمر لتفضيل أولوية السياسي على العسكري، وأن الهدف الأول والأخير من هذا المبدأ هو القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني صانع أول نوفمبر، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المحتلين. كان كل نشاط هذا التيار تحت غطاء الوحدة الوطنية سعيا لاستقطاب محترفين من مختلف التيارات وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي [1] .لأن المجاهد يرى بأن العمل السياسي خلال الثورة يعد في غاية الأهمية ، لكن يجب ألا يسيطر عليه أناس من محترفي السياسة ويجب أن يكون تحت قيادة وتوجيه المجاهدون الحقيقيون الذين يؤمنون بالعمل المسلح .

ويرى مُحَمَّد عباس في كتابه خصومات تاريخية، إلى أن عبان من خلال هذه المساعي يحاول في الواقع التأسيس لشرعية بديلة لشرعية الفاتح نوفمبر 1954 ومركزة قيادة الثورة على أساسها، ولو كان ذلك على حساب بعض القادة التاريخيين لجبهة التحرير[2].

2)**الغاية تكمن في الأهداف وليست في الوسائل** : الملاحظ خلال الثورة التحريرية بأن العمل السياسي والعسكري كانا متكاملين ومنسجمين ، كما أن اطارت جيش التحرير الوطني قد تقوم بمهام متعددة لتحقيق غاية واحدة ، وهي استرجاع السيادة الوطنية ، وعليه ليست أفضلية بين هذا وذاك على حد تعبير خالفه معمري ((... لا يهدف هذا المبدأ كما يظن البعض إلى وضع تدرج بين المدني والعسكري يكون في صالح الفئة الأولى، وإنما ينبغي فهمه على أساس الأولوية التي أعطيت للشخصيات والأهداف السياسية بالنسبة للأهداف ذات الطبيعة العسكرية [3].لأن هدف الجميع هو التحرر الشامل، أما الوسيلة فهي الكفاح المسلح الذي يقوم به الجميع بطرق مختلفة، وهي في الواقع متكاملة ومنسقة .

3)**إعطاء الفرصة للسياسيين من أجل القيام بالمفاوضات** : ذلك أن جيش التحرير الوطني لم يستخدم الأسلوب العسكري الميداني فقط ، بقدر ما استخدم الأسلوب الدبلوماسي في المحافل

([1])علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1962-1946)**، دار القصبة، الجزائر، ص 104.

([2])مُحَمَّد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 147.

([3])خالفه معمري، **العربي بن مهيدي رمز الوطنية**، تعر: أحسن خلاص، الجزائر، 2014، ص 69.

الدولية ، وكذلك الاتصالات والمفاوضات المباشرة مع الطرف الفرنسي ، وفي هذا السياق يقول رابح لونيسي ((كان عبان رمضان وراء وضع المبدأ أولوية السياسي على العسكري في وثيقة الصومام، وذلك لأنه كان هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية ولهذا لا بد من إعطاء الفرصة للسياسيين بقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من إعطاء غطاء سياسي للعسكريين الذين يجب أن تتلخص مهمتهم في التكفل بالمهام العسكرية والعمليات الحربية التي هي أداة ووسيلة ضغط للمفاوض الجزائري على المفاوض الفرنسي)) [1].

ويؤكد هذا الرأي أيضا المجاهد عمار بن عودة في رأيه ، بأن التخوف المشار إليه سرعان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات التي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم من باب المستحيلات تقريبا، خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[2].

ب) ردود الفعل حول هذا المبدأ : رغم أن مبدأ أولوية السياسي عن العسكري يعد سليما في رأي الكثير من إطارات الثورة التحريرية ، وفي رأي الباحثين أيضا ، ولكن هناك من تحفظ عنه ، لعدة اعتبارات من بينها:

1) **التخوف من تمكين السياسيين دون العسكريين من احتواء الثورة والسيطرة عليها**:خاصة وأن المبدأ المذكور جاء مقرونا بنص آخر وهو أولوية الداخل على الخارج[3]. وإذا عرفنا المسؤولين غير العسكريين في نظر بعض المؤرخين إنما هم قادة العاصمة التي استقلت عن الولاية الرابعة وأعضاء مندوبية الخارج واتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، أدركنا شرعية تخوف المعارضين للمبدئيين[4]. أي التخوف من تحكم الطبقة السياسية المحترفة في توجيه الثورة ، وفي ذلك يعتبر سعد دحلب بأن أولوية السياسي على العسكري إنما هي قضية تنظيمية لا غير.

([1])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 15.

([2])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 89.

([3])محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، دار الحكمة، ج3، الجزائر، 2014، ، ص60.

([4])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 88.

2) التخوف من تهميش الإطارت التي فجرت الثورة : لاسيما قادة المنظمة ، وبالأخص أحمد بن بله ، حسين آيت أحمد ومُحَّد خيضر وهم إطارات الوفد الخارجي للثورة ، لأنه في أحمد بن بله، فإن ذلك المبدأ يكون قد أعطى كبيرة للسياسيين الذين ألقي على عاتقهم مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية قبل نوفمبر 1954. حيث قام عبان رمضان بتوجيه بعض القرارات إلى السيد أحمد بن بله مرفقة برسالة صارمة اللهجة، يقول فيها((إن هذه القرارات لا رجوع فيها، وقد تم تشكيل قيادة الثورة بالاتفاق وتحديد خطها السياسي)) ، لكن بن بله لم يهضم ذلك، ورد على الرسالة بأخرى كانت أقل حدة.كما أنها اعتبرت لفتة نظر وهي كانت ترتكز على ثلاث نقاط.

3)تخوف بن بله من قرارات الصومام :حسبما جاء في رده على عبان رمضان بأن:

- إن المؤتمر غير تمثيلي، ولم يحظره ممثلو الأوراس ولا البعثة الخارجية ولا المناطق الشرقية ولا ولاية وهران.
- الإسلام ليس له وجود في قراراتكم، وكأن توجهكم علمانيا وبهذا يتنافى مع مبادئ أول نوفمبر 1954م.
- ضمكم مسؤولي أحزاب معادية لنا داخل الهيئات القيادية وهذا كله منافي لمبادئ الفاتح نوفمبر.

4) موقف مُحَّد بوضياف وأيت أحمد : أما بوضياف فكان رده أقل حدة وآيت أحمد لم يكن له أية رد[1].إضافة إلى رد أحمد بن بله نذكر أحمد محساس الذي قام بالتصريح علنيا للمصريين والجزائريين بأنه سائر على مقررات المؤتمر، وأنه لا يعترف به ولا بمقرراته، ولا بأعضائه، ولا بلجنة التنسيق[2]. لأنه يعتبره غير شرعي، بالإضافة إلى أنه عزل قادة الثورة الحقيقيين، وكان مجرد تسابق نحو الزعامة، فإنه تخلى عن قرارات ومبادئ بيان أول نوفمبر، بالإضافة أنه لم يحضره الكثيرون من ممثلي الولايات[3]. ويضيف قائلا ((لقد طالبنا بعدم نشر وثائق المؤتمر، إلا أن هذا لم يحدث، وحدث العكس، حيث تم نشرها في الصحف. فذهبت إلى ليبيا وهناك التقيت أحمد بن بله وقلت له أن الوقت حان لكي نوقف تلك الجماعة، والتي لو تركناها تفعل ما شاءت لفشلت الثورة فشلا ذريعا. وكان لزاما علينا أن نفكر في خطة ما لمحو تلك التوافيق. فقمت بنفسي بوضع خطة تتمثل في جمع

([1])مصطفى الهشماوي، المصدر السابق، ص 57.

([2])أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة وكفاح**، عالم المعرفة،ج3، طبعة خاصة، الجزائر، 2010، ص 474.

([3])بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 31-32.

مفجري الثورة في تونس، وقمنا بالتحضيرات اللازمة ودعوت كلا من بوضياف وبن بله،حيث كنت أنا المسؤول في تونس، وتقرر أن يلي الاجتماع اجتماع قادة المغرب العربي في المغرب. إلا أنه وقعت حادثة اختطاف الطائرة[1]. فتم سجن بوضياف، آيت أحمد، بن بله، وخيضر ثم بقيت لوحدي فقررت الانسحاب بدل المواجهة))"[2].

ج) النتائج المترتبة عن هذا القرار: رغم أن الأمور المبدئية العامة تم التركيز عليها من قبل القيادة التاريخية ، والتي هي في واقع الأمر تجمع بين المهام السياسية والعسكرية ، وأن مبدأ الأفضلية لم يكن مطروحا عشية اندلا ع الثورة التحريرية ، لأن الأمر لم يكن يتعلق بإعطاء الأولوية للأشخاص ، بقدر ما تم تفضيل الغاية عن الوسيلة ، أي أن الهدف الأساسي من الثورة هو سياسي بالدرجة الأولى ، ويتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ، أما الكفاح المسلح الذي يعد الوسيلة المثلى لذلك ، فهو بمثابة الأداة التي تتحقق بها الغاية ، في ظل تكامل مختلف المهام . ورغم هذا الطرح الذي كان شائعا بين إطارات جيش التحرير الوطني، لكن مع ذلك وقعت بعض ردود الأفعال ، والتي من بينها :

1) سوء الفهم لهذا المبدأ : فالعقيد علي الذي كان قائدا للولاية الثانية ، ومسؤولا سياسيا وعسكريا عنها ، كان متخوفا من الفهم الخاطئ الذي قد يصاغ وراءه بعض السياسيين في اعتقادهم بأنهم يملكون الأولوية في القيام بالمبادرات السياسية ذات الأهمية الكبيرة مثل التفاوض مع العدو ، في غياب قادة الولايات الذين يحاربون في الميدان ، ولهم قوة التأثير في القرارات السياسية ، ولهذا يرى بأنه من الأجدر بأن يتم العمل بالتنسيق والانسجام بين العمل السياسي والعسكري ، في أطار التحولات الاجتماعية والديمقراطية وفقا لمبادئ أول نوفمبر[3].

2) التخوف من تحكم الهيئات السياسية الموجود في الخارج في الثورة : وذلك رغم أن مهام الهيئات القيادية للثورة سواء كانت ممثلة في مجالس المناطق ثم الولايات التاريخية في الداخل أو أعضاء الوفد الخارجي كانت محددة منذ بداية الثورة ، إلا أن إعادة تأكيد مؤتمر الصومام لمبدأ أولوية السياسي على العسكري ، وبروز أحمد بن بلة على الساحة الدولية ، خاصة العربية طرح تحفظ بعض قادة

([1])جاء في جريدة المقاومة " من حوالي عشرة أسابيع كان خمس مندوبين بجبهة التحرير الوطني سافروا على متن طائرة مغربية متجهين إلى تونس ليعقدوا مع رؤساء القطرين الشقيقين... ولم يصلوا إلى العاصمة التونسية لأن مصالح الشرطة الفرنسية قد اختطفتهم... أنظر: **جريدة المقاومة**، ع17، ص 6.

([2])بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 33.

([3])علي الكافي، المصدر السابق، ص 104.

الثورة في الداخل ، خوفا من تحكم الهيئات السياسية في الخارج في مصير الثورة في الداخل ، وهو ما عبر عنه المجاهد الشاذلي بن جديد بالقول ((غير أن القضية لم يحصل بشأنها إجماع ، وأثارت خلافات عميقة وجدلا واسعا آنذاك ، حول مبدأ أولوية الداخل على الخارج ، وأولوية السياسي على العسكري ، فقد عارض الوفد الخارجي المبدأ الأول لأسباب واضحة ، أما المبدأ الثاني فلم نكن نعترض عليه)) وهذان المبدأين لم يعد لهما معنى بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني والتحاقهم بالخارج سنة 1957م[1].وبما أن المناطق الحدودية ومنها القاعدة الشرقية ، رفضت الطريقة التي عقد بها المؤتمر ، فقد فرض عليها حصار فيما يتعلق بتزويدها بالمساعدات المادية والعسكري ، مما أضطر سكان المناطق الحدودية للتوجه نحو تونس ، والاعتماد على أنفسهم في تموين الجيش.[2]

3)ظهور بعض الصعوبات في صفوف الثورة : وبعد عقد مؤتمر الصومام ، الذي نص على مبدأي الأولويات ، برزت بعض الصعوبات التي واجهت قادة الثورة ، سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤتمر ، والتي من بينها قضية اختطاف الطائرة التي كانت تقل خمسة أعضاء من قادة الثورة وهم ، مُحَّد بوضياف ، أحمد بن بله ، حسين أيت أحمد ، مُحَّد خيضر والكاتب العام للوفد الخارجي مصطفى الأشرف.[3] كما عرفت بعض الولايات مشاكل داخلية ناتجة عن عدم هيكلتها وفقا لأرضية الصومام، إما لكونها لم تشارك في المؤتمر نتيجة لظروفها الخاصة ، أو رغبة وطموحا في تسيير الهيئات القيادية على مستوى الولاية . كما حدث على سبيل المثال في الولاية الأولى بعد استشهاد العقيد مصطفى بن بولعيد، لكن سرعان ما تغلب جيش التحرير الوطني على تلك الصعوبات[4].

المبحث الرابع: النتائج المحققة في الميدان : من خلال تطبيق القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام لمبدأ أولوية السياسي على العسكري فقد تم تحقيق جملة من النتائج في الميدان، حيث يقول عبان رمضان في جريدة المجاهد في عددها الثالث((..ففي الميدان السياسي أن يجمع الأحزاب والهيئات باستثناء الحركة المصالية المستضعفة قد انضمت عن بكرة أبيها إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي أصبحت اليوم القوة السياسية الوحيدة بالجزائر. وفي الميدان الاجتماعي إن الحركة النقابية الوطنية قد برزت إلى

(1)- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 88.

(2)- المصدر نفسه، ص 89.

(3)- مُحَّد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 151.

(4)- علي الكافي، المصدر السابق، ص 105.

الوجود وهي اليوم قوة لا يمكن لفرنسا أن تستهين بها، وأما في الخارج فإن وفد جبهة التحرير الذي عزز بعناصر جديدة بعثت إليه من الجزائر، ليكافح المنتصر ضد السياسة الخارجية الفرنسية))[1].

آ) **النتائج التي تحققت على المستوى الداخلي** :إن إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري حقق جملة من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي ، ومنها :

1)استمالة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:هذا الحزب[2] معروف بموقفه الداعي لكفاح سياسي في إطار القوانين الفرنسية، لقد بقي وفيا لهذا الموقف لمدة قصيرة، ففي جريدة الحزب Republiqe Algierienne طالب فرحات عباس يوم 25 فبراير 1955م بتطبيق قانون 20 سبتمبر 1947م الذي أعلن المساواة بين الفرنسيين والمسلمين. وذكر في مايو1955م بأنه يناضل في إطار القواعد الفرنسة أي بدون اللجوء إلى العنف [3].

ثم بدأت الاتصالات بين قيادة الثورة وفرحات عباس لإقناعه بضرورة حل حركته السياسية والانضمام إلى الثورة على نحو فردي، من أجل دعم وتعزيز الصف الوطني في مواجهة الاحتلال الفرنسي الذي استفرغ كل إمكانياته المادية، العسكرية، البشرية... ولعل ما يعزز طرح الثورة بوجوب الانخراط الجماعي في مسعى التحرير، هو استحالة استطلاع جبهة الفكرة التي أبان عنها بيان أول نوفمبر، بعبارة صريحة الدلالة[4]، وفي 30 جانفي 1956م عقد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري اجتماعا بسويسرا، تقرر من خلاله الالتحاق الرسمي للحزب لجبهة التحرير الوطني [5].

([1]) جريدة المجاهد، ع3، ص 3.

([2])**الاتحاد الديمقراطي**: حزب سياسي جزائري شكله فرحات عباس سنة 1946م، استمد مبادئه وأفكاره من البيان وملحقه المنشورين سنة 1943، يطالب باسترجاع السيادة الوطنية بشكل سلمي وتدريجي، غالبية أعضائه وأنصاره من النخبة المثقفة بالفرنسية. شكل مع حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سنة 1951م. أنظر: لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 303.

([3])بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 192.

([4])جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1956-1954)**، وزارة الثقافة، ج1، الجزائر، ص 275.

([5])المرجع نفسه، ص 276.

2)استمالة جمعية العلماء المسلمين:التحق عدد كبير من جمعية العلماء المسلمين[1] بجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، لكن الموقف الرسمي للجمعية اتخذ على ثلاث مراحل:

– في السابع من نوفمبر 1954م وجه الشيخ البشير الإبراهيمي من القاهرة نداءا إلى الشعب الجزائري يذّكر فيه بوحشية الاستعمار منذ احتلال الجزائر، وبتجنيده شبانا جزائريين لتوسيع سيطرته على البلدان الأخرى. وذكر برفض الاستعمار لمنح الحقوق الأساسية وبتصرفاته ضد الإسلام قصد محوه أو تشويهه[2].

– نشر مكتب جمعية العلماء في جريدة البصائر رقم 304 بتاريخ جانفي1955م كتب أن الجزائر في حاجة إلى إصلاحات جذرية، لا تقرر في باريس بل بعد دراسة معمقة مع الممثلين الحقيقيين للأمة الذين يتكلمون باسم كل الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية[3].

– يوم 7جانفي1956م صادقت الجمعية العامة التي حضرها 220 مندوبا من كل أنحاء الوطن، على بيان رسمي يقول أن فرنسا هي المسؤولة الوحيدة عن الوضع الحالي للجزائر بالقمع الإجرامي، ويؤكد أنه لا حل للقضية الجزائرية إلا بالاعتراف بكيان الأمة الجزائرية، وبحريتها ومجلسها التشريعي وبحكومتها الوطنية وبحقوق الجميع. نهاية الحرب على حسب البيان متعلقة باتفاق مع الممثليين الحقيقيين بالشعب الجزائري، أي المسؤولين الذين سيبرزون في الكفاح الجزائري، وفي النهاية يدعوا البيان الجزائري إلى الوحدة والتضامن[4].

([1])**جمعية العلماء المسلمين**: أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ماي 1931 بنادي الترقي في مدينة الجزائر. كان المؤسسون يمثلون مختلف التيارات، وكانوا شخصيات معروفة، إما بثقافتها الدينية أو بمكانتها الاجتماعية أو نشاطها الصحفي أو التعليمي، ولكن العنصر الغالب كان من المفكرين ذوي الثقافة المشرقية. أسندت الرئاسة إلى الشيخ إبن باديس، ونيابة الرئاسة إلى الشيخ الإبراهيمي. أنظر: جاك كاري، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، تعر: عبد الرزاق قسوم، تق: صادق سلام، عالم الأفكار، ص 57.

([2])بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 188.

([3])المرجع نفسه ، ص 191.

([4])جريدة البصائر، ع349، 13 جانفي 1956، ص 233.

وقد وافق المجتمعون بالإجماع على البيان الختامي، بل ذهب الشيخ العربي التبسي إلى أبعد من ذلك بالقول: **"أنه من لم يوافق عليه فليس بمسلم"**[1]،وبهذا التاريخ أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حل نفسها والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي[2].

3)استمالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين:والذي تأسس في 24 فبراير 1956م والذي جاء عنه في ميثاق الصومام أن الطبقة العاملة تستطيع، ويجب عليها أن تقدم مساهمة أكثر ديناميكية يمكنها بها تحقيق تطور سريع للثورة ودعم لقواتها وضمان لنجاحها النهائي وخاصة بعد انضمامه في جويلية1956م إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وأصبح عضوا فيه[3].

وحيت وجبهة التحرير الوطني تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كرد فعل سليم يطرح به العمال هذا التأثير الذي كانت تستعمله جامعة الشغل العامة والقوى العمالية والجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين لشل حركة العمال وعرقلتها[4].كما تعمل على مساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تقرير هيئته النقابية وتقويتها بالعمل على:

– تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا، وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.

– إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.

– تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين، والقيام بأعمال إتلاف، والإضرابات النظامية والإضرابات السياسية.((... وهو يشرف على الكفاح ضد الاستعمار في النواحي الاقتصادية، وهو ينظم حركات الإضراب وتخريب الاقتصاد الاستعماري)) وأن القيم الثورية تعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الأخوة بين العمال))[5].

([1])جمال قندل، المرجع السابق، ص 260.

([2])عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 64.

([3]) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 376.

([4]) عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1962–1954)**، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 332.

([5])عبد الكمال جوبية، المرجع السابق، ص 54.

4)استمالة الطلبة: نظرا لما يتمتع به الطلبة من إمكانيات سياسية وفكرية تدفعهم للقيام بمهام ثورية. ودور الطالبة في الحركة الثورية –كما أكده مؤتمر الصومام– يرتبط بوضوح بكل من الثورة وأهدافها النضالية بالتعبئة الجماهيرية ومقاومة الاحتلال، بالنضال الفكري والمسلح[1].

– استجاب الطلبة لنداء جبهة التحرير الوطني لبعث تنظيم آخر من الطلاب سمي "الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA"[2]، مقررين بذلك فصل أنفسهم وانسلاخهم عن الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، هذا الإتحاد الذي تشبث بعقليته الاستعمارية وأصر هو الآخر على اعتبار الثوار الجزائريين خارجين عن القانون ولصوص وقطاع طرق.

– تأسس هذا الإتحاد في جويلية1955م، وبعد مضي تسعة أشهر من تأسيس الإتحاد وفي شهر مارس 1956م عقد المؤتمر الثاني في باريس واتخذوا موقفا فوريا حازما وواضح اتجاه الثورة التحريرية، كما طالبوا باستقلال الجزائر ودعوا الحكومة الفرنسية بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني[3].

حيث أصدر هذا الإتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين نداءا إلى أعضائه من أجل الإضراب والذي نص على: ((... بعد اغتيال زدور بن القاسم من طرف الشرطة الفرنسية... وعليه فإننا نقوم من الآن بالإضراب عن الدروس والامتحانات لأجل غير محدود، فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه إلى الجبال والأوعار ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطني وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطني))[4].

5)تنظيم الشعب وتوسيع نطاق الثورة: ويتجلى ذلك من خلال :

– ركز المؤتمر على الفلاحين في الأرياف وذلك تقديرا للدور الأساسي الذي تقوم به المناطق الريفية في حياة الثورة وتحسبا للمناورات التي تحيكها السلطات الاستعمارية، قصد التوغل في تلك المناطق

([1])عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 334.

([2])في هذه المرحلة الحاسمة التي يجتازها الوطن الحبيب، فكر بعض الطلاب الجامعيين بباريس والجزائر في إنشاء إتحاد عام للطلبة المسلمين الجزائريين. أنظر **البصائر**، ص 80.

([3])عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 182-184.

([4])**جريدة المجاهد**، ع1، ص 20.

حيث قام المؤتمرون بدعوة جبهة التحرير الوطني لبذل أكثر ما يمكن من الجهد لمساعدة الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار سياسة وطنية عاملة ترمي إلى[1]:

- تغذية الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي وإدارته وجيشه وشرطته وحتى الخونة المتعاونين معه.
- تكوين احتياطي بشري يتزود منه جيش التحرير والمقاومة بصفة عامة.
- نشر عدم الاستقرار في البوادي والعمل على خلق الشروط الموضوعية اللازمة لدعم المناطق المحررة وإفتكاك مناطق جديدة من العدو[2].

وفي هذا السياق يقول ، مصطفى مراردة ((في أواخر سنة 1956م تم تكليفي أنا وأحمد الطيب والطاهر بوقرن وإسماعيل شعباني من طرف الحاج لخضر باعتباره قائد ناحية باتنة، بتكوين وتنظيم اللجان الشعبية التي كانت من بين قرارات مؤتمر الصومام ضرورة تشكيلها لتكون ركيزة للعمليات العسكرية ضد العدو، ومهمة هذه اللجان تتلخص في:

الفصل في الخصومات ، حل المشاكل ، تكوين مراكز انتقاء الفدائيين وتنظيمهم ، جمع الأخبار لفائدة الثورة، جمع المال، الزكاة، توزيع المنح العائلية، مساعدة الفقراء والمساكين، مساعدة عائلات المساجين والشهداء من الشعب أو من الجنود ولو معنويا على الأقل))[3].

6) تشكيل الاتحاد العام للتجار الجزائريين : انعقد مؤتمره التأسيسي يومي 13و 14 سبتمبر 1956م ، وبذلك أصبح منظمة مهنية وحرفية تابعة للثورة ، وبفضل العمل السياسي لجبهة التحرير الوطني تم توحيد التجار بحيث أُسِس الإتحاد العام للتجار الجزائريين، حيث أكد ميثاق الصومام على أنه من واجب جبهة التحرير أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع في الظروف والشروط المناسبة وقد وفر ميثاق الصومام هذه مهمة التجار في عدة أنشطة مثل مكافحة الضرائب التي يفرضها عليهم المستعمر، مقاطعة كبار التجار الاستعماريين الذين يمدون الحرب الاستعمارية بمآزرة نشيطة[4].

([1])محمد العربي الزبيري و آخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)**،المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954،طبعة خاصة، ص 69.

([2]) المرجع نفسه، ص 70.

([3])مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 76.

([4])إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 36.

7) تشكيل الهلال الأحمر الجزائري :بتاريخ 29 ديسمبر 1956م[1]. وكان المقصود منه الحصول على المساعدات اللازمة، والضرورية لتحسين أوضاع اللاجئين. حيث تم المصادقة على إنشاء الهلال الأحمر الجزائري من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ في 11 ديسمبر 1956م، وقد اختيرت مدينة طنجة المغربية مقرا له لينقل بعده إلى تونس سنة 1957م وقد اقتصرت مهامه على إيصال صوت الجزائريين للعالم ونقل معاناتهم لشعوب وحكومات العالم ومنظماته الإنسانية[2].

ب) النتائج المحققة على المستوى الخارجي :ساهم النشاط السياسي والدبلوماسي لإطارات الثورة التحريرية في الخارج في تحقيق عدة انتصارات لا تقل في أهميتها عن النتائج العسكرية المحققة على أرض الميدان ، والتي من بينها على سبيل المثال.

1)تدوين القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ18–24أفريل1955م: والذي من خلاله اعترفت26 دولة بالثورة الجزائرية. والتي تشكل أكثر من ثلثي سكان الكرة الأرضية. وما كان هذا ليتحقق لولا النشاط السياسي الذي قام به الدبلوماسيون الجزائريون ، والذي قيل عنه:

– يقول عنه أحمد توفيق المدني ((علمنا أنه انعقد في مدينة باندونغ الاندونيسية المؤتمر العالمي الأول لدول عدم الانحياز وقد دعى إلى عقده الأقطاب الثلاثة جمال عبد الناصر، الماريشال تيتو رئيس يوغوسلافيا وجواهر لآل نهرو رئيس الهند، وفي ذلك المؤتمر العظيم حظرت الجزائر المجاهدة الصلبة متقمصة شخص المجاهد الحر الكريم والأخ مُحَمَّد يزيد، وقالت كلمتها الساطعة التي حلت يومئذ في سويداء القلوب. خارجة من فم ذلك الخطيب بلغة إنجليزية صميمة أتقنها مُحَمَّد يزيد إلى درجة الإبداع وآمن القول بالقضية، واحتضنوها وناضلوا في سبيلها)) [3].

– كما يضيف مُحَمَّد العربي الزبيري قائلا((كان حضور مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وأن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية. وقد تجسدت المجهودات المبذولة من

([1])جمال قندل، المرجع السابق، ص 547.

([2])نجاة بيسة، ((**إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (SAS) 1955–1962**))، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، بوزريعة، 2014-2015، ص 306-307.

([3])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 129.

طرف السيدان آيت أحمد ومُحَّد يزيد في تأكيد المؤتمر الآفروآسيوي على تأييده للشعب الجزائري في تقرير مصيره وعمله من أجل الحصول على الاستقلال)) [1].

– إن مؤتمر باندونغ هذا قد فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني لأجل ذلك صار على هذه الأخيرة أن تثبت وجود الثورة الشاملة[2].كما أن تبني مؤتمر باندونغ التاريخي توصية خاصة في موضوع القضية الجزائرية، باعتبارها قضية تحرر وطني وأقر فيها بمساعدة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا حتى يستعيد سيادته الوطنية في الحرية والاستقلال. وبذلك يكون صدى هذه التوصية قد وصل إلى كل بقاع العالم ، كما أدرك ساسة العالم العربي وأجهزته الإعلامية أن مؤتمر باندونغ حدث دولي عملاق هز إستراتيجية ومصالح الغرب في الساحة الآسيوية والإفريقية[3].

2) تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة :إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كانت من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة وتصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية[4]. وكان ذلك نتيجة للجهود التالية :

– أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما: مؤتمر باندونغ في أفريل1955 م كما سبق الذكر والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955م، وبالرغم من أن القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه الأخيرة بسبب تعنت فرنسا وحلفائها، اعتبرت قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا لوحدها[5]. لكن في الفاتح أكتوبر 1955م تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال دورة مغلقة لهيئة الأمم المتحدة ب 28 صوتا ضد 27 صوتا[6].

([1])مُحَّد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 139.

([2])المرجع نفسه ، ص 140.

([3])أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والقضية العربية**، ثالثة، ط2، ص 186.

([4]) جريدة المقاومة، ع1، ص 18.

([5]) أحمد سعيد، تدويل القضية الجزائرية، **مجلة المصادر**، ع15، الجزائر، 2009، ص 125.

([6])**جريدة المجاهد**، ع10، ص 9.

– الجهود الجبارة التي بذلتها الثورة الجزائرية في إسماع صوتها للعالم، والتي لقيت اهتماما متزايدا بقضيتها، والتشجيع الذي وجدته من الأوساط الدولية المختلفة وحتى لدى الدول المتحالفة مع فرنسا جعلت القضية الجزائرية قضية دولية بحكم الواقع الذي لا يجحده أحد. وهذا ما جعل فرنسا تقبل دون نقاش تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة[1].

–جاء في جريدة المقاومة في عددها الأول ((من 2 إلى 19 يونيو 1956م الكتلة الإفريقية الآسيوية الدائمة في الأمم المتحدة تعقد عشرة اجتماعات في نيويورك لدراسة القضية الجزائرية وفي 19 يونيو 1956م ثلاثة عشر دولة إفريقية وآسيوية تقدم القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن... وفي 31 أكتوبر 1955م قدم المندوبون الدائمون للأفغان والمملكة العربية السعودية، بورما، شيلان، لبنان، ليبيا، باكستان، الفلبين، سوريا واليمن طلبا بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة نظرا لخطورة الحالة في الجزائر وعدم وجود حالة مقبول"[2]. فسجلت القضية في 16 نوفمبر 1956م بالإجماع وبدون مناقشة[3].

3)إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني بالخارج:في إطار التمثيل الخارجي لجبهة التحرير الوطني تم إنشاء مكاتب يشمل نشاطها القارات الأربعة (آسيا، إفريقيا، أمريكا، أوروبا)، حيث كانت في البداية تابعة مباشرة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة أصبحت تلك المكاتب تابعة للوزارة الخارجية. فكان يترأس كل مكتب منها رئيسا بالبعثة الجزائرية لتلك البلاد ويساعده نائبا في أداء مهامه. وقد بلغ عددها في ديسمبر 1956م ثمانية عشر مكتبا[4].

تجسدت سنة 1956م من خلال تكوين خمسة مراكز هي:

-المكاتب الخمسة لجبهة التحرير الوطني بالخارج : وهي :

([1])جريدة المجاهد، المصدر السابق ، ص 9.

([2])**جريدة المقاومة**، ع11، 10-12 فبراير 1957، ص 7.

([3])**جريدة المجاهد**، المصدر السابق، ص 9.

([4])جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ، ص 263.

– **مركز القاهرة:**تحت إشراف مُحَّد خيضر الذي يمتد نطاق مسؤوليته إلى مصر والسعودية والسودان وليبيا، وسيكون مُحَّد يزيد تحت تصرف خيضر في القاهرة للقيام بنشاط المكتب أمام لمين دباغين فسيكون متنقلا في الشرق الأوسط في إطار نشاط المكتب.

– **مركز دمشق:** تحت إشراف عبد الحميد مهري نطاق العمل سوريا، لبنان والأردن.

– **مركز بغداد:** تحت إشراف أحمد بوده نطاق العمل العراق، إيران، الكويت والخليج الفارسي.

– **مركز جاكرتا:** التابع لحسين لحول ن نطاق العمل كامل آسيا.

– **مركز نيويورك:** تحت إشراف ومتابعة حسين آيت أحمد نطاق العمل أمريكا[1].

-مهام مكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج ، مكتب القاهرة نموذجا :والتي يقول عنها أحمد توفيق المدني ((عقدنا بالقاهرة اجتماعا حضره رجال الوفد يوم 8 مارس 1957م وقررنابالإجماع أن ننشأ ضمن هيئة الوفد مكتبا خاصا لجبهة التحرير بالقاهرة وحددنا مهمة المكتب وطريقة عمله على الصفة الآتية[2] تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة التنسيق والتنفيذ لا سيما ما يتعلق بالأمور التالية :

– العلاقات مع الحكومة المصرية حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ.

– العلاقات مع الجامعة العربية.

– الاتصالات مع الوفد الدبلوماسي بمصر.

– الدعاية، وذلك بإصدار نشرية رسمية أسبوعية أو نصف شهرية تعطي أخبار الجزائر وتلخص وجهة نظر الوفد الخارجي في كل المسائل التي تهمها.

– إذاعة حديث يومي باللغة العربية في صوت العرب وحديث آخر باللغة الفرنسية عن القضية الجزائرية.

([1])سليمة ثابت، **مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية (1962–1954)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة الجزائر، 2010–2011، ص 68.

([2])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 431.

- نشر المقالات التي ترد من المكتب المركزي للنشر في الصحف المحلية.

- القيام بالأعمال الإدارية والإجراءات اللازمة لأعضاء الوفد من إقامة وسكن وتأشيرات[1].

إن مبدأ أولوية السياسي على العسكري ليس وليد لمقررات مؤتمر الصومام، بل هذا الأخير جاء للتأكيد عليه فحسب. حيث يتضح ذلك في المبادئ التنظيمية التي أقرتها القيادة التاريخية المفجرة للثورة. وهذا من خلال تأسيس جبهة التحرير الوطني التي هي جناح سياسي ينطوي تحته كل المناضلين من مدنيين وعسكريين وبهذا تكون جبهة التحرير هي الممثل الشرعي وهي الجسم الذي تجسده مؤسسات الثورة كلها فجيش التحرير يعد جزء من تنظيم وتشكيل الجبهة، بل أن الجندي يعتبر مناضلا، وكل مناضل يعتبر جندي.

لقد صنع هذا المبدأ صدى كبير في وقت صدوره. فبقدر ما كان نعمة على الثورة وذلك من خلال تأطير واستمالة جميع فئات الشعب الجزائري، وكذا عرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية كمؤتمر باندونغ، وكسبها لتأييد الكتلة الآفروآسيوية، إضافة إلى تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة بقدر ما كان نقمة على الثورة وذلك بفتحه باب الصراع بين مناضليها، فأصبح هناك تمييز بين العسكري والمدني، وخلق فروق بين الأول والثاني.

هذا المبدأ لقي معارضة شديدة من قبل القادة التاريخيين. خاصة صانعي أول نوفمبر، فمنهم من كانت معارضته علنيا، وحاول الوقوف في وجه هذا القرار وتغييره لصالحه. وتجلى ذلك في رد كل من أحمد بن بله وأحمد محساس اللذين جاء ردهم بالاستنكار لمبادئ الصومام، واعتباره خيانة للثورة. وأما البقية ففضل السكوت حتى ولو لم يكن يرضى بهذه المبادئ التي اختلف فيها. إن كانت تنظيمية للثورة أو عكس ذلك.

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص432.

نتيجة لهذه القرارات والانشقاقات المنبثقة عن هذا المبدأ، سوف تترتب نتائج وخيمة تأثر على مسار الثورة وانطلاقا من هنا سوف تبدأ التصفيات والانقلابات في الثورة، والتي ستكون بدايتها مع عبان رمضان صانع مبادئ الصومام.

الفصل الثاني:

المساواة بين مبدأي السياسي والعسكري

-المبحث الأول: مؤتمر القاهرة إلغاء مبدأ الأولويات

-المبحث الثاني: الغاية من إلغاء مبدأ الأولويات .

-المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة.

الفصل الثاني: المساواة بين مبدأي السياسي والعسكري.

بعد انعقاد مؤتمر الصومام، الذي يعتبر الدورة التأسيسية الوحيدة التي انعقدت داخل الجزائر، وإقرار مبدأ الأولويات التي أحدث ضجة بين المناضلين توالت الأحداث وجاءت الظروف لتغير مسار الثورة. حيث أصبح قادة الثورة في الخارج، وانقلبت موازين القوى. وهكذا انعقد المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خارج التراب الوطني، والذي أعاد النظر فيما يخص بقضية الأولويات.

المبحث الأول: إلغاء مبدأ الأولويات:

. نتيجة لردود الأفعال حول قرارات مؤتمر الصومام، لاسيما ما يتعلق بمبدأي الأولويات ، ثم لخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني واستقرارها بالخارج سنة 1957م ، نظمت دورة ثانية للمجلس الوطني بالقاهرة خلال الفترة الممتدة بين 20 و 27 أوت 1957م. والذي عقد في ظروف عامة ، تختلف في بعض معالمها عن الظروف التي انعقد فيها مؤتمر الصومام، ومنها :

أ) ظروف انعقاد مؤتمر القاهرة : عقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالعاصمة المصرية القاهرة في دورة عادية في 20 أوت 1957م ، وذلك في ظروف مميزة ، والتي من بينها:

1)شمولية الثورة : في أواخر 1956م كانت الثورة الجزائرية قد شملت كافة التراب الوطني من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا، وكانت العمليات العسكرية المختلفة تعد بالمئات وكان العدو يتكبد خسائر فادحة الأرواح والعتاد، وكانت وحدة الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني[1] وبذلك يكون الاهتمام بالجانب السياسي قد أعطى دفعا قويا في انتشار الثورة التحريرية على الوطني ، وتم تعبئة مختلف القوى الوطنية تحت لواء جبهة وجيش التحرير الوطني.

2) تغيير جبهة التحرير الوطني لاستراتيجية عملها : ومع مطلع 1957م اتجهت لجنة التنسيق والتنفيذ نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري، خاصة بعدما أحست بتزايد التأييد الشعبي الثوري ، خلال المرحلة الأولى من الثورة ، وذلك عن طريق القيام بما يلي:

([1])زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 37.

– **نقل الحرب إلى المدن** : للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل الريفي المعزول إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية والعريضة، ورغم خطورة دفع الثورة نحو الحرب الحضارية لكنها كانت خطوة ذات أهمية قسوة بالنسبة لعبان رمضان وبن مهيدي، لأن توظيف الجماهير الكل عامة أساسية، وبشكل معلن يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا، أكبر من الانتصارات الميدانية التي يتم تحققها في المناطق الريفية المعزولة، والبعيدة عن الصحافة والرأي العام الدولي، وفي هذا المنظور كانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترى بأن صدى القنابل في الجزائر العاصمة أكثر واقعا وتأثيرا من الناحيتين المعنوية والنفسية[1]. ثم القيام بإضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ ، رغم التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة فيما يتعلق بتسيير الإضراب[2].

– **سياسة التمرد الشامل** : اعتمد المؤتمرون في الصومام على فكرة تمرد الشامل لخلق جبهة موحدة في مواجهة العدو الفرنسي وكان أول من اقترح فكرة الإضراب شامل وطويل هو العربي بن مهيدي[3]، مدافعا عن هذا المبدأ ما أوتي من حماسة فحضيت الفكرة بتأييد كبير من طرف الشعب الجزائري، فكان من حين إلى آخر يردد مقولته الشهيرة أمام الفدائيون والفدائيات ((**فأحول مدينة الجزائر إلى ديان بيان فو الثانية**)) وقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ نقل الحرب إلى العاصمة بغرض إضفاء الطابع السياسي على العنف وضمان المراقبة المباشرة للثورة، قصد تبرير مبدأ أولوية السياسي على العسكري وكذا أولويات الداخل على الخارج، وتخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال[4].

– **إقرار الإضراب الشامل:** اجتمع أعضاء اللجنة يوم 22 جانفي1957 في العاصمة وبعد اقتراحات اتفق كل من عبان رمضان والعربي بن مهيدي ويوسف بن خده على تاريخ 28

([1])حكيمة شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1962–1954)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 167.

([2])سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، طبعة خاصة، 2007، ص 44.

([3])**العربي بن مهيدي:** ولد العربي بن مهيدي سنة 1923م بعين مليلة، دخل المدرسة الفرنسية في سن السادسة فتشبع بالروح الوطنية والحقد على الاستعمار، وانخرط في العشرين من عمره في حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحج، وقاد مظاهرات شعبية ببسكرة في 8 ماي 1945م، كان عضو في المنظمة الخاصة ومن مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ألقي القبض عليه في فيفري 1957 من طرف جنود بيجار، واستشهد تحت التعذيب في 3 مارس 1957م. أنظر: آسيا تميم، **الشخصيات التاريخية الجزائرية والفكرية**، دار المسالك، الجزائر، 2002، ص 201.

([4])حميد عبد القادر، **عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة**،منشورات الشهاب،2003، ص 119.

جانفي بداية الإضراب[1] للكون ذلك اليوم يمثل تاريخ الشروع في نقاش القضية الجزائرية في الأمم المتحدة[2]، فهو يشكل حدث بارز تاريخي في مسار الثورة التحريرية[3]، وهو أحد أصعب العقبات وأكثرها إثارة في حلقات النضال التحريري للشعب الجزائري، وبما أنه لوحظ في جميع أنحاء التراب الوطني فيكون له حتما واقعا على المستوى الدولي[4].

– **تنظيم وتأطير الإضراب:** أن الشعب الجزائري كان قد برهن عن إرادته التامة في الحرية والاستقلال ، مما دفع باللجنة إلى التحضير الدقيق لتلك العملية الشاملة، حيث نصبت في كل ولاية لجنة من ثلاثة أو أربعة مسؤولين للإشراف على لجان فردية من نواحي ومناطق وأحياء، وكما نصبت أيضا لجانا عملية للإضراب خاصة عمال الموانئ والنقل[5]، لتثبت بأن جبهة التحرير الوطني مرتبطة مع الشعب في اتحاد كامل[6]، وعن التفاف الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني وتحطيم أسطورة الجزائر فرنسية[7].

ولإعطاء الإضراب بعده الوطني والشمولي ساهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تنظيم الإضراب للتأكيد على دعم العمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني، وتقرر التجنيد في كل النشاطات التي تنظم في كامل أرجاء الوطن ، وكانت الدعوة إلى إضراب الثمانية أيام تُبث كل مساء من قبل صوت الجزائر الحرة المكافحة[8].

([1])دلوافي سمية، إضراب الثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى مبنى نيويورك، **مجلة المعارف**، ع9، سيدي بلعباس، ص 74.

([2])خالفه معمري، العربي بن مهيدي...، المرجع السابق، ص 27.

([3])خالفه معمري، **عبان رمضان**، تع: زينب خروف، منشورات تالة، ط2، الجزائر، 2008، ص 104.

([4])محمود توفيق إسكندر، **الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني (1962–1954)**، منشورات السائحي، ط1، 2016، ص 43.

([5])عمار بلخوجة، **صفحات من ذاكرة التاريخ**، تق: كمال بوشامة، تر: أحمد بن مُحَّد يكلي، منشورات ألفا، ط1، الجزائر، 2015، ص 231.

([6]) نجادي مُحَّد مقران، **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**، تر: مُحَّد المعراجي، دار هومة، 2014 ، ص 53.

([7])خالد بوهند، الملتقى الدولي الثاني والموسوم بالثورة الجزائرية (1962–1954) والفضاء العربي، جامعة غرداية، 16–17 أفريل أفريل 2013، ص 7.

([8])محمود آيت، **صدور الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية (1962–1830)، النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 408.

ففي فجر يوم 28جانفي أول أيام الإضراب العام في كامل التراب الوطني.

3)ردود فعل سلطات الاحتلال: كرد فعل من قبل المصالح العسكرية والأمنية الفرنسية ضد سياسة جبهة التحرير الوطني ، التي غيرت من إستراتيجية عملها ، من الحرب العسكرية بالأماكن الريفية وشبه الحضرية إلى قلب المد ، وبالأخص في الجزائر العاصمة ، قامت تلك المصالح بما يلي:

– **الضغط على المواطنين** : حيث قامت قوات الجنرال جاك ماسو(jacques Massu)بمداهمة بيوت الجزائريين ، وتحطيم أبواب منازلهم ، وإتلاف أمتعتهم ، ودفع أهلها نحو الخارج ، حيث كان جنود قوات الاحتلال يدفعون الشيوخ والصغار إلى خارج الديار، ويرغمونهم على إحداث الحركة[1]، وكان العدو بعد اقتحام البيوت وجمع الأفراد يشرع في عملية استنطاقهم ، مع استخدام وسائل التعذيب ، والتي من بينها الكهرباء[2].

– **قتل السكان** : وبعد أن تأكد جلادو فرنسا أن عملية الاستنطاق لا تجدي نفعا مع المضربين الجزائريين لجئوا إلى أسلوب القتل بدون أي محاكمة .

– **التفنن في التعذيب** : بمختلف الوسائل ، مع الحرص على إخفاء أثر الجريمة ما استطاعوا خاصة بالنسبة للعناصر التي تشوهت خلقتهم بسبب التعذيب لكي لا يتحول لاحقا إلى شواهد على توريط العسكر في ممارسة تلك الأساليب[3] حيث طلب روبير لاكوست الحرص على توفير أمثل الظروف التي تمكن الحبس من التوقيف في كفاحه ضد الإرهاب الحضري، كما طلب إنشاء مركز إيواء مؤقت في عمالة الجزائر لغرض تسهيل عمليات فرز المشتبه فيهم الموقوفين من قبل قوات الأمن في الناحية الكبرى، أما الفئات الأخرى التي نالت نصيبها من القمع فئة العمال، فلقد شنت السلطات

([1])هلالي ساري، **الثمانية أيام من معركة الجزائر، (28 جانفي 1957)**، تر: خليل أوذينة، دار موقم، الجزائر، 2012، ص 49.

([2])المتحف الوطني للمجاهد، **الشهيد مُحَمَّد العربي بن مهيدي سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1962–1954)**، I.S.B.N، 2002، ص 147-148

([3])بن يوسف بن خده، **الجزائر العاصمة المقاومة (1957–1956)**، تر: مسعود الحاج، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 106.

الاستعمارية حملة قمع واسعة ضد الموظفين في مختلف المصالح، فكانوا يخرجون العاملين بالقوة من أماكن عملهم[1].

– **اعتقال إطارات الجبهة** :من بين الأساليب التي استخدمتها مختلف مصالح العدو ضد اطارات جبهة وجيش التحرير الوطني، هو أسلوب الاعتقال، السجن، وفي أحسن الظروف وضعهم في المحتشدات ، ليكون تحت مراقبة الجيش الفرنسي وعندما بلغ العنف الدرجة العاشرة لدى دوائر الجنرال ماسو بشكل لم يسبق له مثيل، اضطر العديد من المناضلين إلى مغادرة العاصمة والالتحاق بمعاقل الثورة في الولاية الثالثة والرابعة.

4) نتائج السياسة الاستعمارية على الثورة التحريرية : نظرا لسياسة العنف بكل أشكاله التي طبقت على إطارات الثورة التحريرية بمختلف مستوياتهم السياسية والعسكرية ، فقد انعكس ذلك سلبا على الهيئات الثورة ، ومن بين تلك الآثار نذكر.

– **مغادرة بعض الإطارات التراب الوطني** : لما اشتد الضغط على إطارات جبهة وجيش التحرير الوطني ، إما بالتقتيل، التعذيب، السجن والاعتقال، غادر البعض منهم أماكن نشاطهم، سواء داخل التراب الوطني، كما غادر بعضهم التراب الوطني، وكانت هذه أكبر خسارة تسجلها الثورة كبار الساسة والقياديين بالولاية بابتعادهم عن جبهة القتال وانقطاعهم عن الداخل[2].

– **تصفية إطارات الثورة** :ففي يوم 23فبراير اكتشف المضليون مخبأ العربي بن مهيدي، وألقي عليه القبض ، من قبل المضللين ، تحت إشراف السفاح مارسيل بيجار، وبعد عمليات التعذيب والاستنطاق القسري ، لم يتمكن بيجار ، وبول أوزاريس ، من افتكاك أي معلومة من المجاهد الأغر بن مهيدي ، فتم إعدامه من طرف أوزاريس ليلة 3 إلى 4 مارس 1957م[3]

وفي يوم 24 مارس ألقي القبض على بومنجل رئيس جبهة التحرير الوطني للقطاع الجنوبي للجزائر العاصمة، وتم تعذيبه من طرف المضليين بمركز الأبيار ثم قتلوه، واعتقال كذلك جميلة بوحيرد إحدى

([1]) بن يوسف بن خدة ,الجزائر العاصمة ...,المصدر السابق، ص 124.

([2])مُحَمَّد تقية، **حرب التحرير في الولاية الرابعة**، تر: بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 68.

([3]) دانيال ڤيران، **عندما تثور الجزائر**، تر: العيد دوان، دار التنوير، ط1، الجزائر، 2014، ص 136.

واضعات القنابل وبعد تعذيبها حكم عليها بالإعدام واعتقال أهالي ياسف سعدي[1]،والمناضلة زهيرة دريس بينما فضل علي عمار ، المدعو علي لبوانت ،تفجير نفسه رفقة أهله داخل الملجأ الذي كان يأوي إليه في 8 أكتوبر 1957م.

ورغم النتائج السلبية المترتبة عن إضراب الثمانية أيام ، ثم تلاها من أحداث معركة الجزائر سواء بالجزائر العاصمة وغيرها من المدن الكبرى ، لكن ذلك يعد في نفس الوقت بمثابة تحدي للسلطات الاحتلال ، وانتصارا معنويا وسياسيا للشعب الجزائري.[2].

– **مغادرة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التراب الوطني:** نتيجة للضغط الذي مارسته سلطات الاحتلال الفرنسي ضد قيادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وبعد تطبيق جملة من القوانين التي تحد من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني، قرر أعضاء اللجنة مغادرة التراب الوطني والتوجه نحو الخارج في شهر فيفري 1957م[3] لاسيما بعد النتائج التي ترتبت عن معركة الجزائر ، وتشديد الضغط على العاصمة حيث استقرت اللجنة.[4]وذلك تجنبا للمصير الذي قد يقع لباقي أعضاء اللجنة مثلما حدث للعربي بن مهيدي، وفي هذه الأثناء[5] قرر الأربعة الباقون (كريم بلقاسم –عبان رمضان – يوسف بن خده –سعد دحلب)، الخروج من الجزائر نظرا للخطر المحيط بهم فانتقلوا إلى مدينة البليدة ومنها إلى الولاية الرابعة ثم اتجها كريم وبن خده نحو الغرب ، في اتجاه تونس ، في حين سلكا عبان و دحلب نحو الشرق في اتجاه المغرب.[6]

وبهذا تكون العوامل السابقة قد دفعت بالهيئة التنفيذية للثورة إلى الانتقال نحو الخارج ومن ثم اتبعها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المنبثق عن مؤتمر الصومام . كما يكون للسياسة التي

([1])أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1962–1830)**، دار الغرب الإسلامي، ط1، الجزائر، 2007، ص 176.

([2])دانيال ڤيران، المرجع السابق، ص 137-138.

([3])حجان طاهر، **مؤتمر طرابلس التاريخي 1962، بين إستراتيجية الثورة وفعالية الإقصاء**، تق: بشير سعدوني، دار الأمل، 2019، ص 107.

([4]) عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958–جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 22.

([5])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية ...,المرجع السابق، ص 167.

([6]) المرجع نفسه، ص 167.

انتهجها قادة المظليين في العاصمة بعد إضراب الثمانية أيام الأثر البليغ في دفع أعضاء اللجنة إلى تغيير مقرها من الجزائر العاصمة نحو الخارج. [1]ويقول سعد دحلب حول خروج لجنة التنسيق والتنفيذ ((التقينا بعد ثلاثة أيام من افتراقنا بالجزائر العاصمة في مركز القيادة الولائية للعقيد صادق كما كان متفق عليه هنا، فوق أعالي جبال الشريعة قررنا اللجوء إلى الخارج فانقسمنا إلى فوجين. توجه كريم وبن خده إلى الشرق عبر الولاية الثالثة والثانية وتوجهت أنا وعبان إلى الغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة اللتان كانت تشكلان منطقة الغرب الوهراني وبهذا انتقلت القيادة إلى الخارج)).

وفي يوم 21مايو وصلا دحلب وعبان إلى المغرب وفي نفس التاريخ وصلا كريم وبن خده إلى تونس ، ليلتقي الجميع فيما بعد بتونس ، وحاولوا ما يمكن استدراكه من النتائج المترتبة عن

إضراب ثمانية أيام[2].

ودراسة المشاكل التي عرفتها الثورة بعد الإضراب خاصة في المدن الكبرى ، وفي مقدمتها الجزائر العاصمة ، مثل الخلل الذي وقع في شبكة تنظيم المدن لجبهة التحرير الوطني ، جراء قتل أو سجن الكثير من المناضلين ، واكتشاف سلطات الاحتلال للبعض من شبكات التنظيم والمصالح الإعلامية للثورة ، وكذا مخابئ الأسلحة ، كما صودرت الأموال ، و فر الكثير من الفدائيين والمسبلين نحو الأماكن الجبلية ، مما اضطر الناجون من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة العاصمة ، ثم مغادرة التراب الوطني. [3]

ب) انعقاد المؤتمر.نتيجة للظروف السالفة الذكر، والمتمثلة في إضراب الثمانية أيام ، معركة الجزائر ، ومجيء الجنرال جاك ماسي على رأس الفرقة العاشرة للمظليين للجزائر العاصمة ، وما ترتب عن ذلك من مغادرة من استشهاد مُحَمَّد العربي بن مهيد مسؤول نظام الفداء بالعاصمة ثم مغادرة الأعضاء الباقون أرض الوطن ، كل هذا كان له وقعه على انعقاد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني بالخارج ، وكذا على القرارات التي ستنبثق عنه ، والتي ستكون بداية لا عادة النظر فيما أقره مؤتمر الصومام ، لاسيما ما تعلق في التباين في وجهات النظر بين السياسيين والعسكريين ، فيما يخص مبدأ أولوية

([1]) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 39.

([2])عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة ، الجزائر، 2007، ص 443.

([3])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 59.

السياسي عن العسكري . و جاء هذا المؤتمر بإيعاز من كريم بلقاسم[1] لتسوية الأوضاع، ووضع قوانين تنظيمية عكست ميزان القوى الجديدة.

1) تاريخ ومكان عقد المؤتمر : عقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني ، وأول مؤتمر لها بالخارج بالعاصمة المصرية القاهرة ، خلال الفترة الممتدة بين 20 و 28 أوت 1957، في الوقت الذي كانت فيه الثورة في حاجة إلى توسيع الهيئات القيادية لكل من لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

وعليه دعا كريم بلقاسم المدعوم بقوة من طرف بوصوف[3] إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وكان الدافع من ذلك هو تعيين خليفة لبن مهيدي، وكان بوصوف قائد الولاية الخامسة مؤهلا لذلك[4].

وبعد اتصالات مكثفة تمت بين قادة الكفاح الجزائري، وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. تقرر عقد الاجتماع السنوي لقيادة الثورة لعام 1957 بالقاهرة[5].

يقول مُحَمَّد العربي الزبيري؛ ((إن فكرة انعقاده كانت من 20-27 أوت، لكن نظرا لأن الصحفيين والمؤرخين في ذلك الوقت لم يولوا اهتماما كبيرا بتلك الدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ونظرا إلى أن أعضاء المجلس المذكور لم يهتموا في الستينيات أو في السبعينيات بكتابة مذكراتهم، فإن الاختلافات جاءت فيما يتعلق بتاريخ بدأ الأشغال وكذلك المدة التي استغرقها))[6].

---

(1) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 60-61.

(2) مُحَمَّد عباس، المرجع السابق، ص 239.

(3) **عبد الحفيظ بوصوف**:ولد في أوت 1926م بميلة، توفي في أوت 2007م شغل عدة مناصب وكان له دور فعال في الثورة الجزائري... أنظر: شريف عبد الدايم، **عبد الحفيظ بوصوف**، منشورات ANEP، ص 21، 23.

(4) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 67.

(5) فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1984، ص 343.

(6) مُحَمَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، دار الحكمة، ج2، الجزائر، 2014، ص 134.

و يقول عنه أحمد توفيق المدني((... يوم 20 أوت 1957 عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية))[1]، و ويقول عنه مصطفى الهشماوي((أن

الاجتماع انعقد في سبتمبر 1957م[2] أما فتحي الديب يذهب إلى أن المؤتمر انعقد في أول سبتمبر[3]. في حين أن المرجح والذي تذهب إليه أغلب الكتابات هو أن الاجتماع انعقد ما بين 20-27 أوت 1957م)) أما الوثائق الأرشيفية الفرنسية فتحدد الفترة الممتدة ما بين 20 و 28 أوت 1957م ونظرا لأن ذلك المؤتمر عقد في الخارج ، وبعد ردود أفعال القادة العسكريين ، وقادة الثورة في الخارج ، فإنه من الطبيعي أن تظهر فيه التكتلات ، والتي تمثلت بشكل خاص فيما يلي:

2) **التكتلات التي برزت في المؤتمر** : وذلك كرد فعل على مبدأي الأولويات من جهة ومن أجل إعادة ترتيب السياسة العامة للثورة من جهة أخرى في ظل المتغيرات الجديدة.

-**كتلة عبان رمضان** : ومعه بن خده ودحلب، وقد تعززت بالعقيد سليمان دهيلس، وكانت تقيم معا بناحية من القاهرة ، ويتمثل دورها في المحافظة على ما أقره مؤتمر الصومام ، لا سيما ما يتعلق بأولوية السياسي عن العسكري.

كتلة كريم بلقاسم : الذي دعم صفه بحلفاء جدد، في مقدمتهم قادة الولايات الأولى والثانية والخامسة، وهم على التوالي محمود الشريف[4]، بن طوبال[5]، وبوصوف، وهم لهم الأغلبية الكبرى. وقبل الاجتماع قامت الكتلة الأقوى بتسريب معلومات، تعكس حالة التأزم على مستوى القيادة

([1])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 490.

([2])مصطفي الهشماوي، المصدر السابق، ص 111.

([3])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 255.

([4])**محمود الشريف** :من مواليد 1914م بضواحي تبسة، تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في ح ع 2 كواحد من الضباط الشباب الفرنسي الذي استقال منه على إثر مجازر 8 مايو وهو برتبة نقيب. وفي سنة 1946م التحق بصفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وأصبح ملاحقا من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955م وتسلم المسؤوليات إلى أن أصبح قائد للولاية الأولى، ثم عضو بلجنة ك ت قبل أن يعين وزيرا للتسليح والتموين. أنظر: مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 136.

([5])**بن طوبال** :ولد سنة 1923م بمدينة ميلة من عائلة ريفية فقيرة إنظم إلى حزب الشعب، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة (الأولى والثانية) ثم وزيرا للدولة في الحكومة الثالثة برئاسة بن خده. وبعد 1962 فضل الابتعاد عن السياسة. أنظر: حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 236.

وتدعوا أعضاء مجلس الثورة إلى الحرز والتزام الصمت تمهيدا لإجراء تغييرات هامة[1].حيث يقول أحمد توفيق المدني في هذا الصدد: ((... إنما قيل لنا قبل الاجتماع أنه يجب علينا جميعا السكوت، والحذر المطلق لأن الحالة خطرة جدا، وأن هناك أعمالا تقع تحت طي الخفاء. إذا ظهرت فإن الجو ينقلب نارا وشرارا. وأنه ستقع تغيرات مهمة في القيادة)) [2].

3) أعضاء المؤتمر: شاركت العديد من الهيئات الثورية في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني تتمثل في بقايا الهيئات القيادية السابقة ، بعض قادة الولايات الذين كانوا في الخارج ، وممثلو الفيدراليات التابعة لجبهة التحرير الوطني ، والاتحادات العلمية والمهنية ، التي شكلت من قبل وتتمثل القائمة الاسمية للمشاركين فيما يلي:

عبان رمضان –فرحات عباس –مُحَّد العموري –بن مصطفى بن عودة –يوسف بن خده –لخضر بن طوبال –مُحَّد بن يحي –عمار بوقلاز –هواري بومدين –عبد الحفيظ بوصوف – مُحَّد الشريف –سعد دحلب –مُحَّد لمين دباغين –سليمان دهيلس –أحمد فرانسيس –كريم بلقاسم –أحمد توفيق المدني – عبد الحميد مهري[3] –إبراهيم مزهودي –سعيد مُحَّدي –عمر أوعمران –الطيب الثعالبي –يزيد مُحَّد[4].

4) جلسات المؤتمر : جرت جلسات المؤتمر على مستويين هما :

– **جلسة سرية:** اقتصرت على كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين وظهر خلالها عبان رمضان بمظهر الأقلية قياسا بأغلبية كريم وحلفائه الجدد.

([1])مُحَّد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 239.

([2])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 491.

([3]) **عبد الحميد مهري** :ولد بالخروب قرب قسنطينة يوم 3 أفريل 1926م من أسرة محافظة، درس في الكتاب والمدرسة الفرنسية، وعرف النضال السياسي في وقت مبكر، تولى في خريف 1949م رئاسة دائرة حربية بولاية سطيف، حيث تعرف على مسؤوليه عبان رمضان وبوصوف، ونظرا لنشاطاته الخطيرة قررت السلطات الفرنسية إعادته إلى الجزائر سنة 1952م فاستقر للعمل في حركة حزب MTLD. وعين في سنة 1953م عضوا في اللجنة المركزية للحزب وكلف بالإشراف على صحافته، وأدى في هذه الفترة خدمات تنسيقية للعمل المسلح على المستوى ألمغاربي بحكم علاقته مع المناضلين التونسيين. عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية. أنظر: مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، BLOOTOU، 2009، ص 106.

([4]) Ben Youcef Ben Khadda , **L'Algerie a l'independence**, Dahlab, P 132.

– **جرت جلسة عامة ختامية:** ترأسها فرحات عباس ومُحَمَّد بن يحي كاتبا لها[1].استغرقت حوالي 3 ساعات، اجتمع خلالها أعضاء المجلس إلى خطب وتقارير من ر ئيس الجلسة وكل من ، عبان رمضان المنسق الفعلي للجنة التنسيق والتنفيذ ، الدكتور مُحَمَّد لمين دباغين؛ مسؤول الوفد الخارجي منذ عملية اختطاف الطائرة ، مُحَمَّد يزيد ممثل جبهة التحرير الوطني بنيويورك[2].

ج) **قرارات المؤتمر** صادق المؤتمر على لائحة من القرارات تتمحور حول:

– يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام[3].

– المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري، بصرف النظر عن الزي الذي يرتده[4]. أي التأكيد على التخلي عن أولوية السياسي عن العسكري، وعدم التفريق بين الداخل والخارج[5]. وهو الأمر الذي لم يصوت له عبان رمضان[6].

– توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان ذلك باقتراح من كريم. رفع عدد الأعضاء في اللجنة إلى أربعة عشر عضو[7].

1) **أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ** : استفاد أعضاء مؤتمر القاهرة من تجربة مؤتمر الصومام والنتائج المترتبة عنه ، وكذا من مجريات التطورات التي طرأت على الثورة وهو ما أدى رفع عدد أعضاء اللجنة من خمسة أعضاء إلى أربعة عشر عضوا ، بحيث شكلت من خمسة قادة عسكريين ، هم قادة الولايات ، ما عدا الولايات التي كان قائدها علي ملاح قد استشهد بتاريخ 31 مارس 1957ولم

([1])مبروك بلحسن، **مراسلات بين الداخل والخارج الجزائر– القاهرة (1956–1954)**، تر: الصادق عماري، طبعة خاصة، الجزائر، ص 67.

([2]) مُحَمَّد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 240.

([3])مبروك بلحسن، المرجع السابق، ص 70.

([4])مُحَمَّد عباس، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 240.

([5])عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي ...،المرجع السابق، ص 53.

([6])جرى التصويت على اللائحة بإجماع المشاركين ما عدى هذه المسألة، ذلك أن عبان رمضان والعقيد دهيلس امتنع عن التصويت عن هذه النقطة انسجاما مع قرارات مؤتمر الصومام. أنظر: مبروك بلحسن، المصدر السابق، ص 70.

([7])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 68.

يعوض، لأن المجلس الوطني لم يكن قد انعقد بعد ، كما ادرج الخمسة أعضاء من القيادة المعتقلين كأعضاء في اللجنة ، وعليه شكلت تلك اللجنة من :

الرقم	الاسم واللقب	الصفة	الرقم	الاسم واللقب	الصفة
01	محمود الشريف	قائد الولاية الأولى (سياسي وعسكري)	08	عبد الحميد مهري	سياسي
02	لخضر بن طوبال	قائد الولاية الثانية (سياسي وعسكري)	09	مُحَّد لامين دباغين	سياسي
03	كريم بلقاسم	قائد الولاية الثالثة (سياسي وعسكري)	10	أحمد بن بلة	عضو القيادة التاريخية
04	عمر أوعمران	قائد الولاية الرابعة (سياسي وعسكري)	11	مُحَّد بوضياف	عضو القيادة التاريخية
05	عبد الحفيظ بوصوف	قائد الولاية الخامسة (سياسي وعسكري)	12	حسين أيت أحمد	عضو القيادة التاريخية
06	عبان رمضان	سياسي	13	مُحَّد خيضر	عضو القيادة التاريخية
07	فرحات عباس	سياسي	14	رابح بيطاط	عضوالقيادة التاريخية

هكذا أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تتكون من خمسة عسكريين وأربعة سياسيين وتم إقصاء بن خده ودحلب[1]. بالإضافة إلى المعتقلين الخمسة في ففرنسا وهم: أحمد بن بلة، مُحَّد خيضر، حسين آيت أحمد، مُحَّد بوضياف، رابح بيطاط، حيث كانت عضويتهم شرفية[2].

2) توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية: حيث قرر المجلس رفع عدد أعضاءه من 34 إلى 54 عضو، وقرر كذلك إلغاء الفرق بين الإضافيين والأساسيين[3]. كما تقرر في تلك الدورة أيضا ما يلي:

يلي:

(1) Ben Youcef ben Khadda , Op-Cit, P 135.

([2])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 68.

([3])مُحَّد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص 86.

– حرية تنقل لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة بين القاهرة، تونس والرباط والإشراف على شؤون الكفاح.

– إنشاء قيادة عليا سرية باسم اللجنة الدائمة للثورة تضم 5 عسكريين وهم (كريم، بن طوبال، بوضياف، الشريف، أوعمران) ومعهم سياسي واحد وهو عبان[1].

المبحث الثاني: الغاية من إلغاء مبدأ الأولويات

على إثر انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ما بين 20-27 أوت 1957م، تم إلغاء مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج. وقد تناولنا في موضوعنا هذا تطور مبدأ الأولويات بين السياسي والعسكري. والذي تناولنا من خلاله إلغاء هذا المبدأ في مؤتمر القاهرة المذكور.

أ) إلغاء مبدأ الأفضلية : حيث اعتبر كل المحاربين في سبيل استرجاع السيادة الوطنية سواسية، ويعد مبدأ المساواة بين قيادة الثورة على اختلاف أماكن تواجدهم وتخصصهم مقبولا من الناحية النظرية، نتيجة لتغير بعض المعطيات العملية التي لم تكن واردة في مؤتمر الصومام. وذلك لأن قيادة الثورة لم تعد موجودة داخل التراب الوطني من شهر أوت 1957م، باستثناء أعضاء المجالس الولائية الذين اعتبروا أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحكم المنصب[2].

1) إقرار مبدأ الفعالية: كذلك تقرر خلال هذا المؤتمر أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية، حيث مصلحة الثورة. وفي الحقيقة فإن هذا التأكيد لم يكن إلا شكليا، ولأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطتين على حد سواء. ففيما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري، تجدر الإشارة إلى أن السلطة كلها قد انتقلت إلى القادة العسكريين الذين تحت تصرفهم جيش التحرير الوطني ، رغم معارضة عبان رمضان لهم، رغم أنه أصبح معزولا بحكم سكوت باقي السياسيين[3].

([1])مُحَمَّد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 241.

([2])أمُحَمَّد بوحموم، المرجع السابق، ص 12.

([3])مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2،المرجع السابق، ص 137.

وذلك بعد إلغاء عضوية كل من بن يوسف بن خده وسعد دحلب، فأصبح عبان رمضان في الصف الثاني من هذه اللجنة فقد فَقَدَ بذلك أهميته السياسية الكبيرة التي صنعها بنفسه في مؤتمر الصومام[1].وهنا يذكر سعد دحلب بأن عبان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، وأنه حاول التمرد لكن لم نمده بأي دعم[2].

2) إقرار مبدأ التوافق بين السياسيين والعسكريين :كذلك جاء هذا لإلغاء التمايز بين الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، لإضفاء التوافق بين القادة العسكريين في الداخل والخارج، ولتكريس سيطرة القادة الميدانيين على عناصر الواجهة السياسية من المثقفين الذين أوكلت لهم مهام تقنية وهامشية أو ثانوية داخل الهيئات السياسية للثورة[3]. إضافة إلى أن التفوق العددي في لجنة التنسيق والتنفيذ أصبح لصالح العسكريين، عكس العدد المنبثق على مؤتمر الصومام، بالإضافة إلى المهام الحساسة التي أسندت إلى العسكريين. وأصبح الوزن الكبير داخل لجنة التنسيق والتنفيذ لصالح العسكريين سواء من الناحية العددية أو من حيث المهام المسندة لهم وهو ما سيعطيهم الأفضلية فيما بعد[4].

3) أسباب إقرار مبدأ المساواة بين السياسيين والعسكريين : اقر مؤتمر القاهرة لجبهة التحرير الوطني ، ولو من الناحية القانونية والنظرية ، إلغاء مبدأي الأولويات ، لا سيما ما يتعلق بأولوية السياسي عن العسكري ، لعدة اعتبارات من بينها.

– وقع تغيير كبير في هيكلة الهيئتين السياسيتين : وهما لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وإذا تأملنا في لجنة التنسيق والتنفيذ نجد أن القادة العسكريين يمثلون خمسة من تسعة وهم عن الولاية الأول محمود شريف، عن الولاية الثانية لخضر بن طوبال، عن الولاية الثالثة كريم بلقاسم، عن الولاية الرابعة عمر أوعمران، عن الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف. وهذا يعني ، إن أغلبية الهيئة التنفيذية للثورة أصبحت من العسكريين بعدما كانوا في مؤتمر الصومام يمثلون الأقلية أي اثنان من خمسة.

([1]) الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 44.

([2])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 99.

([3])خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 185.

([4])محمد بوحموم، المرجع السابق، ص 113.

- **تراجع مكانة عبان رمضان** : لم يعد عبان رمضان الذي دافع عن مبدأ أولوية السياسي عن العسكري في مؤتمر الصومام هو من يقرر السياسة العامة للثورة، بل أصبح عضوا فيها أقل تأثيرا من العسكريين، وهو لا يختلف عن رفقائه من السياسيين وهم (فرحات عباس- مُحَّد لمين دباغين –عبد الحميد مهري) وبذلك أصبحت الكلمة القوية في لجنة التنسيق والتنفيذ تصدر عن العسكريين بدلا من السياسيين.

-مكانة العسكريين في المجلس الوطني: وإذا تأملنا في قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية والمشكلة من 56 عضوا دائمين، بعدما كان في مؤتمر الصومام34 عضوا نصفهم دائم والآخر مؤقت كما أننا نلاحظ بأن الأعضاء المنبثقين عن مؤتمر القاهرة والذين يشكلون مختلف التنظيمات (جيش جبهة التحرير، العمال، التجار، الطلبة، الهلال الأحمر...) لكن الهيئات القيادية كانت من إطارات جيش التحرير الوطني.

وبهذا يمكن القول بأن مؤتمر القاهرة أحدث نقلة نوعية في تغيير التوازن بين السياسيين والعسكريين، وإذا كان من الناحية النظرية فقدان الطبقة السياسية لأولوياتها التي استملتها من قرارات مؤتمر الصومام ، لكن إذا تتبعنا مسار العسكريين الذين ساهموا في تسيير الثورة بعد مؤتمر القاهرة نجدهم في الواقع ، هم إطارات الحركة الوطنية ، وبالتالي فهم كانوا سياسيين قبل أن يصبحوا عسكريين وبذلك يكونوا قد جمعوا بين الصفة السياسية والعسكرية معا ، أي أنهم إطارات يجمعون بين الخبرة السياسية ثم العسكرية في الميدان[1].

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني :

نظرا للمتغيرات التي طرأت على مسار الثورة التحريرية بين سنتي (1956- 1957)م ، لا سيما ما يتعلق بمبدأي الأولويات ، وإحداث هيئات قيادية جديدة، وظهرت رؤى جديدة، قد لا تكون منسجمة بالضرورة مع أقره مؤتمر الصومام ، الذي عقد في ظرف خاص ، وبعدد محدود من الإطارات عكس المؤتمر الأول ، ومن بين أهم تلك النتائج :

(1) C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers , Etude des Notes d'Orientations. .

(لاحظ الوثيقة في الملحق رقم 03،ص135.

آ) **سوء التفاهم مع عبان رمضان** : بما أن عبان رمضان كان هو مهندس مؤتمر الصومام ، وكان مقتنعا مبدأي الأولويات ، وعمل بكل جد على استمالة الاتحادات الوطنية إلى جانب جبهة التحرير الوطني ، و ظل يدافع عن قناعاته عندما انعقد المؤتمر الثاني ، وناقدا لخصومه الذين قرروا التخلي عن مبدأ أولوية السياسي عن العسكري ، وانتهى الأمر إلى اغتياله .

1)من هو عبان رمضان[1]:هو أحد مناضلي الحركة الوطنية ، ثم المنظمة الخاصة، حيث اعتقل وأدين في 07 مارس 1951م بست سنوات سجنا ، ولم يطلق سراحه إلى غاية 18 جانفي1955م.

وفور خروجه من السجن التحق بقيادة المنطقة الثالثة ، وعين في منصب مستشار سياسي لدى كريم بلقاسم[2] كما ساهم في الاتصال والتنسيق مع الهيئات التي لم تكن قد دخلت الثورة بعد وكان له شرف توسيع النشاط السياسي للثورة ، كما يعد صانع مؤتمر الصومام وصاحب المبدأين أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج اللذين ، اللذان لم يكن حولهما اجماع قادة الثورة نظرا للظروف التي انعقد فيها المؤتمر. ورغم أن قيادة الثورة أكدت على بقائها داخل التراب الوطني لكن الوضع الذي عاشته الثورة أرغم القيادة (اللجنة) على مغادرة الوطن ، ورغم ذلك بقي عبان متمسكا بقناعته في كيفية تسيير الثورة . لكن الوضع تغير بعد مؤتمر القاهرة ، لكن عبان لم يغير من مواقفه ، وظل مقتنعا بأن السياسي هو الأولى بالتسيير ، واستمر بعد وصوله إلى تونس في نفس أسلوبه الحاد بانتقاده كل ما كان يراه انحراف عن خط السير الثوري[3].

2) **ما قيل عن عبان رمضان** : يبدو أن الخلاف بين عبان ورفقائه لم يكن في المبادئ لأن الكل تخرجوا من مدرسة الحركة الوطنية والمنظمة الخاصة ، ولهم نفس الهدف المتمثل في استرجاع السيادة

([1])**عبان رمضان** :ولد في 20 جوان 1920 م في قرية عزورة قرب الأربعاء، درس في معهد البليدة وتحصل عام 1947م على شهادة البكالوريا جند في صفوف الجيش الفرنسي أثناء ح ع 2، انظم سنة 1943م إلى حزب الشعب، عين مسؤولا في المنظمة الخاصة. وقد قبض عليه سنة 1950م وحكم عليه بست سنوات سجن، أطلق سراحه في جانفي 1955م، فألتحق بالثورة وعين مستشارا لكريم في الشؤون السياسية، ثم كلف بتنظيم الجزائر العاصمة، قاد لجنة ك ت الأولى، وهمش في الثانية ثم تم اغتياله من قبل العسكريين بعد استدراجه للمغرب. أنظر: ظافر نجود، **ثوار وشهداء من الجزائر**، دار الثقافة، الجزائر، ص 261-262.

([2])الرائد طاهر سعداوي، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، ط 2010، ص 206.

([3])رجاء مسعودي، **الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص 64.

الوطنية ، ولكن أوجه الخلاف تكمن في الأساليب التي تستخدم في قيادة الثورة فعبان يؤمن بالأسلوب السياسي التنظيمي ، ورفقاؤه يرون بأن العمل السياسي لم يعد مجدي

وعليه فالقوة العسكرية هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو ، ونذكر بعض ما قاله المقربون من عبان ، مثل:

– **حبه للعمل الفردي**: وفي هذا المعنى يقول أحمد توفيق المدني ((... كان مختلف قادة الجيش حسبما قيل لنا يتبرمون تبرما عنيفا بأقوال وأعمال وسيرة عبان رمضان، وكانوا يتصادمون معه باستمرار وبعنف. فهو قد ألف العمل الفردي والشخصي، وفرض الإدارة كأنما هو الزعيم المطلق للثورة. وهم على الأغلب يقولون بالقيادة المشتركة والتشاور في كل الأعمال)) [1].

–إهانته لغير المثقفين : وعرف أيضا عن عبان مدى احتقاره وإهانته لغير المثقفين، وهنا يروي مبروك بلحسن أيضا قائلا بأنه طلب من عبان أن يسمح له بالالتحاق بالجبل كمقاتل فرفض عبان ذلك وأمره بالالتحاق بالخارج وقال له: ((نحن المثقفون نمثل العقل المدبر والمخطط أما الآخرون فمهمتهم التنفيذ وتحمل المشاق)) [2].

وساءت الحالة بين عبان رمضان وبين أغلب رجال لجنة التنسيق والتنفيذ، رغم كل محاولات التسوية بالتي هي أحسن[3]. يكون مصير عبان قد تقرر ما بين 15-20 ديسمبر بإجماع زملائه في اللجنة الدائمة للثورة أي (كريم، بوصوف، بن طوبال، أوعمران والشريف)، بعد استشارة وموافقة عدد من المسؤولين الآخرين أمثال بن بلة من القادة السجناء، وكل من العقيدين السعيد مُحَمَّدي وعميروش في الولاية الثانية، والعقيد هواري بومدين من الولاية الخامسة[4].

– الرغبة في الانفراد بالسلطة : فالمجاهد علي كافي يثني على دور عبان رمضان ، حيث قال عنه ((لا أظن أن هناك من كان يشك في عبان ، يكفي أنه كان مناضلا في حزب الشعب)) لكنه يرى بأن عبان كانت له طموحات جعلته يسعى لقيادة الثورة ، ثم يسرد كلاما لغيره حيث قال ((سمعنا كلاما

([1])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 575.

([2])رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 23.

([3])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 536.

([4])مُحَمَّد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 249.

أخر)) ويبدو أن المرحوم علي كافي كان قد نقل ما سمعه عن غيره ، ولم يعشه عن قربثم أن الثورة التحريرية ، عاشت فراغا في مجال التنسيق العام بعد خروج المنسق مُحَمَّد بوضياف ، من التراب الوطني وقد يكون عبان قد نشط في ذلك الفراغ الخاص بالتنسيق بين المناطق ، ولما شكلت لجنة التنسيق والتنفيذ أصبح ينشط في إطار رسمي ، المتمثل في التطلع إلى دور المنسق الذي كان يضطلع به، قبل خروجه من العاصمة في ربيع 1957م[1].

– **تصفية عبان رمضان** : وأمام ذلك الانسداد اتجهت أفكار خصومه العسكريين إلى تبني مخطط كان يهدف إلى سجنه أو اعتقاله لمدة معينة. حسب بعض الروايات من أجل وضع حد للضجة التي كان يقوم بها. وكانت الخطوة الأولى من ذلك المخطط تقضي بالعمل على استدراجه نحو المغرب الأقصى عن طريق إيهامه بضرورة الإسراع إلى هناك من أجل تسوية قضية استعجالية خطيرة لدى القصر الملكي، تتعلق بتعرض وحدات جيش التحرير الوطني إلى مضايقات وتحرشات من طرف القوات الملكية[2] .ولما وصل إلى تطوان في 27 ديسمبر 1957م على أكثر تقدير في وقت الغروب هناك حيث لقي حتفه مشنوقا حسب قول خالفه معمري: ((عبان الذي مات مخنوقا ظل يسكن الضمائر ويتابع من قاموا بهذه الفعلة أو سمحوا بذلك كالكابوس المزعج)) [3].

ب) تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :وهي أعلى هيئة تنفيذية ، شكلت على إنقاذ لجنة التنسيق والتنفيذ ، التي لم يعد بمقدورها مواكبة التطورات التي عرفتها الثورة ، بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح.

1) علاقة اغتيال عبان رمضان بتشكيل الحكومة المؤقتة : هناك عوامل كثيرة دفعت بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بحل اللجنة وتشكيل حكومة مؤقتة على إنقاذها ، ومن بينها قضية اغتيال عبان رمضان ، حيث سببت في فقدان الثقة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت هيئة مجمدة لا نشاط لها، من هنا نادى البعض بضرورة الإسراع بتكوين الحكومة المؤقتة، وذلك انقاضا للموقف.

([1])علي الكافي، المصدر السابق، ص 122.

([2])خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 343.

([3])خالفه معمري، عبان رمضان، المرجع السابق، ص 487.

وقد كان مقررا لهذه الحكومة أن تتكون في عام 1959م، ولكن النتائج التي ترتبت على اغتيال عبان كانت سببا رئيسيا في الإسراع في تشكيلها[1].

2)كيفية تشكيل اللجنة : نتيجة للتوصيات التي قدمها المؤتمرون في القاهرة ، والداعية إلى ضرورة تشكيلة حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن ، ونظرا للتطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية سواء من الجانب الوطني أو الفرنسي ، كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ تكثيف الجهود لتشكيل الحكومة وفي هذا يقول سعد دحلب: ((بعد أربع سنوات من الحرب والامتحان الصعب والطويل الذي عرفته مسيرة قضيتنا والتفكير العميق قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية...)) [2].

اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958م، وضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة على النحو التالي:

الرقم	الاسم واللقب	اسم الوزارة	الرقم	الاسم واللقب	اسم الوزارة
01	كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير القوات	10	عبد الحفيظ بوصوف	وزير العلاقات العامة والاتصالات
02	أحمد بن بله	نائب الرئيس	11	عبد الحميد مهري	وزير شؤون شمال إفريقيا
03	حسين أيت أحمد	وزير دولة	12	أحمد فرنسيس	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
04	رابح بيطاط	" "	13	مُحَمَّد يزيد	وزير الإعلام
05	مُحَمَّد بوضياف	" "	14	بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
06	مُحَمَّد خيضر	" "	15	أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
07	محمود الشريف	وزير التسليح والتموين	16	لامين خان	مكلف بمهام في مناطق العمليات
08	مُحَمَّد لامين الدباغين	وزير الشؤون الخارجية	17	عمر أوصديق	" " " " "
09	لخضر بن طوبال	وزير الداخلية	18	مصطفى سطمبولي	" " " " "

([1]) مُحَمَّد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية –الولاية الأولى نموذجا–**، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، ص 45.

(1) Mohamed Harbi **, les Archives de la Révolution Algérienne** , op- cit, p 225.

4) **اختيار رئيس الحكومة** : وقع الاختيار في رئاسة الحكومة المؤقتة على شخصية فرحات عباس لعدة اعتبارات ، كونه من الإطارات المثقفة ، كما أنه من الشخصيات السياسية المعتدلة التي لا يمكن لفرنسا أن تجد أي ذريعة لعدم الحوار معه ، والذي قال عنه سعد دحلب ((لقد جاء الاتفاق على فرحات عباس الذي كان تمثيليا ولم يكن ينافس أي شخص. وكنا نرى أيضا بأنه يستطيع إدارة المفاوضات التي كنا دائما نأمل فيها)) [1].وهناك من أرجع الأسباب إلى اشتداد الصراع بين الثلاثي كريم، بوصوف، بن طوبال حول زعامة الثورة، ولكي يحسموا الأمر بينهم فضلوا تنصيب رجل سياسي بعيدا عن صراعاتهم لأن موازين القوى بين ثلاثتهم خلال هذه الفترة لم تكن متفاوتة[2].

وبدلا من استدعاء المجلس الوطني من اجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يحق لها اتخاذ القرار، في مثل هذه الحالات لجأ السادة بلقاسم كريم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى القيام بأول انقلاب عسكري، وأعلنوا عن تكوين الحكومة المؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس[3]، على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والرفض[4].

ويؤكد علي الكافي على أن الحكومة المؤقتة كانت مفاجئة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني، بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم برقيات متكررة ومحتواها "انتظروا أحداثا هامة يوم 19 سبتمبر 1958م[5].

5) **الإعلان عن الحكومة** : تم الإعلان عن تشكيلة الحكومة المذكورة من العاصمة المصرية القاهرة[6]، في 19 سبتمبر 1958م[1]. و تم في اليوم نفسه نشر التصريح الأول لرئيس الحكومة فرحات

([1]) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 80.

([2])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 29.

([3])**فرحات عباس** :ولد في 24 أكتوبر 1893م بالطاهر (جيجل)، وتوفي في 23 سبتمبر 1985م. رئيس وزراء الحكومة الانتقالية بالجزائر (19 سبتمبر 1958م- أوت 1961م). كان من النخبة ذات الثقافة الفرنسية التي لم تتحدث العربية قط. أنظر: عمر التهامي، المرجع السابق، ص 126.

([4])لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 105.

([5])علي كافي، المصدر السابق، ص 225.

([6])أعلن عنها في وقت واحد في كل من القاهرة حيث تكونت، وتنوس والرباط. وجاء الإعلان مكان الحكومة الأصلي هو الوطن لكن وزرائها سيقيمون في الخارج ريثما يتم التحرير. أنظر: عبد القادر نور، **حول حوار الثورة**، تق: الجندي الخليفة، موفم للنشر، ج2، الجزائر، 2009، ص 211.

عباس، الذي يحدد ظروف ميلادها، وهدف تأسيسها[2]. يقول توفيق المدني((تولى فرحات عباس تلاوة قرار التأليف، واخصوا الكلمة بعده فعرفت للحاضرين ذلك القرار، وأعلنت أن الحكومة الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت اعترافها بهذه الحكومة. وقدم للأخ السامرائي بيانا تلوته على الحاضرين، وفيه اعتراف العراق بالحكومة. وتلى ذلك فورا سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة، وكذلك سفير دولة باكستان. وهكذا بين الساعة الواحدة وخمسة دقائق والساعة الواحدة والعشرة دقائق تم اعتراف خمسة دول بالجمهورية الجديدة. وعلى السادسة مساءا من ذلك اليوم جاء اعتراف دولة اليمن)) [3].

ولعل أن أهداف هذه الحكومة المشكلة، تتلخص في قسمين أهداف داخلية وأهداف خارجية، وهي كالآتي:

6) أهداف تشكيل الحكومة المؤقتة : شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق جملة من الأهداف العامة للثورة ، والتي من بينها.

– إيجاد الانسجام بين القيادة : سعى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ودعم من أعضاء المجلس الوطني إيجاد الانسجام في نمط القيادة بين أفراد أعلى هيئة تنفيذية التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي. حيث عانت الثورة من مشكلة القيادة[4].

– توفير حاجيات الثورة من الأسلحة : أما من الناحية العسكرية يعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958م، بعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس[5]على الحدود

([1]) Mohamed Debbah , **On Nous Appenatt Les Resseouss Radio Rebelles** , Gharnata, Alger,P 42 .

([2])بوداود محمد، **أسلحة الحرية (الجزائر حرب التحرير)**، RAFAR، ص 91.

([3])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 581.

([4])محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعية عن الثورة...، المرجع السابق، ص 102.

([5])**خط موريس** :منذ سنة 1956م بدأ المستعمر في إقامة خط موريس للأسلاك الشائكة بها تيار كهربائي بقوة 12 ألف فولت أرضيته موزعة بالألغام المضادة للأفراد والجماعات بمعدل 250 لغما على الأقل في كل كلم، هذا الحاجز الإصطناعي الخطير كان أيضا مجهزا بأجهزة رادار متطورة وأبراج للمراقبة قريبة من بعضها البعض ترابض فيها المصفحات والدبابات والمدافع. كل ذلك فضلا عن المفرقعات المضيئة التي تكشف أماكن العبور، والأجهزة الخاصة للإنذار المبكر، لدرجة أن هذا الحاجز كان يسمى سد

الجزائرية التونسية و المغربية، وأصبح من الصعب إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني. لذا فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل

التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[1].

– **مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول**[2]: عن طريق تشكيل وزارة للثورة تتكفل بالشؤون الخارجية ، والقيام بالدور السياسي والدبلوماسي لصالح القضية الوطنية ، والتشهير بقيم الثورة وانتصاراتها في المحافل الدولية ، وهذا لا يأتي إلا بتفعيل الدور الدبلوماسي بكيفية تتماشى وقوة الثورة الجزائرية.[3]

– **إيجاد مؤسسات حكومية تابعة للثورة** :والتي كون بمقدورها الانسجام والتعامل بكل موضوعية وواقعية مع الهيئات الثورية ، عكس المؤسسات التابعة للعدو ، التي كانت تستخدم كأداة لتحطيم الثورة.

– **ضرب ادعاءات العدو** : ظلت السلطات الفرنسية ، بما فيها الجنرال ديغول الذي عاد للسلطة على رأس الجمهورية الفرنسية سنة 1958م، بأنها لا تجد مع من تتفاوض مع الطرف الجزائري فجاءت الحكومة المؤقتة من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع لعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معه[4].

ج) تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني: قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ضرورة الإسراع بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني. لكن تنفيذ هذا القرار تعثر في بداية الأمر نتيجة الصراع

الموت أو السد القاتل. أنظر: مُحَمَّد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطط)**، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، الجزائر، ص 256.

([1]) مُحَمَّد العربي الزبيري، كتاب مرجعية عن الثورة...، المرجع السابق، ص 103.

([2])**شال ديغول**:هو أبرز شخصية فرنسية خلال القرني العشرين، ولد في 22 نوفمبر 1890م بمدينة ليل الفرنسية إلتحق بالجيش الفرنسي مباشرة بعد حصوله على شهادة البكالوريا، تخرج برتبة ملازم سنة 1912م، تدرج في الرتب إلى أن وصل إلى درجة جنرال سنة 1940م، ومن المعروف أن ديغول زاوج بين العمل العسكري والسياسي والفكري منذ كان في الجندية فقد شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، سقطت على يده الجمهورية الرابعة وشكل الجمهورية الخامسة وبقي على هرمها إلى غاية 1969م. بعد أن عصفت به رياح التظاهرات الطلابية الشهيرة، سنة 1958م ليعتزل الحياة السياسية ويتفرغ إلى رحلاته وكتاباته الخاصة، إلى أن توفي في 9 نوفمبر 1970م. أنظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 290.

([3])مُحَمَّد العربي الزبيري، كتاب مرجعية عن الثورة...، المرجع السابق، ص 103.

([4])المرجع نفسه، ص 104.

الذي صاحب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر والذي قام بين السيدين كريم بلقاسم وعبان رمضان[1].

1) دواعي تشكيل هيئة مركزية للجيش : إذا كان مؤتمر الصومام قد اقر القيادة المركزية في بعديها السياسي والعسكري ، فإن استشهاد مُحَّد العربي بن مهيدي ، وخروج باقي الأعضاء من التراب الوطني ، ومن ثم تواجد جيش التحرير الوطني بين الولايات التاريخية ، والمناطق الحدودية الشرقية والغربية ، كان لزاما على قيادة الثورة التفكير في إيجاد قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني،وتتمثل دواعي ذلك فيما يلي:

– تشكيل لجنتي العمليات العسكرية : نظرا لوجود وحدات لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية للوطن ، وكذا على مستوى الولايات ، فإن المسؤول العسكري في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم ، قام بتشكيل لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية يوم 04 أفريل1958موكذا "لجنة التنظيم العسكري"[2]وذلك بعد التشاور بين كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال، وهي اللجنة التي آل إليها تسيير الثورة من الخارج وهي التي تكفلت بتنظيم وتجهيز الجيش وتدريبه من الخارج، وتسليحه داخليا[3]. تضمنت قيادات تمثل الولايات واختير أعضائها ببراعة، يشرف عليها كريم بلقاسم، وكانت بمثابة هيئة أركان في غياب الحكومة المؤقتة[4]. هذه اللجنة تكونت من قاعدتين: واحدة في الغرب الجزائري يشرف عليها هواري بومدين[5] مقرها مدينة وجدة ، وتتبعها الولايات الغربية ، الرابعة

([1])مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة،ج 2، المرجع السابق، ص 139.

([2])مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة،ج2، المرجع السابق، ص 140.

([3])زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 119.

([4])تبليت عمر، **القاعدة الشرقية**، دار الألمعية، ط1، 2011، ص 105.

([5]) **هواري بومدين**:إسمه الحقيقي بوخروبة مُحَّد إبراهيم، ولد في 23 أوت 1932م بمشتة بني علال بالقرب من قالمة،في سن السادسة درس في مدرسة ابتدائية فرنسية،في نفس الوقت كان يدرس في مدرسة قرآنية ومنثم التحق بقسنطينة لتعلم أصول الدين،انظم إلى الثورة سنة 1955م،أصبح قائد الولاية الخامسة عام 1957م برتبة عقيد، عين في أفريل 1958م قائد الأركان في غرب البلاد. وفي سنة 1960م أصبح قائد الأركان العامة. أنظر: سعد بن البشير عمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)**، قصر الكتاب، ط1 البليدة، 1997، ص 24.

والخامسة والسادسة والأخرى في الشرق ويشرف عليها العقيد مُحَمَّدي السعيد[1]وتتبعها الولايات الأولى الثانية والثالثة

ومقرها غار الدماء بتونس[2].والمراد من تلك الهيكلة هي التحكم في تسيير وتنظيم وتجهيز جيش التحرير الوطني ، في الداخل والخارج .

- **التحكم في تنظيم الجيش** : نتيجة لاتساع الرقعة الجغرافية التي تواجد فيها جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ، وتباين الفئات المشكلة للجيش المرابض على الحدود ، وتنوع طبيعة الشخصيات المسيرة للوحدات العسكرية ، فإن ذلك أدى حتمية إيجاد هياكل تنظيميه تعمل على تنظيم ، وهيكلة الجيش وفقا للإستراتيجية العامة لجيش التحرير الوطني .

ففي الحدود الغربية كانت القيادة مستندة لهواري بومدين الذي فرضه بوصوف، وعين العقيد سليمان دهيلس "الصادق" نائبا له، وكانا يشرفان على الكفاح المسلح في الولاية الرابعة والخامسة والسادسة[3]. حيث نجح بومدين نجاحا باهرا في مهامه، وكان له دور فعال في استمرار الثورة[4].حيث نظم الفرع الذي أسند إليه مسؤوليته تنظيما عصريا، تميز في ذلك الوقت بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه العقيد عبد الحفيظ بوصوف[5].

أما في الحدود الشرقية فقد كان فكان الأمر مغايرا للجهة الغربية ، حيث ساده عدم التحكم والانسجام بين الإطارات ، جراء تعدد الولايات ، ومن ثم قل فيه التنسيق والعمل الجماعي

([1])**مجمدي السعيد** :ولد بناحية نايث إيرافن بتيزي وزو في 27 ديسمبر 1912م، له مستوى المرحلة الابتدائية كان عضو في ال MTLD وفي سنة 1955م انخرط في جيش التحرير الوطني ليصبح عام 1956 قائد الولاية الثالثة. عين في أفريل 1958م قائدا للأركان في شرق البلاد شغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة. أنظر: مُحَمَّد الصالح الصديق،**عملية العصفور الأزرق**، دحلب، ص 151.

([2])يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 247.

([3])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 114.

([4])زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 119.

([5])مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2،المرجع السابق، ص 140.

بين رئيس اللجنة مُحَّدي السعيد (الولاية الثالثة) ومُحَّد العموري (الولاية الأولى) عمار بن عودة[1](الولاية الثانية) وعمار بوقلاز[2] (القاعدة الشرقية). وكان الخلاف بين بوقلاز وبن عودة على أشده، وكان هذا الأخير ينسق مع بن طوبال لتحييد بوقلاز[3].

وهكذا لم يحالف مُحَّد السعيد النجاح في تأدية مهمته، إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا. ونذكر مُحَّد العموري الذي كان يشرف على الولاية الأولى والذي لم يكن يطمئن لأي أحد من الباءات الثلاثة[4] الذي كان يرى أنهم أقل بكثير من المسؤولية المسندة إليهم. وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد عمار بوقلاز الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية[5]. وهكذا تجلت أسباب الفشل في تضارب الرؤى حول الأهداف والخلافات، وحول مسائل مسائل الانضباط ومعايير تولي المسؤولية، واحترام الصراع حول الزعامة التي كانت تغذيه اعتبارات وعصبية وإقليمية[6].

وأمام هذا التطور الخطير اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في يوم 9 سبتمبر 1958م، فأقرت عجز القائد ونوابه[7]، وقررت ، وأصدرت عقوبات عدة عقوبات ضد إطارات لجنة العمليات الشرقية [1].

[1].

([1])**عمار بن عودة**:ولد في سنة 1925م بمدينة عنابة، عضو مجموعة ال 22 سنة 1954م، وال م و ت ج سنة 1957م، بعد حضور مؤتمر الصومام، وعضو لجنة العمليات العسكرية الشرقية، عين في وزارة التسليح والتموين في سبتمبر 1958م، شارك في المرحلة النهائية لمفاوضات أيفيان، وعند الاستقلال عين ملحقا عسكريا بالقاهرة. أنظر: الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1962–1954)**، دار الأمة، طبعة 2014، الجزائر، ص 273-274.

([2])**بوقلاز**:ولد عام 1925م بضواحي عنابة، أنهى دراسته الابتدائية، وحفظ القرآن، انخرط في صفوف البحرية الفرنسية وعمره لا يتجاوز 16 سنة، وفي نفس الفترة كان مناضلا في حزب الشعب، وبعد اكتشافه التحق بصفوف الثورة سنة 1955 مسؤولا على ناحية القالة ومساعدا لعمار بن عودة، أصبح عضوا في ال م و ت ج سنة 1957، وقائدا للقاعدة الشرقية بصفة عقيد وعضوا في الكوم سنة 1958. توفي في يوم 14 أكتوبر 1999. أنظر:: الصادق عبد المالك، **محاكمات عسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية (1962–1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص 105.

([3])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 114.

([4]) يقصد بها كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف عبد الله بن طوبال

([5])شبوب مُحَّد، اجتماع العقداء العشر، دار دزاير أنفو، ط1، الجزائر، 2013، ، ص 32.

([6])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 115.

([7])مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة،ج 2، المرجع السابق، ص 141.

د) مؤامرة العقيد مُحَمَّد العموري : نظرا لعدم الانسجام والتحكم الصارم في الهياكل الثورية التابعة للجنة العمليات الشرقية ، نتيجة لعدة عوامل موضوعية ، ظهرت عدة صعوبات ، منها ما اصطلح على تسميته بمؤامرة مُحَمَّد لعموري .

– خلفيات الأزمة : تعود حيثيات القضية إلى 10 أفريل 1959م، حيث تم تعيين مُحَمَّد العموري[2] قائدا للولاية الأولى، بحيث يخضع مباشرة للعقيد مُحَمَّد السعيد، الذي بدوره كان يترأس لجنة العمليات الشرقية و هذا الأخير بدوره كان خاضعا لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة. لكن ما يلاحظ هنا هو أن العموري كان ينتقد كريم بلقاسم، ويتهمه بأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، إلى القيادة العليا لجيش التحرير الوطني. وعلى رأسهم الكومندان إيدير الذي أصبح مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم[3].

كان العموري وعواشرية ونواورة[4]، وأغلب ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية مقتنعين بأن الثورة قد انحرفت عن مسارها الأصلي. وأنه يجب التحرك لإصلاح الأوضاع قبل انفلاتها. هكذا تبلورت فكرة استعمال العنف ضد الباءات الثلاثة بحملهم على مراجعة القرارات التي اتخذوها في حق عمار بوقلاز والعموري بعد حل لجنة العمليات العسكرية[5].

([1])**لقد أصدرت اللجنة عقوباتها كالأتي**: –العقيد مُحَمَّد العموري ينزل إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالقاهرة. —العقيد عمار بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالعراق. —العقيد عمار بن عودة يعلق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها في سوريا. —العقيد مُحَمَّدي السعيد يعلق نشاطه لمدة شهر واحد يقضيه بالقاهرة. أنظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 105.

([2])**مُحَمَّد لعموري**: ولد في 14 جوان 1929م بواد سيدي علي، من عائلة مترفة، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في MTLD، اشتغل قائد الولاية الأولى سنة 1958. أعدم في 16 مارس 1959م. أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 28.

([3])مُحَمَّد شبوب، المرجع السابق، ص 37.

([4])**نواورة** :ولد بغسيرة سنة 1920م وسط عائلة محافظة، التحق بالمدرسة الفرنسية سنة 1939م، ناضل في حزب الشعب تحت مسؤولية مصطفى بن بولعيد، عين بعد الثورة على رأس الفوج المكلف بالعمليات في مدينة آريس، توله قيادة الولاية الأولى في أفريل 1958م، احتج على تصرفات كريم وبن طوبال نتيجة معاقبة العموري، وكان ضمن المجموعة التي اصطلح عليها بتكوين مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة. أنظر: الصادق عبد المالك،المرجع السابق، ص 98.

([5])عمر التهامي، المرجع السابق، ص 104.

رفض مُحَّد العموري الامتثال للعقوبة التي طبقت عليه ورآها غير عادلة، ومن مصر راح يدبر انقلابا ضد الحكومة المؤقتة مع الرائد مصطفى لكحل دون أن تنقطع اتصالاته مع خلفه على الولاية الأولى العقيد نواورة وصديقه عواشرية قائد القاعدة الشرقية[1].

وحل العموري بتونس خفية قادما من القاهرة، وعقد اجتماعا سريا يوم 16 نوفمبر 1958م بمنطقة الكاف حيث مركز قيادة أركان جيش التحرير الوطني[2]. حضره عدد من رجاله والمؤتمرين بأمره وكان عمله يتمثل ، في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة، حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد ،الاستيلاء على المراكز الحدودية التونسية شمالا وجنوبا، وإدارتها بصفة مستقلة[3].

حضر الاجتماع قيادة القاعدة الشرقية المتكونة من: الرائد العيساني شويشي (القاعدة الشرقية)، العقيد أحمد نواورة (الولاية الأولى)، العقيد مُحَّد العموري (الولاية الأولى) رفقة مصطفى باليستور، العقيد عواشرية (القاعدة الشرقية)، الرائد أحمد دراية، مُحَّد الشريف، صالح سومي، الرائد بلهوشات (عن الولاية الأولى)[4].

كانت الحكومة المؤقتة تتابع تحركات العموري بواسطة عيونها على إمتداد الطريق من القاهرة إلى تونس، ما جعلها تباغت المجتمعين قبل الشروع في دراسة جدول الأعمال، وتلقي القبض عليه، بمساعدة الحكومة التونسية بتهمة التآمر عليها[5]. ووضعت الجماعة في السجن لمدة أسبوع تقريبا، قبل أن تقدم السلطات التونسية على تسليمهم للحكومة المؤقتة. التي وضعتهم في سجن الداندان إلى انتظار محاكمتهم[6].

وفي 20جانفي1959م، شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة العموري ورفقائه بعد شهر من التحقيق. حيث قام الرائد علي منجلي بدور النائب

([1])رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص 68,

([2])مُحَّد العربي الزبيري، كتاب مرجعية عن الثورة...، المرجع السابق، ص 106.

([3])أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 508.

([4])الطاهر سعداني، المصدر السابق، ص 195.

([5])مُحَّد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 468.

([6])الطاهر سعداني، المصدر السابق، ص 197.

العام، وتولى العقيد صادق دهيلس مهمة الدفاع[1]. ومن هنا أصدرت حكما بالإعدام في حق كل من العقيد العموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل ونفذ فيهم في مارس 1959. أما فيما يخص (أحمد دراية ومُحَمَّد الشريف مساعديه، وغيرهم من الضباط)، فقد حكم عليهم بتهمة المشاركة بالسجن لغاية 1960م[2].

إن انعقاد المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خارج التراب الوطني والذي مثلته قيادات جديدة تمثلت في القوة العسكرية الجديدة. التي بدأت تظهر على الساحة، هذا الذي أسفر على بروز معطيات جديدة، والتخلي عن ما جاء به مؤتمر الصومام. نتيجة تغير الظروف المحيطة بالثورة.

إن مؤتمر القاهرة يعتبر انقلاب على مبادئ الصومام، وهذا بإلغائه لمبادئ الأولويات. فإلغاء أولوية السياسي على العسكري جاء نظرا لتغيرات عدة، والتي تمثلت في خروج لجنة التنسيق والتنفيذ والتي بموجبها أصبحت قيادة الثورة خارج التراب الوطني. إضافة إلى تغيير أعضاء الهيئات القيادية، والتي بالتمعن فيها نستشف أن الغلبة أصبحت للعسكريين سواء من ناحية العدد أو من ناحية المناصب الحساسة التي أسندت قيادتها لهم.

إن هذه المقررات التي اتخذت في مؤتمر القاهرة انجرت عنها عدة نتائج، وهذه الأخيرة كان تأثيرها سلبيا على الثورة أكثر من إيجابيات ها نظرا لما ستؤول إليه الثورة فيما بعد ووصولها إلى طريق مسدود، فبالنسبة للنتيجة الأولى كانت على حساب عبان رمضان والذي أُختلف في أسباب اغتياله، حيث أرجعها الكثير إلى طباعه الفضة التي تميز بها. وسوء معاملته وظنه للعسكريين والقادة المفجرين للثورة. بعدها جاء الإعلان عن الحكومة المؤقتة والتي أختلف في أمرها أيضا فهناك من اعتبرها انقلابا ثانيا بسبب عدم استشارة أعضاء ال م و ث ج، لكن مع ذلك كان لها الجانب الإيجابي كونها هيئة شرعية تمثل الشعب الجزائري.

كذلك تم إنشاء ال COM التي كانت غايتها توحيد وقيادة جيش التحرير من الخارج، حيث إنجر عنها المحاولة الانقلابية لمحمد العموري التي جاءت بعد عزله من منصبه بال COM هو وجماعته. بسبب الخلاف بينهم، وسوء التسيير. وهكذا جاء إعدامهم بعد تلصيق التهم لهم وبهذا تعتبر انقلابا

([1])مُحَمَّد العربي الزبيري، كتاب مرجعية عن الثورة...، المرجع السابق، ص 107.

([2]) مُحَمَّد شبوب، المرجع السابق، ص 40.

آخرا على الثورة والتي سوف توصل الثورة إلى الطريق المسدود. ومن هنا سوف يبدأ التفكير في كيفية حل الأزمة والانسداد الحاصل.

الفصل الثالث:

أولوية العسكري على السياسي

- ❖ المبحث الأول: ندوة طرابلس 16 ديسمبر 1959م- 18جانفي1960موانعكاساتها :
- ❖ المبحث الثاني:العلاقة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة.
- ❖ المبحث الثالث:أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية .

الفصل الثالث: أولوية العسكري على السياسي

نتيجة للظروف الصعبة التي عرفتها الثورة الجزائرية ، على المستويين الداخلي والخارجي لاسيما بعد سنة 1959 م، حيث تم غلق الحدود الشرقية والغربية بإحكام بواسطة خط أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي سنة 1957م ثم بواسطة الخط الذي أنشأه قائد القوات المسلحة في الجزائر شال موريس سنة 1959م، وما ترتب عنهما من انعكاسات على الهيئات القيادية للثورة في الداخل والخارج ، وبالأخص في أوساط الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج.

المبحث الأول: ندوة طرابلس 16 ديسمبر 1959م- 18جانفي1960موانعكاساتها :

أ) ظروف انعقاد الندوة : بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م عرفت مجموعة من الارتدادات في أوساط بعض قادة الثورة ، كرد فعل على حل لجنة العمليات الشرقية ومعاقبة قادتها ، وما اصطلح على تسميته بقضية مُحَمَّد العموري ، وما استنكرته بعض إطارات جيش التحرير الوطني ، وكان الاتهام موجها إلى المسؤول العسكري للجنة التنسيق ثم الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم ، وسعى خصومه إلى محاولة إزاحته من منصب في غاية الأهمية ، ولو باستخدام ما توفر لهم ، من وسائل قصد طرده[1].

1) أزمة الحكومة المؤقتة: تأثرت الحكومة بعدة أزمات مثل استقالة لمين دباغين[2] على إثر حادثة عميرة علاوة، وكذا الخلافات التي انفجرت داخلها نتيجة الوضعية المأساوية للجزائريين ما خلفته قضية

([1])مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2،المرجع السابق، ص 126.

([2])**لمين دباغين** :ولد سنة 1917م بمدينة شرشال، دخل معهد الطب، وانخرط في جمعية طلبة المسلمين بشمال إفريقيا، فكانت البوابة التي دخل بها إلى عالم السياسة والنضال. ثم انظم إلى حزب الشعب الجزائري حيث رفض التجنيد خلال ح ع 2، فسجن ثم أفرج عنه في أحدث 8ماي، وأصبح من قيادي حزب الشعب. ثم انظم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني. انتقل إلى القاهرة حين أصبح مسؤولا على الوفد الخارجي. كان عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ 1957م. ثم تولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى ثم أُبعد عن السياسة في 1959م بعد دخوله في صراع مع فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف. توفي في 20 جانفي 2003. أنظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 274.

مُحَّد العموري ، وعلاقة الحكومة المؤقتة بنظيرتها المصرية في تونس، وخاصة اللاجئين منهم[1]. وغيرها من المشاكل التي واجهت الحكومة المؤقتة في الميدان.

2) مشاكل التسليح في الخارج: إضافة إلى الأحداث المتتالية وجدت الحكومة المؤقتة عاجزة على تلبية متطلبات الجيش ومده بالعدة، وهذا حسبما أدلى به هواري بومدين لتوفيق المدني[2] فحين التقيا بالمغرب في 20 مارس 1959م، بما مفاده أن الحكومة المؤقتة اكتفت بالمظاهر دون اللب، وأبعدتها الأوهام عن الحقائق ولم تقم بواجبها نحو الجبهة الغربية على الأقل، فتركتها دون مدد يذكر، ودون سلاح وعتاد. وكأننا سنكسب الحرب بالأقوال الجوفاء والتصريحات البارعة[3].

3) مشاكل التسليح بالداخل: بالإضافة إلى الصعوبات التي كانت تواجه الجيش في الداخل حيث أدلى مسؤول التسليح العقيد عمر أوعمران في تقرير له وجهه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بأن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح، يصاب حاليا بخسائر فادحة. إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة آلاف مجاهدا في منطقة عنابة وحدها. وإذ كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة قد أصبح صعبا جدا بسبب الأسلاك المكهربة[4].

([1])الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص 344.

([2])**أحمد توفيق المدني**:ولد في 1نوفمبر 1899م بتونس، هو من أصول جزائرية، درس القرآن وهو في سن الخامسة. شارك في تحرير جريدة الفاروق وسنه لا يتجاوز 15 سنة. درس بالمدرسة الخلدونية بالزيتونة. كان من المساهمين في تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1913م، وأصبح أمينا عاما لها عام 1914م. عُين عضوا للهيئة السياسية بالخارج وممثلا لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة على إثر انعقاد مؤتمر الصومام. وشغل منصب وزير الثقافة بالحكومة المؤقتة 1958م. عام 1961م أصبح وزيرا مفوضا بالجامعة العربية. وفي 6أوت 1962م عين وزيرا للأوقاف. كما شغل عدة مناصب بعد الاستقلال. توفي في 18 أكتوبر 1983م. أنظر: مدني بشير وبشير مدني، **أحمد توفيق المدني معلم من معالم المدرسة التاريخية الجزائرية**، المدرسة التاريخية الجزائرية، بحوث الملتقى الوطني الأول حول المدرسة التاريخية الجزائرية، جامعة الجزائر، ص (139-134).

([3]) سعد بن البشير العمامرة ،المرجع السابق، ص 27.

([4])مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2،المرجع السابق، ص 128.

ومع توالي الأحداث والوصول إلى طريق مسدود اجتمع أعضاء الحكومة المؤقتة في جلسة دامت ما بين 20 جوان 1959م إلى12جويلية1959م. حيث طالب الثلاثي (كريم، بن

طوبال، بوصوف) بمراجعة مجمل الأمور جذريا على مستوى الهيئات والقيادات للثورة مرورا بحل الحكومة المؤقتة نفسها[1].

ومن أجل تجاوز كل الخلافات، فقد احتكم الفرقاء إلى العقداء[2] الذين أسند إليهم مسؤولية إعادة النظر في تشكيل مجلس الثورة الذي سيتولى تعيين الحكومة المؤقتة الجديدة. ويمثلون الحكومة وأركان الجيش والولايات[3].

4)اجتماع العقداء العشر: نظرا للظروف التي مرت بها الثورة خلال سنتي 1958مو1959م السالفة الذكر، كان لزاما على قيادة الثورة أن تقوم بمعالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير. فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا، باجتماع العقداء العشرة.

نجد اختلافا حول تاريخ انعقاده والمدة التي قضاها. لكن الأرجح هو أن الاجتماع كان يوم 11 أوت 1959موانتهى في 16 ديسمبر 1959م، يعني دام حوالي أربعة أشهر[4].

– الأعضاء الحاضرون: حضر الاجتماع المسؤولين الثلاثة (بن طوبال، كريم، بوصوف) بالإضافة إلى قادة أركان الجيش الغربية والشرقية، هواري بومدين ومُحَمَّدي السعيد وتم استدعاء قادة الولايات الخمسة للحضور إلى تونس وهم: الحاج لخضر (عن الولاية الأولى)، علي الكافي (عن الولاية الثانية)، أوعزورن

(1)سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 28.

(2)علي الكافي، المصدر السابق، ص 251.

(3)سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 29.

(4) Ben Youcef Ben Khedda ,Opcit, P 78.

المدعو سعد (عن الولاية الثالثة)، وسليمان دهيلس المدعو الصادق (عن الولاية الرابعة)، لطفي (عن الولاية الخامسة). وهذا ما يطلق عنه مجموعة العقداء العشرة[1].

– المجلس الوطني المنبثق عن اجتماع العقداء العشرة :كان المطلوب من هذا الاجتماع هو تعيين مجلس وطني جديد، ليعين بدوره حكومة جديدة، ووضع إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة. وأثناء اجتماع العقداء ، طرحت عدة مشاكل هامشية، مما جعل الاجتماع يستمر أكثر من أربعة أشهر. ثم في الأخير توصل العقداء العشرة إلى تعيين مجلس وطني جديد متكون من الشخصيات التالية[2]:

العسكريون		السياسيون
عن القادة التاريخيين	كريم بلقاسم– عبد الحفيظ بوصوف– عبد الله بن طوبال– يوسف بن خدة– أوصديق– مُحَمَّد بوضياف– أحمد بن بلة–مُحَمَّد خيضر– حسين أيت أحمد– رابح بيطاط	– عمار أوعمران – فرحات باس – مُحَمَّد يزيد – عمار بن عودة – مُحَمَّد الصديق أويحي – عبد الحميد مهري – مُحَمَّد خير الدين
من اتحادية فرنسا	عمر بن داود–الطيب الثعالبي–حسين قاديري	– علي منجلي – أحمد فرانسيس
من الولاية الأولى	مُحَمَّد الطاهر لعبيدي (طه الحاج لخضر–عمر رجعي– طاهر زبيري–أحمد سوعاي– مصطفى مرادي	– سعد دحلب – مصطفى الأشرف – أحمد بن عله
من الولاية الثانية	علي الكافي– مُحَمَّد صالح منجلي– صالح بو بندير–	

(1) Saad Dahlab**, Mission Accomcomplie** , Dahlab, P122 .

([2])زهيراحدادن، المرجع السابق، ص 65.

	حسين روبيح- طاهر بودربالة.	
من الولاية الثالثة	مُحَمَّد السعيد مُحَمَّدي- إعزورن- قاسي-مُحَمَّد أولحاج- عبد الرحمن ميرة	
من الولاية الرابعة	سليمان دهيلس-عزالدين زراري- أحمد بن الشريف- مُحَمَّد زعموم-مُحَمَّد بونعامة	
من الولاية الخامسة	مُحَمَّد بوخروبة- بودغان بن علي (لطفي)- لعوج أحمد قايد(سليمان)- بوحدوبوحجار	

- أما فيما يخص قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين، فلم تكن تثير أي حساسية. وكان من السهولة وضع اسم أو شطب آخر دون أي اهتمام، حيث تم حذف اسم كل من (لمين دباغين، توفيق المدني، مُحَمَّد البجاوي، صالح الوانشي، عبد المالك تمام، مُحَمَّد شريف...) وعلل حذف كل واحد من هؤلاء، منها الوجيه ومنها الملفق[1]. وكانت القائمة في الأخير كالآتي: عمار أوعمران، فرحات عباس، ومُحَمَّد يزيد، عمار بن عودة، مُحَمَّد الصديق أو يحي، عبد الحميد مهري، مُحَمَّد خير الدين، علي المنجلي، أحمد فرانسيس، سعد دحلب، مصطفى الأشرف وأحمد بن عله[2].

- وبهذا أصبحت الأغلبية للعسكريين الذي أصبحوا يشكلون ثلثي المجلس الوطني للثورة الجديد، مقابل ثلث واحد فقط من السياسيين[3]، وهكذا أصبح العقداء العشرة لجنة تحضيرية لاجتماع

(1)مُحَمَّد شبوب، المرجع السابق، ص 96.
(2)زهير احدادن، المرجع السابق، ص 66.
(3)رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 34.

طرابلس، ولتفادي السلبيات و إنقاض مسيرة الثورة ألحوا على ضرورة إشراك جميع الإطارات الكفء معها، مثل الحقوقيين والسياسيين وغيرهم. وشكلت لجان لإعداد وثيقة العمل[1].

ب) انعقاد الندوة :بعد اجتماع العقداء العشرة ، الذي انبثق عنه المجلس الوطني للثورة الجديد اجتمع هذا الأخير بطرابلس قصد تعيين حكومة جديدة، وسن إستراتيجية سياسية، عسكرية ودبلوماسية جديدة للثورة. حيث اجتمع المجلس في دورة عادية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 إلى 18جانفي1960م[2].

1)سير جلسات المؤتمر: بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959م، وحضر كل الأعضاء الذين سجلت أسمائهم في اقتراح اللجنة إلا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر. ويعتبر ذلك الاجتماع من أنجح اجتماعات مجالس الثورة السابقة أو اللاحقة[3]. حيث قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني[4].

كما درس وضعية شعبنا كذلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية، قصد حذف الكفاح التحرري لشعبنا. و اتخذ إجراءات على الصعيد التنظيمي ليجعل كفاحه أكثر فعالية وعلى صعيد السياسة الخارجية حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهدافا تكون بمثابة العون والسند للثورة الجزائرية من طرف البلدان المحبة للحرية أكثر تنسيقا، وأكثر جدية[5].

2) النقاط التي ناقشها المؤتمر: دامت دورة المجلس 33 يوما، وكانت معتركا ساخنا حقيقيا تسيطر فيه الشتائم والاتهامات الشخصية. ولا شك أن الخصومات الشخصية تعبر بشكل مشوه عن خلافات

([1])علي الكافي، المصدر السابق، ص 255.

([2])بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني الجزائري**، دار النفائس، ط 1، بيروت، 1983، ص 216.

([3])مصطفى الهشماوي، المصدر السابق، ص 136.

([4])طاهر الزبيري، مذكرات اخر القادة...، المصدر السابق، ص 212.

([5])بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 216.

حول قيادة الثورة ، والمشكلات التنظيمية، لكن يبقى أن أصول الأزمة الدائمة التي تعيشها الجبهة لم تسلط عليها الأضواء بوضوح[1].

– دراسة صلاحية المجلس الوطني للثورة: كرس المجلس الوطني للثورة الجزء الأساسي من أعماله للمساجلة بصدد صلاحيته، ولدراسة معطيات الوضع العسكري، واختيار القادة القياديين الذي عهد به إلى لجنة استشارية مؤلفة من سعد دحلب، هواري بومدين، ومُحَمَّدي السعيد. وقد جرى تبني النظام الداخلي بسرعة، أما دراسة المسائل السياسية فلم تولي أي اهتمام[2].

– مناقشة قضية القيادة و الأولويات: كذلك طرحت خلاله القضايا الشائكة، قضية القيادة مثلا والعلاقة بين الدخل والخارج. فيما يخص هذه الأخيرة، فتم اقتراح مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود، خاصة دخول الوحدات المرابطة هناك وكذلك دخول قيادة هيئة الأركان الحرب والوزراء الذين ترتبط صلاحيتهم مباشرة بالداخل[3]، أما بخصوص القضية الأولى، فتتضح لنا من خلال النقاش الموسع حول حياة جبهة التحرير الوطني وصلاحيتها، حيث طرحت من جديد إشكالية العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني وفي الأخير تم الخروج بصيغة نهائية وهي أن قيادة جبهة التحرير الوطني تعود للمجلس الوطني للثورة وهو المكلف بتعيين حكومته.[4]

ج)القرارات المنبثقة عن الندوة: انبثقت عن الندوة السالفة الذكر مجموعة من القرات أهمها:

1)تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية:لقد قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تشكيل حكومة مؤقتة جديدة، يكون بمقدورها حل المشاكل المطروحة على الساحة . وقد لاحظ كريم بلقاسم أنه لا يمكن مواصلة توكيل فرحات عباس على مصير جبهة التحرير الوطني وأنه كان هو المؤهل الكفء لرئاسة

([1])مُحَمَّد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 209.

([2])المرجع نفسه، ص 210.

([3])علي الكافي، المصدر السابق، ص 257.

([4])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية للثورة...، المرجع السابق، ص 99.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، باعتباره هو العضو الوحيد من أعضاء القيادة التاريخية ، الذي لازال حيا وحرا طليقا ، خلافا لباقي رفقائه الذين إما أنهم استشهدوا أو اعتقلوا [1].

– لجنة تشكيل الحكومة المؤقتة:عين المجلس الوطني للثورة لجنة متكونة من ثلاثة أعضاء وهم:

- مُحَمَّدي السعيد قائد أركان الحرب في الشرق.
- هواري بومدين قائد أركان الحرب في الغرب.
- سعد دحلب ، عضو سابق في لجنة التنسيق والتنفيذ.

وذلك من أجل تشكيل الحكومة واقتراح الرئيس ، كان الكل يتوقع بأن اللجنة ستختار كريم بلقاسم تجنبا للصراعات والانشقاقات التي ستقع إن لم يتم اختياره. ولكن باحتكام من أعضاء اللجنة تم اختيار فرحات عباس للمرة الثانية باعتبار أنهم مقبلون على مفاوضات ، و ليس هناك أحسن من فرحات عباس للتحدث مع ديغول، وإبقاء كريم في منصب نائبا للرئيس مع إعطائه وزارة الشؤون الخارجية[2].

– تشكل الحكومة المؤقتة الثانية: وهكذا تم إنشاء حكومة مؤقتة جديدة، حيث تم تثبيت فرحات عباس مجددا ليتولى زمام سلطة الرئاسة رغم الصعوبات التي اعترضنه، أما كريم بلقاسم فعين نائبا للرئيس ووزير الشؤون الخارجية[3]، أما بقية تشكيلة الحكومة المؤقتة فعرضناها في الملحق[4].

وإذا تأملنا في التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة، نجد بأن عدد أعضائها انخفض من 19وزيرإلى13 وزيرا، و تم إلغاء منصب وزير القوات المسلحة، وتعيين لجنة وزارية حربية لتحل محلها وقامت الحكومة المؤقتة الجديدة مباشرة بعد تشكيلها بعدة مهام مثل[1].

([1])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 106.

([2])Saad Dahlab, Opcit, P 124.

([3])عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 446.

([4]) ينظر الملحق رقم 5، ص 136.

- **وضع برنامج عمل للحكومة الجديدة**:لقد تم صياغة برنامج عمل الحكومة المؤقتة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث شمل مجموعة من النقاط أهمها:

- تكثيف العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية من أجل تخفيف الضغط على الولايات وتدويل الحرب، وبالموازاة مع ذلك أوصى المجلس بتصعيد العمل العسكري في فرنسا. واستئناف المؤسسات الاقتصادية الحساسة.

- تخفيف الجهاز الإداري ووضع الإطارات المصرحة تحت تصرف جيش التحرير الوطني[2].

- إنشاء لجنة المحاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني، وعلى تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف في المستوى المصالح الإدارية والدبلوماسية. ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات،العمل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة مع مواصلة المساعي من أجل إنجاح التفاوض مع فرنسا، طبقا لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر[3].مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية، وتجسيد التضامن الإفريقي وإقناع الصين والإتحاد السوفيتي بضرورة تقديم المعونة التقنية. وإرسال المتطوعين لمساعدة جبهة التحرير الوطني على نسف خط موريس الذي صار يشكل سدادة منيعة يخشى أن تتحول إلى مخنقة لجيش التحرير الوطني في الداخل[4].

2) تشكيل هيئة الأركان العامة:بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، طرحت مشكلة جديدة. عندما تم اقتراح إنشاء هيئة أركان عامة في فترة كانت هناك هيئتان، إحداهما في الشرق بقيادة مُحَمَّدي السعيد وأخرى بالغرب بقيادة هواري بومدين[5]. إذا تقرر توحيد قيادة الأركان الشرقية والغربية في هيئة واحدة، سميت هيئة الأركان العامة ووضع على رأسها

([1])سيد علي مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960–1961)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 18.

([2])مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق،ج 2، ص 141.

([3]) المرجع نفسه ، ص 142.

([4])المرجع نفسه، ص 143.

([5])طاهر جبلي،المرجع السابق، ص 222.

هواري بومدين، يساعده علي منجلي[1]، وقائد أحمد[2] والرائد عز الدين[3].بعدما كان كل من بوصوف وبن طوبال قد لجأ إلى تعيين مُحَمَّدي السعيد وزيرا للدولة والتسليح في الحكومة المؤقتة، تاركا بذلك المجال لبومدين ليغدوا قائدا للأركان العامة وأعطى إلى جانب ذلك التعيين الحق في اختيار مساعديه[4].

– **المهام التي كلفت بها هذه الهيئة:** لقد كلفت هذه الهيئة بمجموعة من المهام تمثلت في بذل الجهود لفك حصار خط موريس، وتموين ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة بوفرة كبيرة[5].

– **بداية عمل هيئة الأركان وتوسع قوتها:** في 23جانفي1960، استلمت فيه هيئة الأركان وظائفها. حيث تم إعطاؤها صلاحيات واسعة[6]. وستبدأ هيئة الأركان في العمل لصالحها الخاص، بوضعها

([1])**علي منجلي**:ولد العقيد علي منجلي بعزابة –سكيكدة- في 7 ديسمبر 1922م، إلتحق بحزب الشعب سنة 1942م. وسجن إثر نشاطه في حوادث 8 ماي. التحق بجبهة التحرير الوطني غداة أحداث أوت 1955م، وما لبث أن تدرج في المسؤولية وأصبح مسؤول ناحية. وفي ربيع سنة 1958م خرج إلى تونس حيث أصبح من ضباط قوات الحدود البارزين، إختاره العقيد هواري بومدين في فيفري 1960م ليكون بجانبه في هيئة الأركان العامة. بعد الاستقلال أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني وبعد حركة 19 جوان 1965م عين عضوا في مجلس الثورة لكنه انسحب بعد فترة وجيزة. أنظر: سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 231.

([2])**قايد احمد**:ولد المرحوم قايد أحمد المدعو بسليمان في مدينة تيارت، وكان ضابطا ساميا في جيش التحرير الوطني. وقائدا عسكريا ممتازا، اختاره العقيد بومدين ليكون بجانبه ضمن قيادة الأركان العامة في جيش التحرير الوطني. ظل وفيا لهيئة الأركان العامة إلى ما بعد الاستقلال. حيث عين وزيرا للسياحة في حكومة الاستقلال الأولى. بعد 19 جوان 1965م عين وزيرا للمالية والتخطيط، وفي شهر ديسمبر 1967م عين مسؤولا على جهاز الحزب. إلى أن تمت إقالته من مهامه يوم 20 ديسمبر 1972م، حيث غادر الجزائر وإستقر بالمغرب، إلى أن توفي هناك يوم 6 مارس 1978م. أنظر: سعد بن بشير العمامرة، المرجع نفسه، ص 232.

([3])**الرائد عز الدين**:رائد في جيش التحرير، انظم إلى الثورة عام 1955م، أصبح رائدا في جيش التحرير الوطني سنة 1958م، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين (1959-1962)م، وعضوا بهيئة الأركان 1960م، ثم مسؤولا بمنطقة الجزائر الحرة في جويلية 1962م. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 210.

([4])الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 222.

([5])زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 69.

([6])مُحَمَّد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 217.

على الحدود قوة منشطة مطيعة ومهيكلة وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، كما أن كل إمكانيات الحرب وضعت تحت تصرف هذه الهيئة. وهي بذلك تضم جهازا كاملا في الميدان الحقيقي للحرب، مشكل من ثلاثة وعشرون فيلقا ترابط بالحدود أي حوالي ثلاثة وعشرون ألف جندي. بالإضافة إلى خمس كتاتيب ثقيلة[1]. وتحت تصرفه كل المصالح المعتمدية العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري، الإشارة، مركز الترانزيت والتدريب...[2]. حيث يصف علي الكافي هذا الجيش بأنه جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلب تفوقه وسيادته.

– بوادر الخلاف بين هيئة الأركان والباءات الثلاثة: وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان لإعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد مُحَّد العموري، واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق. وحزت هذه التدابير في نفس الباءات الذين اعتبروا ذلك تحديا لهم، فلجئوا إلى المناورة واستصدروا من الحكومة أمرا لقيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن، للإشراف على سير المعركة[3].وجاء القرار كالآتي: إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر في نفس الدورة، عودة ضباط جيش التحرير الوطني إلى داخل الوطن.معنى ذلك أن قيادة الأركان يجب أن تغادر الأراضي التونسية، إذا كانت تريد الإشراف الفعلي على سائر الولايات. وتنفيذا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أمرا صارما يقضي بأن يكون يوم 31 مارس 1961م هو آخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية والغربية[4].

3– إنشاء اللجنة الوزارية:من بين أهم القرارات المتخذة في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، هو إلغاء وزارة القوات المسلحة، وتعويضها بلجنة وزارية مكونة من ثلاثة وزراء هم: (كريم

(1) علي الكافي، المصدر السابق، ص 258.

(2) مُحَّد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 219.

(3) مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 242.

(4) مُحَّد العربي الزبيري، عشية وقف إطلاق النار في الجزائر، ص 23.

بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف) الذين أسندت لهم مهمة الإشراف على جيش التحرير الوطني[1].

وذلك بإعادة تنظيم الجيش، بما فيه الوحدات العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية. وكانت تعتمد في أعمالها على هيئة الأركان بقيادة بومدين[2]. حيث كان الهدف من هذه اللجنة هو توحيد جيش للتحرير الوطني تحت قيادة مركزية موحدة[3].

لكن ما لبثت تلك اللجنة حتى وجدت نفسها منزوعة السلطة عن الشؤون العسكرية التابعة للمجلس العام لأركان الحرب. وقد بدأ نفوذ الباءات الثلاثة يتقلص إبتداءا من تلك الفترة[4].

المبحث الثاني: العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة :

بعد أن تم تشكيل كل من هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، وتم إقصاء الثلاثي (كريم، بوصوف وبن طوبال) في دور لجنة وزارية مشرفة على هيئة الأركان العامة. وهنا بدأ يظهر نوع من الصراع الجديد، بين جيلين جيل العسكريين القدامى، وجيل العسكريين الجدد بقيادة بومدين. مما سيؤدي إلى تأزم العلاقات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، وهذا بمعية الثلاثي المذكور.

آ) بداية التصادم بين الطرفين واستقالة هيئة الأركان: كان من المفروض أن تكون قيادة هيئة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب. لكن هذه اللجنة لم تمارس سلطتها كما سبق الذكر، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة الأركان العامة هذه الوضعية لتدعم نفسها. حيث تمكنت من تشكيل قوة

([1])محمد العربي الزبيري، عشية وقف إطلاق النار في الجزائر، المرجع السابق، ص 24.

([2])عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 447.

([3])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 43.

([4]) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 114.

عسكرية نشيطة ومهيكلة على الحدود[1]. هذا بعد أن استقر العقيد هواري بومدين بمقر قيادته الجديدة بعد أن ترك بوجده كلا من عبد العزيز بوتفليقة[2] والشريف بلقاسم وأحمد دراية. وبذلك تعتبر نتائج دورة المجلس الوطني للثورة تحولا جديدا في العلاقات بين أجهزة الثورة، تتميز ببروز الحقائق التالية:

- تزايد نفوذ جيش التحرير الوطني بالحدود بقيادة بومدين ومساعديه، وإنشاء هيئة الأركان العامة برئاسته، يعد بمثابة انقلاب داخل المجلس الوطني للثورة ، حيث كان الصراع على أشده بين السياسيين والعسكريين[3].
- تضاءل دور الحكومة المؤقتة، التي عرفت تعديلا في تشكيلتها وتقليص في عدد وزرائها. وأصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة أركان قوية ذات نفوذ في وسط الجيش[4].

1) بروز هيئة الأركان العامة كقوة معارضة: بدأت هيئة الأركان العامة تبدوا كقوة، وتعارض أكثر فأكثر كلا من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبدأ الخلاف مع الأولى عندما تلق الأمر بالسلطة والمسؤولية عن الولايات في الداخل[5].

حيث كانت هيئة الأركان تعتبر أن الولايات تخضع بشكل طبيعي لسلطتها، ومن صلاحيتها ، كونها هي المسؤولة عن تقديم المساعدات إليها ، أما اللجنة الوزارية للحرب فكانت تعتبر أنه لا يمكن لهيئة

([1])إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 95.

([2])**عبد العزيز بوتفليقة:** قيادي بجيش الحدود وبالجبهة الجنوبية، ولد سنة 1935م بمدينة وجدة المغاربية. من أبوين جزائريين، نشأ بوجدة ودرس بها. التحق بصفوف الثورة سنة 1956م في المغرب. وعمل ضابطا بالولاية الخامسة مكلفا بالنشاط السياسي، كلفه هواري بومدين في بداية عام 1960م بفتح جبهة جنوبية في أقصى الصحراء. فوفق في قيادة هذه الجبهة وإنجاح مهامها. في ظل صراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة منذ جويلية 1961م تولى مسؤوليات حساسة منها خلافة الثلاثي المستقيل من هيئة الأركان. كان محل ثقة لدى بومدين لذا كلفه بالمهمات الحساسة. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء...، المرجع السابق، ص 119.

([3])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 130.

([4])المرجع نفسه ، ص 131.

([5])علي الكافي، المصدر السابق، ص 260.

الأركان المقيمة في الخارج، أن تشرف إلا على قوات الحدود. وبناءا على تحريضها قررت الحكومة المؤقتة دخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل 3 مارس 1961[1]. لكن نظرا للمكانة التي كانت تحظى بها هيئة الأركان، والتي استطاعت من خلالها تقليص نفوذ الباءات الثلاثة. فأصبحت هي القوة الفعلية للجيش. خاصة بعدما أصبحت تحظى بالأولوية في تنظيم الجيش وهيكلته[2].

2) **رفض هيئة أركان العامة لقرار دخولها إلى الجزائر:** جاء رد هيئة الأركان مصممة على البقاء بالحدود التونسية. دون الامتثال لأوامر الحكومة المؤقتة، وتحت ضغط هذه الأخيرة خاطر كل من الرائد الزبيري، بن شريف، سواعي، رجاي، العقيد لطفي[3]، الرائد مبارك، باجتياز خط موريس. فلم ينجح غير الثلاثة الأوائل في اجتيازه، بينما سقط عنده الباقون. أما العقيدان علي الكافي والحاج لخضر، والرائدان أوصديق وبن النوي، فاستسلموا بعد عدة محاولات غير مجدية[4].

3) **حادثة الطيار وتأزم الأوضاع:**وفي ظل هذه الأحداث المتوترة، وقع حادث كان هو السبب المباشر لتفجير الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة. إنه حادث الطائرة الفرنسية (ف 84)[5]. في 21 جوان 1960م كانت الطائرة الفرنسية تقوم برحلة استطلاع على الحدود التونسية، فأطلقت المدفعية المضادة للطائرات النار عليها فأسقطتها. في الوقت الذي كانت تحلق فيه فوق مركز تدريب ميلق.Milligue، وهبط تيار بالمظلة وسقط بين يدي جيش التحرير الوطني[6].

([1])محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص 222.

([2])محمد بوحموم، المرجع السابق، ص 16.

([3])**العقيد لطفي** : من مواليد تلمسان في 5 ماي 1934م. بعد أن تلقى التعليم الأولي في مسقط رأسه، سافر إلى وجدة سنة 1948 ليواصل تعليمه الثانوي، إلتحق بصفوف الجيش الوطني في أكتوبر 1955م، وتدرج في الرتب إلى أن أصبح عقيدا بالولاية الخامسة سنة 1958م. فضل الدخول إلى الجزائر بعد إنتهاء أشغال مؤتمر طرابلس، فتم محاصرته من طرف الفرنسيين في إحدى مرتفعات بشار، وخاضت معه معركة قوية استشهد على إقرها يوم 27 مارس 1960م. أنظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 267.

([4])محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 223.

([5]) سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 31.

([6])محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 224.

ولما كان الحادث قد تم في الأراضي التونسية، فقد طالبت حكومة بورقيبة[1] بالتسليم للطيار[2]. لقد طلبت الحكومة المؤقتة إثر هذا الحادث بعد إلحاح الحكومة التونسية تسليم الطيار إلى السلطات التونسية بدون قيد أو شرط، فثارت ثائرة بومدين ومساعديه، لذلك رفضوا الامتثال لأمر الحكومة، لا سيما أن الطائرات الاستكشافية للجيش الفرنسي كانت تخرق يوميا المجال الجوي للتراب التونسي. مسببة أضرارا بالغة بجيش التحرير الوطني[3]. وبسبب رفض تسليم الطيار الأسير تسبب في أزمة دبلوماسية بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية وكان ذلك محك حقيقي بين الطرفين، الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة[4].

– **استقالة هيئة الأركان العامة:** وبعد تأزم الموقف بسبب هذا الرفض جاء ابن طوبال وبوصوف إلى مقر القيادة في غار الدماء. وكانت حجتهم أن الثورة في خطر، وأن الإخوة التونسيون سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد الأركان العامة على الحكومة المؤقتة[5]. وبعد هذا الضغط أذعن في الأخير بومدين لأوامر الحكومة المؤقتة وتم إطلاق سراح الطيار الفرنسي[6]. لكن هذا تسبب في تقديم بومدين بومدين لاستقالته، ثم صحبتها استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة مرفقة برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة وذلك بتاريخ 15جويلية1961[7].

([1])**الحبيب بورقيبة**: زعيم سياسي تونسي، ولد ما بين (1903-1900)م، بمدينة المونستير بعد تلقيه تعليمه الأولي فيها، التحق بالمعهد القادقي، ثم معهد كارنو بتونس العاصمة. كانت بدايته مع الحزب الدستوري القديم 1933م، وبعدها انسحب وأسس الحزب الدستوري الجديد 1934، وقع على وثيقة الاستقلال مع فرنسا في 20 مارس 1956م. حكم ما بين سنتي (1987-1957)م. توفي سنة 2000، عرف بسياسة المراحل أي خذ وطالب. أنظر: لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 287.

([2])محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 225.

([3])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 32.

([4])محمد عباس، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، 2006-2007، ص 106.

([5])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 31.

([6])محمد عباس، فرحات عباس...، المرجع السابق، ص 107.

([7])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 32.

– خلفيات استقالة هيئة الأركان: لقد تضاربت الرؤى فيما يخص هذه الاستقالة، حيث يذهب إبراهيم لونيسي إلى أن الهدف الأساسي من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك بترك الجيش بدون قيادة. وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها[1].

ونفس الفكرة ذهب إليها علي كافي، حيث يقول: ((فقد فجرت هيئة الأركان العامة مشاعرها ونواياها، وبالتالي كشفت عن طموحاتها الواضحة. وشعورا منها تمسك بزمام القوة العسكرية أرادت أن تظهر قوة سياسية مستقلة، لا بد من أن يحسب لها حسابها، وأن تؤخذ بعين الاعتبار))[2]. ويضيف أيضا: ((لقد كشفت المذكرة عن برنامج سياسي حقيقي فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والخارجية، أبعدت نفسها نهائيا عن التعبئة المحيطة. ومن هنا بدأت تعمل لحسابها الخاص)) [3].

بعد هذه الاستقالة، خرج بومدين ومساعدوه إلى ألمانيا، حيث التقوا بعمر بوداود أحد العناصر البارزة في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا. وكاتبوا الزعماء الخمسة لإعلامهم على الوضع، ثم دخلوا إلى المغرب[4].

في ظل تأزم الأمور، ومطالبة ضباط الجيش برجوع أعضاء القيادة المستقيلة. تم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الخاصة، وذلك لإيجاد حل للمشاكل المتأزمة.

ب)دورة أوت 1961م وتأزم العلاقة بين الطرفين:اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، من 9إلى 27 أوت 1961م[5]، كانت المناقشات حامية، ورغم ذلك لم يجد المجلس الوطني للثورة الجزائرية

([1])إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 97.

([2])علي الكافي، المصدر السابق، ص 265.

([3])المصدر نفسه، ص 266.

([4])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 33.

([5])عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار القصبة،ج3،2013، ص 95.

ولو نقطة واحدة محددة في سبيل التدخلات والانتقادات يستطيع حلها[1]. و جاءت هذه الدورة لتعالج وضعيات متأزمة على ثلاث مستويات هي:

- مسألة المفاوضات مع الفرنسيين المعلقة منذ أواخر جويلية إلى أجل مسمى بعد مشكل فصل الصحراء.
- أزمة الحكومة ذاتها، بعد أن عاد كريم بلقاسم إلى خلافة فرحات عباس[2].
- أزمة هيئة الأركان العامة المستقيلة منذ 15جويلية، والتي جاءت بنية إسماع صوتها بقوة[3].

1) ظروف انعقاد هذه الدورة: إن ظروف انعقاد دورة المجلس جاءت عشية احتدام الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، حيث اقتصرت الجلسات الأولى على طرح القضايا الشائكة، وأخذ طابع النقاش يسير بطريقة عفوية نحو اقتناع كل أعضاء المجلس بشلل أجهزة الثورة[4]. حيث بدا واضحا عشية الدورة أن أوضاع الثورة تنظيميا كانت تسير نحو التصدع. وهو ما صرح به بعض المؤتمرين جهارا، وحذروا من مغبة تحويل السجال الكلامي إلى خارج أشغال المجلس، بما يعني انفلات الوضع واللجوء إلى حلول غير شرعية[5].

2)سير جلسات المجلس : وخلال ذلك الاجتماع التاريخي، قام أعضاء هيئة الأركان بإظهار معارضتهم وانتقاداتهم للحكومة المؤقتة على وجه الخصوص الباءات الثلاثة. ثم جاء دور يوسف بن خده[6] تتهجم

([1])سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 34.

([2])مُحَّد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 731.

([3])المرجع نفسه، ص 732.

([4])أحمد مسعود سيد علي، النخبة الثورية وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1956-1962)، **مجلة المعارف**، ع 4، المسيلة، ص 45.

([5])أحمد مسعود سيد علي، النخبة الثورية...، المرجع السابق، ص 46.

([6])**يوسف بن خدة**:ولد في البليدة عام 1922م، والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح سكرتيره العام بعد بعد مؤتمر أفريل 1953م، التحق بجبهة التحرير عام 1955م وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)م، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1957)م، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958م، وأخيرا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أقصي من الساحة السياسية إبتداءا من سنة 1962م. أنظر: مُحَّد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**،تر:نجيب عياد،موفم للنشر،1994، ص 183.

على فرحات عباس والحكومة المؤقتة، وطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة. كما أظهر موافقته على أحد مطالب هيئة الأركان المتمثلة في توحيد الجيش في الداخل وفي الحدود، تحت قيادة هواري بومدين ومساعديه[1].

3) القرارات المنبثقة عن هذه الدورة: لقد خلص الاجتماع إلى مجموعة من القرارات تمحورت حول الجانب القيادي بالخصوص:

– اقتراح إنشاء حكومة مصغرة: القرار الأول كان حول إنشاء الحكومة المصغرة، وهي ما أصبح يصطلح عليه –المكتب السياسي– حيث خلص الاجتماع إلى تعيين لجنة رباعية أوكلت لها مهمة دراسة طبيعة هذه الهيئة الجديدة وصلاحيتها وعلاقاتها بباقي أجهزة الثورة بالخارج[2]، لقد لقي هذا الطرح معارضة شديدة لكل من بن طوبال وكريم بلقاسم، واعتبرا هذا الأمر غير واقعيا.وأمام هذا الانسداد صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الأخير بالإبقاء على أجهزة الثورة، ومراعاة الصف الثوري والظروف التي تمر بها الثورة، وبتوسيع صلاحيات مكتب المجلس الوطني وأعضائه[3].

– صياغة وتشكيل حكومة مؤقتة: كذلك أسفرت هذه الدورة على إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة، حيث تقدم كريم بلقاسم الذي أخذ التجربة من تشكيل ثاني حكومة للجمهورية الجزائرية. وصرح للكل أنه سينسحب علانية من الحكومة المؤقتة، إذا ما أعيد تعيين فرحات عباس للرئاسة، استوجب الأمر رئيسا آخر[4]. وفي حقيقة الأمر أن هذا الأخير كان يطمح لتعيينه في مكان فرحات عباس كرئيس للحكومة المؤقتة، غير أن بوصوف وبن طوبال اعترضا على ذلك، بدعوى أن هذا يخلق مصادمات مع الحكومة المؤقتة وهيئه الأركان[5]. وفي الأخير تم تعيين بن يوسف بن خده رئيسا

([1])سالمي مختار، **إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1962–1954)**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، علوم في التاريخ، المسيلة، 2018–2019، ص (183–182).

([2])أحمد مسعود سيد علي، النخبة الثورية...، المرجع السابق، ص 57.

([3])سالمي مختار، المرجع السابق، ص (187–185).

([4])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 135.

([5])سالمي مختار، المرجع السابق، ص 187.

للحكومة الجديدة، بعد المواقف التي أبداها خلال هذا الاجتماع، بالإضافة منصب وزارة المالية. وبقي أعضاء الوزارة السابقة محافظين على مناصبهم فيما عدا تعيين مُحَمَّد بوضياف نائبا لرئيس الحكومة ، بناءا على اقتراح السياسيين، بهدف وضعه في مستوى واحد مع أحمد بن بله بأمل فتح المجال للمناقشة فيما بينهما[1].

أما عن كريم بلقاسم، فإن المجلس الوطني للثورة قد أبقاه نائبا للرئيس، وعوضه عن الخارجية بوزارة الداخلية التي تركها لخضر بن طوبال ليتولى منصب وزير الدولة[2].

– حل المشاكل المتعلقة بهيئة الأركان: أما فيما يخص هيئه الأركان العامة، فقد قام المجلس الوطني للثورة بدراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج والداخل، وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها وأوصاها بمضاعفه الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه، قصد تمكينها من الاستجابة للمرحلة الثالثة من الثورة[3].

هذه الدورة كانت انتصارا لقياده الأركان، اذ تمت المصادقة بالإجماع على استبدال فرحات عباس بن خده بسهولة، وأبقي كريم بلقاسم نائبا للرئيس، كما ألغيت اللجنة الوزارية للحرب التي لم تعد تملك أي سلطة على جيش الحدود وقيادته[4]. لكن هيئة الأركان اعتبرت نفسها حققت نصرا غير مكتملا، فبمجرد الإعلان عن هذه التشكيلة داخل المجلس عبرت عن استنكارها، وغادرت الاجتماع لأنها كانت تطمح إلى توحيد جيش الحدود بالولايات ضمن قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني. متميزة عن الحكومة المؤقتة ومقيمة عند الحدود[5].

([1])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 135.

([2])مُحَمَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 163.

([3])المرجع نفسه، ص 164.

([4])سالمي مختار، المرجع السابق، ص 188.

([5])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 185.

لقد فوجئت هيئة الأركان بمناورة خصومها، واعتبرت أن بن خده قد خدعها، والأكثر من ذلك أنه كان عليها أن تواجه أيضا مبادرة أحد أعضائها الرائد عز الدين، الذي اقترح عودة قيادة الجيش إلى الجزائر[1].

ج)حكومة بن خده واستمرار الصراع:لقد انفتحت جولة ثانيه من الصراع بين الطرفين، بعد انتهاء إشغال مؤتمر أوت 1961م، حيث انطلقت منذ شهر سبتمبر 1961م، عندما حاول بن خده تجزئة قيادة الجيش إلى قيادتين، واحدة بمراكش والأخرى بتونس. ولكنها فشلت أمام معارضة ضباط الجيش الذين وقعوا على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئه الأركان[2].

1)الحكومة المؤقتة تسد الطريق أمام هيئة الأركان:بهذا أدركت الحكومة المؤقتة أنها غير قادرة على أن تفرض نفسها أمام قيادة الأركان، فغيرت من طريقتها. إذ في 27 سبتمبر 1961م أمرت كل الولايات أن توقف كل الاتصالات مع قيادة الأركان، وفي الوقت نفسه حاول بن خدة تكسير وحدة الضباط، فنصبت قيادة جديدة على رأسها النقيب موسى بن أحمد، ودعته إلى إثارة معسكر الدار البيضاء على الهيئة، كما اتهم رئيس الحكومة القيادة أنها مسؤولة عن الانسداد وأنها رافضة للسلم[3].

2)عجز الحكومة المؤقتة أمام هيئة الأركان: وفي نوفمبر لم تستطع الحكومة أن تفرض سيطرتها على الجيش، وهذه الأزمة دخلت شهرها الثالث. وبهذا رأى أعضاء هيئة الأركان أنهم حققوا النصر، فعادوا من ألمانيا إلى تونس. حيث رجع علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين[4]. وبعد هذا وقعت حادثه مكنت قياده الأركان من الهجوم مجددا على الحكومة المؤقتة، وتمثلت الحادثة في أن النقيب

([1])محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص 237.

([2]) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 47.

([3]) محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص 238.

([4])صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب، الجزائر، 2009، ص 508.

موسى بن أحمد وافق على طلب الحكومة. ولكن بعد فوات الأوان وعودة القيادة إلى مقرها بغار الدماء، إذ تمكنت من اعتقال القائمين بالتمرد بالمغرب عليها وهو أحمد وأنصاره[1].

كما حاول بن خده استماله قادة ولايات الداخل إلى جانبه، فرقى كل من محند والحاج والطاهر الزبيري إلى عقداء، بعدما كانوا مجرد قادة ولايات مؤقتين فقط. فأشعل بن خده بتصرفه هذا فتيل الصراع بين جيش الحدود وولايات الداخل، الذي نشب في أزمة صيف 1962م[2].

وأمام هذا التصدع القائم، قررت الحكومة المؤقتة توقيف الصراع. وهذا حتى لا تؤثر على المفاوضات القائمة، حيث يقول بن خده في هذا الصدد: ((ورثت عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش، الذي كان على رأسه العقيد هواري بومدين وكان من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت بلوقران في جويليه1961. وذلك لتقديم صورة موحدة عن جبهة التحرير الوطني)) [3].

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية :

بعيدا عن الصراع القائم بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، تم الوصول إلى حل وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا. وفي الطريق إلى تأسيس حكومة جزائرية مستقلة، طغت النزاعات والخصومات التي تراكمت على طول فترة الصراع المسلح، وانبثقت فجأة وظهرت على السطح، كادت أن تقود الجزائر إلى الطريق المسدود لولا حكمة بعض رجالها.

آ)وقف إطلاق النار ، والنتائج المترتبة عنه : تعد عملية وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي، أهم حدث في تاريخ الثورة الجزائرية ، رغم ما ترتب عنه من.

([1])المرجع نفسه، ص 509.

([2])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 47.

([3])يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية إيفيان**، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 27.

1)استئناف المفاوضات ووقف القتال: اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م، لدراسة نص اتفاقية أيفيان في كل جزئياتها[1].

لقد صادق المجتمعون بالإجماع على الاتفاق يوم 28 فيفري 1962م، باعتبار أنه أفضل ما يمكن الحصول عليه حاليا من فرنسا، وفوض مجلس الحكومة بن خده للدخول في المفاوضات التكميلية لإنهاء القضية[2]. حيث امتنع عن التصويت أعضاء قيادة الأركان العامة معتبرين أن الاتفاقيات كانت تتضمن تنازلات من الحكومة المؤقتة للطرف الفرنسي. وما لم يهضمه هؤلاء الممتنعين هو القول بمبدأ الاستفتاء[3]. أما عن السجناء الخمسة فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات، حيث بعثوا إلى بن خده بوكالة تحول له حق التصويت باسمه[4].

-مفاوضات أيفيان: افتتحت المفاوضات يوم 7 مارس بصفة رسمية، وكان كريم بلقاسم يرأس الوفد الجزائري للمفاوضات[5]. وفي يوم 18 مارس وفي تمام الساعة الخامسة مساءا، تم التوقيع على الاتفاقية وانتهت المفاوضات. وتم الإعلان عن وقف إطلاق النار، لتضع حدا لحرب دامت سبع سنوات[6]. وكان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية[7].

-بنود اتفاقية أيفيان: وفي الأخير خلصت هذه المفاوضات بالاتفاق على:

- الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية وحق الشعب في تقرير المصير.
- الاعتراف بوحدة التراب الجزائري واستقلاله.

([1])المصدر نفسه، ص 27.

([2])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 553.

([3])مصطفى مراردة، المرجع السابق، ص 247.

([4])يوسف بن خدة، حرب التحرير...، المصدر السابق، ص28

([5])أوليفيي لونغ، **الملف السري –إتفاقية إيفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تق: ماركس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 153.

([6]) المصدر نفسه، ص 157.

([7])يوسف بن خدة، حرب التحرير...، المصدر السابق، ص 58.

– اعتماد سياسة التعاون بين الجزائر وفرنسا[1].

– تحديد مدة المرحلة الانتقالية المقدرة بستة أشهر، وجاري بذل محاولات لجعلها أربعة أشهر. يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء كما يشرف على الحكم خلال هذه الفترة لجنة تنفيذية.

– كما اتفقوا على أنه بمجرد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الاتفاق، يتم الإفراج على كل المساجين من بينهم الزعماء الخمسة[2].

– الإعلان عن وقف النار: وعشية الاتفاق قام رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خده بتوجيه نداء إلى الشعب عبر الإذاعة وجاء فيه ((بعد عدة أشهر من المفاوضات الصعبة تم التوصل إلى اتفاق عام في مؤتمر أيفيان من الوفد الخارجي والوفد الفرنسي، وبهذه المناسبة تعلن الحكومة المؤقتة الجزائرية المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقف القتال في كافة أنحاء التراب الوطني. إبتداءا من يوم الاثنين13 مارس 1962م على الساعة التاسعة ليلا..))[3].

لقد اعتبر بن خده أن الوصول إلى اتفاق مع فرنسا، وإعلان وقف إطلاق النار بمثابة نصر للجزائريين، وذلك بالحصول على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وسيادتهم. بعدما كانت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[4].

2)خروج المساجين الخمسة وتقاربهم مع هيئة الأركان:في صبيحة يوم 18 مارس 1962م، تم إطلاق سراح السجناء بن بله ورفقائه الأربعة، وتم انتقالهم إلى سويسرا[5].

حيث تكلفت الحكومة المصرية وجهاز مخابراتها بعملية وصول هؤلاء القادة إلى القاهرة، وذلك تجنبا لأي عمل إرهابي يصدر من منظمة الجيش السري الفرنسي[1] ضدهم[2].

([1])سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1960–1962)**، دار المعرفة، الجزائر، 1994، ص 144.

([2])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 542.

([3])بسام العسلي، **أيام الجزائر الخالدة**، دار النفائس، ط 1، بيروت، 1984، ص 214.

([4])(Ben Youcef Ben Khedda , Op-cit, P 75.

([5])أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 157.

– **تقارب القادة الخمسة وهيئة الأركان:** لقد بادرت هيئة الأركان هي الأولى في حدوث هذا التقارب حيث اتصلت بالقادة الخمسة بعد وصولهم إلى المغرب الأقصى، وفي ذلك يروي مصطفى مراردة في مذكراته: ((قد ذهبت إليهم رفقة بومدين والحاج لخضر وعلي منجلي، بالمغرب حيث التقينا ببن بله وشرحنا له الوضعية التي كانت في البلاد وحالة الشعب وما إلى ذلك. كما شرحنا له المشاكل التي كانت موجودة، وطلبنا منه أن يعمل مع بقية القادة لإخراجنا من المشكلات والخلافات التي كانت عالقة)) [3].

ومن هنا بدأ التقارب بين هيئة الأركان العامة والزعماء الخمسة حيث أن هذه الفترة كانت هيئة الأركان تبحث في نفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم الشروط الشرعية، بمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها في بعض الولايات[4].

– **غاية هيئة الأركان من وراء هذا التقارب:** لقد بدى واضحا الهدف من وراء سعي هيئة الأركان لكسب القادة الخمسة إلى صفها، وهذا حتى تبحث على الطريقة الشرعية لاستلام السلطة ، ولكي يتمكن جيش الحدود بقيادة بومدين ، من استلام السلطة ، يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر هي؛ القوة العسكرية ، الغطاء الإيديولوجي والشرعية التاريخية، فبالنسبة للنقطتين الأولى والثانية فهي تتوفر لدى بومدين، لكن ما يفتقده هو الشرعية التاريخية، فلو استولى على السلطة مباشرة، فستعتبر عملية انقلابية[5].

([1])**منظمة الجيش السري**:كانت الذراع الأيمن السري لتحالف هجين يتألف من عسكريين أنصار الجزائر الفرنسية، ومن معمرين ومن الأقدام السوداء. ظهرت خلال الأشهر الأخيرة من حرب التحرير الوطني. إن الإعتداءات الإرهابية المرتكبة من قبل هذا التنظيم سواء في الجزائر أو في فرنسا خلال سنتي (1961-1962)م، صعبت من مفاوضات إيفيان حول الإستقلال. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 352.

([2])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 554.

([3])مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 250.

([4]) حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية، المرجع السابق، ص 121.

([5])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 53.

فقد بدأت اتصالات بومدين قبل خروج الخمسة من السجن. حيث فكر بداية بشخصية بوضياف، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة في اتصال أولي ، ولكن بعد عودة مرسله قرر استعمال بن بلة، فهو يعرف أنه بدون ثقل سياسي خلاف بوضياف الرجل القوي الصارم في مبادئه[1].

كذلك أن بله كان يتفق مع هيئة الأركان حول كيفية حل الأزمة عن طريق تبني برنامج، وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[2]. كذلك تصريح بن بله للرئيس المصري حين أكد له عن نيته في الاعتماد على قوات الحدود للسيطرة على الداخل وإزاحة خصومه السياسيين[3].

-رد فعل الحكومة المؤقتة: حتى تضمن الحكومة المؤقتة أحقيتها في الاستحواذ على السلطة، ركزت في سياستها على مجموعة من النقاط أهمها:

- احترام اتفاقية أيفيان المبرمة مع فرنسا.
- الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استعمال جبهة التحرير الوطني.
- عدم استدعاء المجلس الوطني لعقد اجتماع، حتى لا تكثر المناقشات في هذه الفترة الحساسة التي تمر بها الثورة[4].

كما سعت الحكومة المؤقتة في سياستها إلى فرض سيطرتها على العاصمة، حيث يذكر لخضر بورقعة أنه ليلة إعلان وقف النار، جاءت جماعة من المجاهدين قادة من تونس، وقد كان معهم قرار من الرئيس بن خده يخول لهم مسؤولية الإشراف على منطقة الجزائر، بعد تم فصلها عن الولاية الرابعة[5].

([1])علي الكافي، المصدر السابق، ص 282.

([2])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 122.

([3])فتحي الديب، المصدر السابق، ص 581.

([4])عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 504.

([5])لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الأمة، ط 2، الجزائر، 2000، ص 98.

ومع تزايد الصراع وتأزم الأوضاع جاءت الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء من قبل بن خدة لدراسة مشاكل انتقال السلطة التي لا يمكن أن تنتظر. وقد تدعم موقفه هذا بدعوة آيت أحمد أيضا لانعقاد المجلس الوطني للثورة. فكان لهم ذلك في 27 ماي بطرابلس[1].

ب) مؤتمر طرابلس 28مايو ، 05 جوان 1962م وانعكاساته :والذي عقد خلال عقد خلال المرحلة الانتقالية ، وتتمثل مجرياته ، وانعكاساته فيما يلي:

1) مجريات دورة مايو ،جوان 1962:انعقدت الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس[2] في الفترة الزمنية ما بين 27مايو و5جوان 1962م[3]، حيث تشكل المكتب المكلف بالمناقشة من مُحَمَّد بن يحي رئيسا وعمر بوداوود وعلي الكافي مساعدين له كما حضره وزراء الحكومة المؤقتة، قادة هيئة الأركان العامة، أعضاء مجالس الولايات وأعضاء فيدرالية تونس والمغرب. وبذلك يكون قد بلغ عددهم 52 عضوا[4].

2)دواعي انعقاد هذا المؤتمر:لقد انعقدت هذا المجلس لجملة من الأسباب يمكن تحديدها من خلال المواضيع الرئيسية التي طرحت على جدول الأعمال حيث تضمنت المصادقة على برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، وتعيين فريق قيادي جديد، مكلف بتطبيق هذه الأخيرة[5].

- **صياغة برنامج جديد**:تم تعيين لجنة تحت إشراف أحمد بن بله كلفت بإعداد مشروع برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية للدولة الجزائرية المستقلة وهو ما سيعرف بميثاق طرابلس[1].

([1])مُحَمَّد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 270.

([2])علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62**، دار القصبة، تر: الصادق عماري وأمال فلاح، الجزائر، 2003، ص 14.

([3])عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 3، المرجع السابق، ص 247.

([4])علي هارون، المصدر السابق، ص (17-14).

([5])أوسليم عبد الوهاب، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات، **مجلة الدراسات الافريقية**، ص 155.

يقول سعد دحلب: ((إن تحرير هذا الميثاق قد تم في عجلة من طرف مجموعة من المناضلين، ولم يناقش كما كان متفقا عليه. وقد قُبل في جو من التسرع والغموض، نظرا لأن محرري هذا الميثاق كانوا محررين معروفين لا يمكن التشكيك فيهم)) [2].

إن هذا البرنامج جاء غير متكامل كما تجاهل في مضمونه الأرضية السياسية للصومام حيث يقول مُحَمَّد لبجاوي: ((سيكون هذا البرنامج لوحده ناقصا وحتى يكون العمل جديا يجب أن يضاف إليه على الأقل نص أرضية الصومام، لكن خاصة القيام، بإعادة فحص شامل للوضعية، لأن الوثيقتين قد تم تجاوزهما في جزء منهما على الأقل))[3].

رغم اختلاف توجيهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجيهات الاشتراكية التقدمية من جهة أخرى. إلا أن المصادقة كانت بالإجماع على برنامج الحمامات[4]، والذي كان من أهم بنوده:

-وضع الخيارات الأساسية لمرحلة الجزائر المستقلة: والتي من بينها.

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبني سياسة الحزب الواحد ورفع التعددية الحزبية.
- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[5].

- تعيين القيادة الجديدة :بعد المصادقة على ميثاق طرابلس جاء دور مناقشة النقطة الثانية، وهي تعيين قيادة جديدة، والتي أخذت حيزا هاما في المناقشات إلى درجة أنها مثلت جوهر هذه

([1])حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، **مجلة الدراسات الإفريقية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور مُحَمَّد لمين دباغين، الجزائر، ص151.

([2])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 171.

([3])أوسليم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 156.

([4])حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي...، المرجع السابق، ص 152.

([5])عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، المرجع السابق، ص 248.

الأخيرة[1]. حيث أن مسألة تشكيل مكتب سياسي هي التي ستلهب الأهواء[2]. لقد اشتد الخلاف عندما تعلق الأمر بضرورة التوصل إلى صيغة لترشيح أعضاء المكتب السياسي، يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني. وبعد مشادات حادة توصل المجتمعون إلى تكوين لجنة من الأعضاء المشاركين، والتشاور معهم للاتفاق في قائمة أعضاء المكتب السياسي[3].

وفي ليلة 3 جوان، عينت الجمعية لجنة مكلفة بتحديد المهام الخاصة بالمكتب السياسي وتعيين الأشخاص المشكلين له، وقد تضمنت هذه اللجنة كلا من حاج بن علا، مُحَّد بن يحي، عمر بوداود، قاضي (بوبكر)[4]. وبعد أن عملت اللجنة على احترام مبدأ الشرعية وتكذيب توقعات العدو فيما يخص انتشار الفوضى بعد ذهاب فرنسا. تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء[5]. تمثلوا في: ،أحمد بن بله، مُحَّد خيضر رابح بيطاط ، آيت أحمد ، مُحَّد بوضياف ، بن علة الحاج و مُحَّدي السعيد[6].

يبدوا واضحا من القائمة المذكورة أنها ضمت الأعضاء الأحياء من لجبة التسعة، باستثناء كريم بلقاسم الذي لم يفز بعضوية المكتب السياسي. وكان واضحا أن وراء إقصائه تقف القيادة العامة للجيش. كما تمثلت القائمة إقصاء لباقي أعضاء الحكومة المؤقتة، التي لم يحظ حتى رئيسها بن خده بعضوية المكتب السياسي[7].

([1])أوسليم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 158.

([2])سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 478.

([3])علي هارون، المصدر السابق، ص 25.

([4])عامر رخيلة، من توقيع اتفاقية أيفيان إلى إجراء استفتاء تقرير المصير، **مجلة أول نوفمبر**، ع 186، فيفري 2019،

([5])علي الكافي، المصدر السابق، ص 290.

([6])عامر رخيلة،من توقيع اتفاقية ...، المرجع السابق، ص 12.

([7])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172.

3)رد فعل المناضلين حول القيادة الجديدة: لم يُقبل في البداية هذا المكتب السياسي لأن العديد من المؤتمرين قد رفضوه، ولذا لم يُنتخب من طرف المجلس. وكذا لكون بوضياف وآيت أحمد قد رفضا الانضمام إليه، لأنهما كانا يعارضان بشدة بن بلة[1].

قدم بن خده إقالته من منصب رئيس الحكومة المؤقتة، حتى لا يشكل أي عائق. وقد رفضت بالإجماع[2]. ولما شعر بن خده بأنه أصبح أقلية ترك طرابلس فجأة ليلة 6-7 جوان وعاد إلى تونس. واتجاه هذا الموقف اضطر أعضاء المجلس الوطني إلى وقف أعمالهم، بعد أن كتبوا محضرا بالعجز بعدم تكامل النصاب يوم 7 جوان ضد الذي انسحبوا[3].حيث بقي أعضاء المجلس الوطني للثورة بضعة أيام في طرابلس في انتظار التئام الجو لحسم ما كان معلق. إلا أن حسين آيت أحمد غادر في اتجاه سويسرا بعد أسبوع من تعليق الجلسات، أما بوضياف وكريم فغادروا إلى الحدود التونسية في حين ذهب أحمد بن بله ومُحَمَّد خيضر إلى القاهرة[4].

4)تشكل التحالفات ورد فعل ولايات الداخل:

خلال اجتماعات طرابلس بدا واضحا تشكيل تحالفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة، والولايتين الثانية والثالثة، ومنطق الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا. والثاني يتزعمه أحمد بن بله المدعوم من جيش الخارج، والولايتين الأولى والسادسة[5].

– التحالف الأول: الذي تدعمه هيئة الأركان العامة للجيش هذا التحالف إلى استقطاب الولاية الرابعة، حيث أرسلت هيئة أركان كلا من أحمد بن الشريف وقايد أحمد إلى هذه الولاية في محاولة لإقناع مجلسها بشرعيتها باستلام السلطة. لكن رد قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا قرارا في

([1]) سعد دحلب ،المصدر السابق، ص 173.

([2])المصدر نفسه، ص 173.

([3])سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 478.

([4])الطاهر الزبيري،مذكرات اخر االقادة...، المصدر السابق، ص 280.

([5])صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 541.

توقيف أحمد بن شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية بالبليدة. ونفس المصير لقيه قايد أحمد عند انتقاله إلى الولاية الثانية لتنفيذ نفس المهمة[1].

– **التحالف الثاني**: الذي تتزعمه الحكومة المؤقتة فقد كانت لها مساعي مماثلة، من خلال كل من بوضياف وكريم بلقاسم اللذان دخلا الجزائر في 10جوان 1962م، وانتقلا إلى الولاية الثالثة بغية ضمان مساندتها. خاصة بعدما استخدمت تفويضاتها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم[2].

وردا على هذه المساعي، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد، وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات.

5) اجتماع زمورة وتشكيل لجنة ما بين الولايات:

وقع الاجتماع بمنطقة زمورة بسطيف، وحضرته الولايات الثانية، الثالثة والرابعة، المنطقة المستقلة بالعاصمة، فيديرالية فرنسا وفيديرالية تونس والمغرب، ما بين 24–25جوان 1962م[3]. حيث أن قادة الولايات الأولى، الخامسة والسادسة لم يلبوا الدعوة للاجتماع، كما تلقى المجتمعون رسالة مساندة من كل من كريم بلقاسم وبوضياف[4].

– **قرارات الاجتماع**:لاحظ المجتمعون أن الحكومة فقدت هيبتها، وقد ترتب على ذلك تمرد هيئة الأركان العامة، وعليه قرروا تشكيل لجنة التنسيق تستند إليها مهمة إعداد لوائح دمج وحدات جيش

([1])لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 101.

([2]) حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي...، المرجع السابق، ص 157.

([3])جمال بلغري، **تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الجزائرية الحاكمة**، شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2013-2014، ص 18.

([4])عمار رخيلة، من توقيع اتفاقية أيفيان...،المرجع السابق، ص 13.

التحرير المعسكرة عند الحدود في ولايتها الأصلية، وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المكدسة بالخارج[1].

إلى جانب هذه القرارات، قاموا بتوجيه دعوة إلى جميع أعضاء الحكومة للمحافظة على الوحدة الوطنية إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي. كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الإسلامية ووحدة التراب الوطني ، إلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد ، كما قرروا إعلان حالة الطوارئ على كامل الأراضي الوطنية[2].

وعند اختتام الاجتماع، حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة. تضمنت نداء لها بالانضمام إلى هذه اللجنة، بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج والداخل. كما تضمنت كذلك التنديد بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات.

-ردود الفعل ضد هذا الاجتماع: رغم النداءات الداعية إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة ، إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك ساكنا[3]. أما أعضاء الحكومة، فعند إطلاعهم على القرارات وافق معظم الوزراء عليها، في حين كان رد خيضر وبن بله عنيفا، حيث قدم الأول استقالته يوم 28 جوان، ورحل الثاني إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك[4].

ونفس الموقف اتخذته هيئة الأركان، حيث بلغ الأمر بأحد أعضائها أن صرح بأن اجتماع زمورة، وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين[5].

وفي حقيقة الأمر، أن اللجنة بقيت محايدة رغم تدعيم بوضياف وكريم لها. حيث تعهدت الولايات المشكلة لها بأن لا تعترف إلا بحكومة موحدة[1].

([1])حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي...، المرجع السابق، ص 157.

([2])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 134.

([3])علي الكافي، المصدر السابق، ص 171.

([4])(Ben Youcef Ben Khedda , Op-cit, P 23.

([5])صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 563.

6)تطور المواجهة وإقالة هيئة الأركان:

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة، اتخذت هذه الأخيرة جملة من الإجراءات ضد هيئة الأركان تمثلت في:

-يوم 30 جوان 1962م إقالة هيئة الأركان، وذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاثة. والتقليص من رتبهم[2]. كما تضمنت وثيقة الإقالة كذلك، إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات وجنود وضباط جيش التحرير الوطني بالامتثال لقراراتها، وعدم السماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقلابية. أما الجنود فأمرتهم برفع جميع الأوامر الموجهة إليهم من ضباطهم[3].

-كما كلف الرائد موسى بن أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة وأعطى الأمر بإلقاء الأمر على بومدين. لكن هذا الأخير استطاع الإفلات من قبضة بورقيبة الموالي للحكومة المؤقتة، والتجأ إلى مركز بوحمامة. واستطاع بومدين استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه، ولم يتمكن موسى بن أحمد أن يفعل شيء في مواجهة انسياق ضباط وجنود جيش الحدود وراء أوامر بومدين[4].

-حيث أن هيئة الأركان تعتبر هذا التدبير غير قانوني، لأنه أتخذ على يد سلطة هي نفسها غير قانونية، وتستند هذه النظرية إلى أن هيئة الأركان عينت من قبل المجلس الوطني كالحكومة نفسها. ولا تعتبر نفسها ملحقة بهذه في شيء. وأنه لا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عينتها[5].

- كما اعتبرت هيئة الأركان هذا القرار بمثابة تحدي جديد لها من طرف الحكومة التي كانت على خلاف دائم معها. كما أن هذا القرار عزز موقف بن بلة لدى قيادة الأركان الذي جدد مساندته لها

([1])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 135.

([2]) Ben Youcef Ben Khedda , Op-cit, P 23.

([3])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 136.

([4])لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 280.

([5])سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 449.

ضد الحكومة المؤقتة[1]. وفي تصريح لهيئة الأركان العامة يوم 2جويلية1962، أصدرت قرارا لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم، وأن تهيئوا لدخول الجزائر[2]. ومن جهتها سارعت الحكومة المؤقتة إلى دخول الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان، فكان لها ذلك يوم 3جويلية1962 حيث دخل جميع الوزراء ما عدا بن بله وخيضر[3].

ج)تطور المواجهة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة: ويتجلى ذلك من خلال :

1) إجراء الاستفتاء : في الفاتح من شهر جويلية جرى الاستفتاء المقرر في اتفاقية أيفيان حول استقلال الجزائر[4]. إلا أن ذلك الاستفتاء لم يكن ميسرا ولكن نتائجه كانت حاسمة في تأكيد مطلب الاستقلال[5].

ومن أجل هذه العملية تم تشكيل لجنة خاصة، أسندت رئاستها إلى عبد الرحمان فارس وعملت على فتح فروع لها على مستوى كل ولاية[6]. حيث كان السؤال المطروح على الناس هو ، هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962م؟ وكانت النتيجة الرسمية 99,59% لصالح الاستقلال[7].

– إعلان عن الاستقلال: وفي اليوم الثالث أعلن عنه رئيس الهيئة التنفيذية، ورفع العلم الجزائري لأول مرة بعد 132 سنة، وجرت احتفالات رسمية بسيدي فرج بهذا النصر يوم 5 جويلية[8].

([1])عامر رخيلة، من توقيع اتفاقية ...،المرجع السابق، ص 13.

([2])علي هارون، المصدر السابق، ص 83.

([3])حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي...، المرجع السابق، ص 153.

([4])سالمي مختار، المرجع السابق، ص 222.

([5])مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 456.

([6])عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 783.

([7])المرجع نفسه، ص 784.

([8])سعد دحلب، المصدر السابق، ص 174.

2) **دخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر:** وفور الإعلان عن استقلال الجزائر، دخل بن خده أرض الجزائر على رأس حكومة هزيلة نتيجة الصراع الحاد على السلطة مع هيئة الأركان. أعاد إلى الأذهان الصراع السابق بين السياسيين والعسكريين، وبين الداخل والخارج[1]. ووسط البهجة استقبلت الحكومة المؤقتة في مقر عمالة الجزائر، وهناك علق سعد دحلب ((لأول مرة ندخل إلى هذه النيابة من دون أن توضع الأغلال في أيدينا))[2].

3) **دخول هيئة الأركان العامة إلى أرض الوطن:** كما شرعت هيئة الأركان في الدخول بداية من 5 جويلية والانتشار بغرب البلاد وشرقها. واستقرت أول فيالقها بنواحي سوق أهراس تحت قيادة عبد الرزاق بوحارة[3].

4)**سعي بن بله لكسب تأييد الدول الشقيقة:**كان بن بله يسعى إلى كسب تأييد من المصريين وتشويه صورة الحكومة المؤقتة لديهم، حيث استطاع أن يحصل على وعد في تزويده بالسلاح. كما سبق وأن فعل مع الليبيين، حيث تمكن من حجز الأسلحة التي كانت الحكومة المؤقتة تنوي إدخالها إلى أرض الوطن عن طريق ليبيا[4].

وفي هذه الأثناء كانت ريح من الفزع تعصف بالحكومة المؤقتة، التي أحست بأنها خسرت الجولة، فأذعنت باستثناء اثنين من أعضائها هما بوضياف وكريم بلقاسم، اللذان حاولا بعث حركة مقاومة مؤسسة على الجهوية والقبائلية[5].

5)**تحالف تلمسان وتيزي وزو:** ويتمثلان في أنصار قيادة الأركان ، وأنصار الحكومة المؤقتة.

([1]) مُحَمَّد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 844.

([2])علي هارون، المصدر السابق، ص 86.

([3])سالمي مختار، المرجع السابق، ص 223.

([4])أحمد بن بله، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، ص 139.

([5])المصدر نفسه، ص 140.

– **تحالف تلمسان:** بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء على استقلال الجزائر، قام أحمد بن بله بالدعوة إلى اجتماع في مدينة تلمسان بمعية أحمد مدغري. ودخل بن بله تلمسان عبر الحدود المغربية يوم 11جويلية1962م، أين أستقبل في مغنية رفقة مُحَّد خيضر وبومنجل وعثمان قائد الولاية الخامسة وأحمد فرانسيس. والولاية الخامسة كانت تدعم بشكل علني بن بله و بومدين (ما عدا المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب)[1]. حيث كانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوة جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة مُحَّد شعباني[2].

وظل هذا التحالف يستقطب مزيدا من الأنصار والحلفاء إلى صفه، خاصة بانضمام فرحات عباس، ورابح بيطاط ومُحَّد خيضر[3]. وزيادة على هذا التحالف كانت تحظى بدعم من مصر، بتزويد السيد بن بله بالسلاح الثقيل وبالفنيين والتقنيين ودعمه إعلاميا لتحقيق الانتصار وإضعاف خصومه، وفي هذا الزخم تم عقد اجتماع دعا فيه كوادر الحزب، وممثلي الولايات لشرح ما حصل في طرابلس، والطريقة التي غادرت بها الحكومة المؤقتة بعد الهزيمة. وتم نشر ميثاق طرابلس المرحلي وتركيب المكتب السياسي[4].

– **تحالف تيزي وزو:** عندما أعلن المحامي أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان في ندوة صحفية يوم 22جويلية1962م، عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي فإن مُحَّد بوضياف لم يعجبه القرار فأعلن عن استقالته من المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان في مؤتمر طرابلس، وقرر إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو. والتي ضمت كل من: مُحَّد بوضياف، كريم بلقاسم والعقيد محند الحاج[5].

([1])الطاهر الزبيري، مذكرات آخر القادة...، المصدر السابق، ص 282.

([2])رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 62.

([3])الطاهر الزبيري، مذكرات آخر القادة...، المصدر السابق، ص 283.

([4])أحمد بن بله، المصدر السابق، ص 141.

([5]) الطاهر الزبيري، مذكرات آخر القادة...، المصدر السابق، ص 285.

أما حسين آيت أحمد بالرغم من أنه معارض لمجموعة تلمسان، إلا أنه لم يتحالف مع كتلة تيزي وزو. ويرى أنه أحق بالزعامة من بن بله وبوضياف[1]. أما رئيس الحكومة المؤقتة بن خده، فإنه كان أكثرهم تعقلا وحكمة، وفضل عدم التورط في حرب أهلية أضحت وشيكة، وقد وقع العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية أسيرا لدى قوات نائبيه الرائدين العربي بن رجم ورابح بلوصيف. وهو ما جعل مجموعة تيزي وزو أقل تمثيلا مقارنة بمجموعة تلمسان[2].

6)الإعلان عن تشكل المكتب السياسي: كان من الضروري استئناف أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس، والذي لم تكتمل أشغاله.وذلك ابتداء من النقطة التي توقف عندها، وإيجاد حلول رشيدة للمسائل التي تم طرحها[3].

– تأسيس المكتب السياسي: حيث جاء الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20جويلية[4]. حيث كانت هذه الأخيرة معززة بانضمام شخصيات بارزة، أمثال فرحات عباس، أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل. وفضلا عن هذه الشخصيات السياسية، كانت مدعمة عسكريا إلى جانب هيئة الأركان العامة بكل من الرائد عثمان من الولاية الخامسة، العقيد شعباني من الولاية السادسة، والطاهر الزبيري من الولاية الأولى[5].

وفي نهاية الاجتماع، خرجت هذه الجماعة بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب وزراء من مجلس طرابلس، واستقرارهم بالعاصمة. وبعد يومين من هذا الاجتماع انعقد اجتماع آخر بتلمسان صادق خلاله الجميع على تقرير مطول قدمه بومنجل. جاء فيه إعلان المكتب السياسي

([1])المصدر نفسه، ص 286.

([2])سالمي مختار، المرجع السابق، ص 225.

([3])علي هارون، المصدر السابق، ص 97.

([4])صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 569.

([5])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 141.

وتحمل مسؤولياته الوطنية إلى حين عقد مؤتمر وطيني نهاية سنة 1962م. وفي الأخير طالب من الشعب الجزائري ضرورة الالتفاف حوله للمحافظة على الاستقلال الوطني[1].

– ردود الفعل من تأسيس مكتب السياسي: ردود فعل كثيرة حيث اعتبر كريم وبوضياف أن هذا الإعلان نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري[2]. وأعلنا من تيزي وزو على تشكيل لجنة وطنية للدفاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمر وللانتخابات التشريعية[3]. أما بقية أعضاء الحكومة المؤقتة فقد أعلنوا استعدادهم قبول هذا المكتب، شريطة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4]. غير أن الأمور تطورت فيما بعد بتقديم كل من سعد دحلب وآيت أحمد استقالتهما من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[5].

– رد فعل ولايات الداخل حول تأسيس المكتب السياسي: كما كان لهذا الإعلان ردود فعل شتى من جانب الولايات، فقط الولاية الثالثة وقفت موقفا حازما، بينما كان موقف الولاية الرابعة ملتبسا تمليه أهدافها بشأن الجزائر العاصمة[6]. وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة الفترة حالة من الفوضى الداخلية، انتهت بإلقاء القبض على قائدها صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال، وأصبحت قوات الولاية موالية لهيئة الأركان[7].

– تراجع الآراء والقبول بالمكتب السياسي: مع تطور الأحداث، تراجع بوضياف عن موقفه وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي، أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة

([1])المرجع نفسه، ص 142.

([2])حربي محمد، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 295.

([3])زبيحة زيدان حامي، المرجع السابق، ص 158.

([4])حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي...، المرجع السابق، ص 160.

([5])حربي محمد، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 294.

([6])المرجع نفسه، ص 295.

([7])الطاهر الزبيري، مذكرات آخر القادة، المصدر السابق، ص 286.

في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب[1]. نتيجة لهذا الموقف، وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف، كريم، محند الحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط. أفسر عن النتائج الآتية:

-يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.

-تجرى انتخابات المجلس التأسيسي في شهر أوت حوالي ال 27 منه.

-بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي[2].

– استقرار المكتب السياسي بالعاصمة: بعد إبرام هذا الاتفاق استقر المكتب السياسي بالعاصمة ليباشر مهامه، حيث كلف بن بله بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، خيضر بالأمانة العامة للإعلام والمالية، إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات، بوضياف بالعلاقات الخارجية، بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني، مُحَمَّدي السعيد بالتربية والصحة، والحاج بن علة بالشؤون العسكرية. بهذه المهام أصبحت للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا، وهو الأمر الذي مددت فيه الولاية الرابعة[3].

7)الزحف على العاصمة:بعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه، صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية الرابعة التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة منذ 29جويلية وقد اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي. حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها بعدها طالب الرائد حسن الخطيب قائد الولاية ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع، فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك ما دامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة[4].

([1])صالح بلحاج ،المرجع السابق، ص 571.

([2])صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 572.

([3])زبيحة زيدان الحامي، المرجع السابق، ص 161.

([4])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 144.

– **المواجهة بين مجلس الولاية الرابعة والمكتب السياسي:** وقد تطورت المواجهة بين الطرفين ابتداء من 20 أوت، حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة وفي 24 من نفس الشهر، أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيبقيان إلى حين تشكيل دولة جزائرية. منبثقة عن المجلس التأسيسي بشكل قانوني[1].

وفي يوم الغد، أعلن خيضر استحالة قيام المكتب السياسي بمهامه أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصفه[2]. وقد تطورت الأحداث يوم 29 أوت باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، سقط على إثرها العديد من القتلى، الأمر الذي دفع السكان للخروج إلى الشوارع رغم منع التجول، منادين بوقف القتال بين الأخوة تحت شعار " **سبع سنين باراكات**"[3].

– **دخول جيش الحدود إلى العاصمة:** وفي 30 أوت 1962م، تحركت فيالق أربع ولايات عسكرية، مدعمة بجيش الحدود والتي قاربت الأربعين ألف مقاتل حسب خيضر. وكان هذا الجيش مدعما بالأسلحة الثقيلة القادمة من مصر. وتحركت قواته على ثلاث جبهات بمحاصرة الولاية الرابعة والدخول إلى العاصمة. حيث كانت قوات الولاية الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري وزحفت قوات الجنوب بقيادة العقيد شعباني، ومن الجهة الغربية زحفت القوات بقيادة العقيد عثماني[4].

أما العقيد هواري بومدين فاتخذ من فندق في مدينة بوسعادة مقرا لقيادة العمليات. وقاد ياسف سعدي مجموعة من العمليات ضد جنود الولاية الرابعة في العاصمة[5].

([1])حربي محمد، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 302.

([2])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 145.

([3])حربي محمد، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 303.

([4])الطاهر الزبيري، مذكرات آخر القادة...، المصدر السابق، ص 288.

([5])المصدر نفسه ، ص 288.

و استغل الكثير من الخونة الفرصة للانضمام إلى القوى المتصارعة، قدر عددهم حسب بن خدة ب 180 ألف مقاتل جميعهم كانوا سابقا في الجيش الفرنسي، كما التحق بهذه القوة أيضا القوات المحلية المقدرة ب 40 ألف جندي[1].

وبدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعهما فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة، ومن الشرق انتهوا إلى مشارف سيدي عيسى، ومن الغارب حاصروا مداخل مدينة الأصنام[2].

في حين كانت الولاية الرابعة قد وضعت خطة موازية حيث وزعت الأدوار على قيادات الولاية. حيث وضع يوسف بن خروف قواته في منطقة سيدي عيسى، والرائد عمار عسكر في ضواحي الأصنام. أما لخضر بورقعة وقواته عسكر في مناطق عين وسارة[3].

8)تراجع الولاية الرابعة والوصول إلى الاتفاق: وقد جرت معارك حامية بين أبناء الوطن الواحد وسقط أكثر من ألف قتيل، ويوم 13 أوت 1962م توصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينهي الاقتتال ويسمح لقوات بن بلة وبومدين دخول العاصمة، لينصب المكتب السياسي الذي شكله بن بله[4].

وبهذا الاتفاق استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 4 سبتمبر وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار، ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيس المحددة يوم 16 سبتمبر. وحسب علي هارون فإن الاقتتال بقي متواصلا في بعض المناطق والبرواقية حتى مساء يوم 6 سبتمبر. أين

([1])رابح لونيس، المرجع السابق، ص 64.

([2])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 145.

([3])لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 120.

([4])رابح لونيس، المرجع السابق، ص 66.

أعلنت الولاية الرابعة عن انضمام وحداتها إلى جيش الحدود. وفي اليوم التاسع من نفس الشهر دخل هذا الأخير إلى العاصمة، ليتحول إلى الجيش الوطني الشعبي[1]

9)الإعلان عن تأسس الجمهورية الجزائرية برئاسة أحمد بن بله: بعد المصادقة على لائحة المرشحين، افتتحت يوم 25 سبتمبر أول جلسة للمجلس التأسيسي، تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية،حيث انتخب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وفي ليلة 28 سبتمبر تم انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية ب 159 صوت مع غياب 19 عضو، وامتناع عضو واحد التصويت، وبذلك شرع في تشكيل الحكومة الجزائرية[2]. وصار أحمد بن بله رئيسا للحكومة في 29 سبتمبر 1962م، بعد استقالة بن يوسف بن خده ثم أصبح رئيسا للدولة، أما العقيد هواري بومدين فقد أصبح نائبا للرئيس، وتولى وزارة الدفاع إلى جانب رئاسته هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، غير أن الصراع على السلطة لم ينته باستقلال الجزائر وتراجع جماعة تيزي وزو والولاية الرابعة، بل بقي الخطر يهدد وحدة الوطن بسبب استمرار الصراعات بين زعاماته وقياداته السياسية والعسكري[3].

بعدما كانت الأولوية للسياسيين طبقا لأرضية مؤتمر الصومام ،ثم بدأت تتلاشى بداية من مؤتمر القاهرة، والتي سوف تختفي تماماً بظهور معالم سيطرة الرجال العسكريين على المراكز القيادية للثورة .وسيكون هذا بداية من اجتماع العقداء العشرة الذي جاء بعد تأزم الأوضاع ووصول الثورة إلى الطريق المسدود ،كما أن هذا التفوق العسكري سيبرز علانية في المؤتمر المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959م و 18جانفي1960م وهذا بتأسيس هيئة الأركان العامة للجيش وتمركز وحداتها على الحدود التونسية الجزائرية .وكذلك بالمصادقة على قائمة المجلس الوطني لثورة الجزائرية الجديد الذي وضعته مجموعة العشرة ،حيث تكوّن أساسا من الرجال العسكريين و أقصي فيها كل من هو

([1])حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص 146.

([2])احكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية...، المرجع السابق، ص147.

([3])الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قادة أركان جزائري**، الشروق للإعلام والنشر، ط1، الجزائر، 2011، ص 16.

سياسي. من هنا سوف تبدأ المواجهة علانية بين السياسيين و العسكريين،متجسدة في الصراع بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .كما أن هذا الصراع سوف يتمحور أساسا بمن يحوز على السلطة، وحول الحصول على الشرعية لقيادة الجزائر المستقلة. وفي صيف 1962 بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار والإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر ،دخلت القوى المتصارعة أرض الوطن حيث بدا واضحا تفوق هيئة الأركان وحلفائها والتي تمثل الجانب العسكري على من هم سياسيين والمتمثلين أعضاء الحكومة المؤقتة .وبعد صراعات دامية بين أبناء الوطن الواحد ودخول الجيش الحدود إلى العاصمة ،تم الإعلان على تأسيس الجمهورية الجزائرية بقيادة أحمد بن بلة الذي اختارته هيئة الأركان العامة بموجب الشرعية التاريخية التي يحوزها .وبهذا تحققت غاية العسكريين بحصولهم على زمام السلطة ،ووضعها في يد من هو موالي لهم وسهل التحكم فيه و إزاحته وقت ما كانت الظروف مهيئة.

الخاتمة

إن نجاح أي ثورة يتوقف على المبادئ التي يقوم برسمها القادة ، وينفذونها في الميدان . وبما أن المبادئ التي توضع من قبل البشر مهما كانت نزاهتم ، هي وليدة ظروف معينة ، يفرضها الواقع المعاش ، وعلى الهيئة القيادة أن تكيف استراتجياتها ، وأولويات عملها وفقا للمتغيرات الزمانية والمكانية الخاصة بها ، أو بالخصم الذي يحاربها.

ومن خلال دراسة التطور الذي شمل التطور الحاصل في مبدأي الأولويات بين السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية 1954-1962 مبدأ أولوية السياسي على العسكري في الثورة الجزائرية، توصلنا لمجموعة من الحقائق، أو النتائج يمكن صياغتها كالآتي:

-مبدأ الأولويات بين الهيئتين السياسية والعسكرية لم يكن وليد مقررات الصومام ،بل نجد جذوره تمتد إلى ما قبل اندلا ع الثورة التحريرية .و يتجلى هذا في المبادئ المقررة خلال إنشاء المنظمة الخاصة لكنه لم يكن واضحا نظرا لمدى سرعة التحضير لتفجير الثورة ، ومن ثم فإن تلك المبادئ اقتصرت على الجانب النظري دون أن تتجسد في الميدان.

- لقد جاء مؤتمر الصومام للتأكيد على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، و كثيرون هم من يرون بأن هذا المؤتمر جاء لتكريس سيطرة السياسيين، وتهميش الرجال العسكريين. كما أن مؤتمر الصومام أكد على رؤية مبدئية كانت مطروحة في واقع الحركة الوطنية والثورة التحريرية قبل 1956.

حيث أنه منذ الإعلان عن مقررات الصومام، وبالأخص المبادئ التنظيمية التي أقرتها، بدأت الخلافات والصراعات تتجلى حول محور القيادة وطبيعته ، فيما هو سياسي أو عسكري ، وأماكن تواجده . ومن ثم فإن ردود الفعل المختلفة والمتعددة التي جاءت ضد قرارات الصومام، وبالأخص حول المبدأين الشهيرين، ومن ثم فإن المنتقدين لم يركزوا على الجانب التنظيمي والهيكلي للثورة ، بقدر ركزوا على جانب واحد ، هو من يقود الثورة ، هل هم السياسيون أم العسكريون ؟ ولكنهم يبدوا بأنهم تغافلوا على شيء مهم ، وهو أن الرعيل الأول للثورة التحريرية كان يتشكل من قادة الحركة الوطنية ، الذين كانوا سياسيين بالدرجة الأولى قبل أن يصبحوا عقداء عسكريين ، هذا من جهة ومن

جهة ثانية فإن الهدف الاساسي المحدد في بيان أول نوفمبر هو سياسي بالدرجة الأولى ويتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ، وما العمل المسلح إلا وسيلة لذلك.

– وخلافا للصراعات و الأزمة التي سببها الإعلان عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، إلا أن هذا الأخير أضاف على الثورة ما هو ايجابي. حيث انها ازدادت شمولية باستمالة مختلف الشرائح الاجتماعية من (العمال، التجار، الطلبة...) ،بالإضافة إلى انضمام مختلف التيارات الوطنية التي كانت معارضة لها من قبل هذا من الناحية الداخلية. أما فيما يخص الجانب الخارجي، فقد جلب للثورة دعم الدول الأفروآسياوية في مؤتمر بالندونغ، و تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وهذا فيما يتعلق بالجانب الايجابي الذي حققه إقرار أولوية السياسي العسكري.

– في بداية سنة 1957 سوف يتسبب القادة السياسيين في قلب موازين القوى، و ذلك ينقل الحرب إلى المدن. فيما يعرف بمعركة الجزائر، هذه الأخيرة ستثير ثائرة المستعمر، وسوف يسعى للقضاء عليها بجل الطرق. ونتيجة للقمع والضغط الممارس على القادة، و المتمثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام. سوف يضطر هؤلاء القادة إلى مغادرة أرض الوطن ،بعدما فقدوا واحدا من أبرز القادة ألا وهو العربي بن المهيدي.

– بعدما أصبحت القيادة بالخارج، سقط واحد من المبادئ المقررة في الصومام وهو أولوية الداخل على الخارج .ومن هنا كان لزاما على مجلس الثورة الانعقاد، حتى ينظر في الوضع الجديد. وعلى أثره جاء انعقاد مؤتمر القاهرة، وفيه ستتغير مجريات الأمور وهذا ببسط القادة العسكريين سيطرتهم وفرضهم لمبدأ المساواة بين ما هو سياسي و عسكري، وفيه أيضا سيأخذ القادة السياسيين الدور الثانوي في المراحل اللاحقة من الثورة.

– لقد جاء مؤتمر القاهرة لإنهاء الأزمة القيادية التي تولدت عن سوء الفهم والتطبيق لمبادئ الصومام، لكن هذه الأزمة ظهرت مرة أخرى بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، والتي كانت الغلبة فيها للعسكريين. ومن أبرز مظاهر هذه الأزمة، اغتيال السياسي عبان رمضان صانع مبادئ الصومام.

ونتيجة لهذا الاغتيال جاءت أزمة أخرى، نتج عنها توقف أعمال لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة.

– بالرغم من النفوذ القوي للقادة العسكريين في الهيئات العليا للثورة ،إلا أنهم لجؤا إلى السياسيين في رئاسة الحكومة المؤقتة. لكن أمر الحزم في الأمور ظل يد العسكريين، ويتجلى هذا في قضية الاحتكام للعقداء العشرة في أزمة صيف 1959م.

– من خلال اجتماع العقداء العشرة، بدا واضحا سيطرة العسكريين ومدى قوة كلمتهم. ومن خلال هذا الاجتماع تم تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية يتكون أساساً من العسكريين،و التهميش العلني للسياسيين. كما أدى هذا الاجتماع إلى ظهور جيل عسكري جديد سوف يقود هيئة الأركان العامة للجيش الوطني، حيث أن هذه الأخيرة تمثل أهم حدث في تاريخ الثورة الجزائرية.

–مع بروز الجيل الجديد من العسكريين بقيادة الهواري بومدين وفرض سيطرتهم على الساحة، سوف يظهر نوع جديد من الصراع، يمثل كل من الجيل الجديد الصاعد والعسكريين القدامى والمتمثلين في الباءات الثلاثة. والذي بدوره سيكون السبب المباشر في تطور المواجهة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، و يؤدي إلى تأزم الأمور بين الطرفين.

– نظرا للصراعات والمواجهات الكثيرة بين الطرفين، جعلت من الحكومة المؤقتة جهازا ضعيفا. وحتى تتخلص هذه الأخيرة من هذا الضعف، توهمت أن الدخول إلى أرض الوطن ستكون هي الخلاص من جميع المشاكل لكنها اصطدمت بواقع أشد مرارة. حيث وجدت أمامها سلطة جيش الحدود مدعمة من جل ولايات الداخل، بالإضافة إلى سلطة الولاية الرابعة، ورفضها الانطواء تحت أي خط سواء كان عسكريا أو سياسيا.

– خلال مؤتمر طرابلس 1962م، كانت الخلافات أشد حول الشخصية، أكثر من صياغة البرنامج .حيث لم يولوا اهتماما كبيرا لتحرير ميثاق ووضع الأسس لبناء الدولة الجديدة، أكثر من خلافاتهم حول الشخصيات الذين سيتولون القيادة.

–بعد تشكل التحالفات، و وصول الأزمة بين الأطراف المتصارعة إلى الطريق المسدود. إضافة إلى اشتداد الصراع لدرجة إراقة الدماء بين أبناء الوطن الواحد، تمكن القادة العسكريين من السيطرة علي العاصمة ،والشروع في ترتيبات انتخاب رئيس لرئاسة الجزائر المستقلة.

إن اختيار الرئيس لم يكن بالأمر السهل، بل كان يشترط فيه مجموعة من الصفات.وهيأن يكون يحوز على الشرعية التاريخية، و يتمتع بالتأييد الشعبي، بالإضافة إلى شرط الأساسي وهو أن يكون شخصية سهلة التحكم فيها وإزاحتها وقتما تحين الفرصة المناسبة.

الملاحق

الملحق رقم 01:

-صورة تضم اعضاء مجموعة ال22[1]:

([1])هلايلي محمد الصغير، **شاهد على الثورة في الأوراس**،دار القدس العربي، الجزائر، 2012، ص: 59.

الملحق رقم 02:

-صورة تمثل القيادة التاريخية:[1]

حسين أيت أحمد | أحمد بن بلة | محمد خيضر

([1])هلايلي مُحَمَّد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، ص: 61.

-الملحق رقم وثيقة03

اجتماع القاهرة (مؤتمر) 1957

المصدر : C.A.O.M, G.G.A, 3R/455

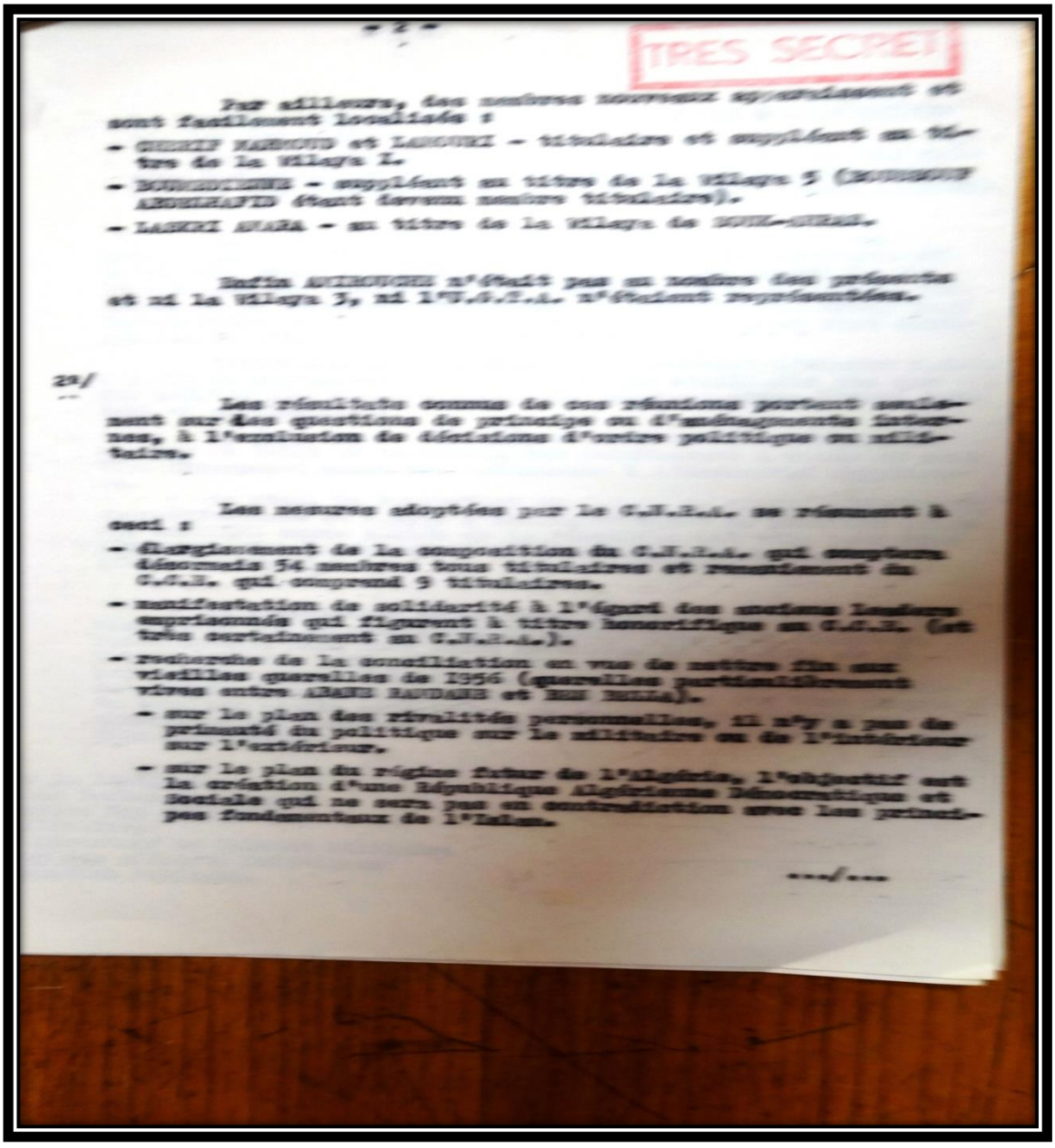

TRES SECRET

- 2 -

Par ailleurs, des membres nouveaux ajoutés et sont fondamentalement localisés :

- CHERIF MAHMOUD et LAROUSSI - titulaires et suppléant au titre de la Wilaya I.
- BOUDIAFINE - suppléant au titre de la Wilaya 5 (BOUDIAF ABDELHAFID étant devenu membre titulaire).
- LAKHDI AHARA - au titre de la Wilaya de SUD-ORANAIS.

Enfin AITHOUHOU n'étant pas au nombre des présents et ni la Wilaya 3, ni l'O.R.C.A. n'étaient représentées.

2°/

Les résultats connus de ces réunions portent seulement sur des questions de principe ou d'enseignements internes, à l'exclusion de décisions d'ordre politique ou militaire.

Les mesures adoptées par le C.N.R.A. se résument à ceci :

- élargissement de la composition du C.N.R.A. qui comptera désormais 54 membres tous titulaires et remplacement du C.C.E. qui comprend 9 titulaires.
- manifestation de solidarité à l'égard des anciens leaders emprisonnés qui figurent à titre honorifique au C.C.E. (et très certainement au C.N.R.A.).
- recherche de la conciliation en vue de mettre fin aux vieilles querelles de 1956 (querelles particulièrement vives entre ABANE RAMDANE et BEN BELLA).
  - sur le plan des rivalités personnelles, il n'y a pas de primauté de politique sur le militaire ou de l'intérieur sur l'extérieur.
  - sur le plan du régime futur de l'Algérie, l'objectif est la création d'une République Algérienne Démocratique et Sociale qui ne sera pas en contradiction avec les principes fondamentaux de l'Islam.

.../...

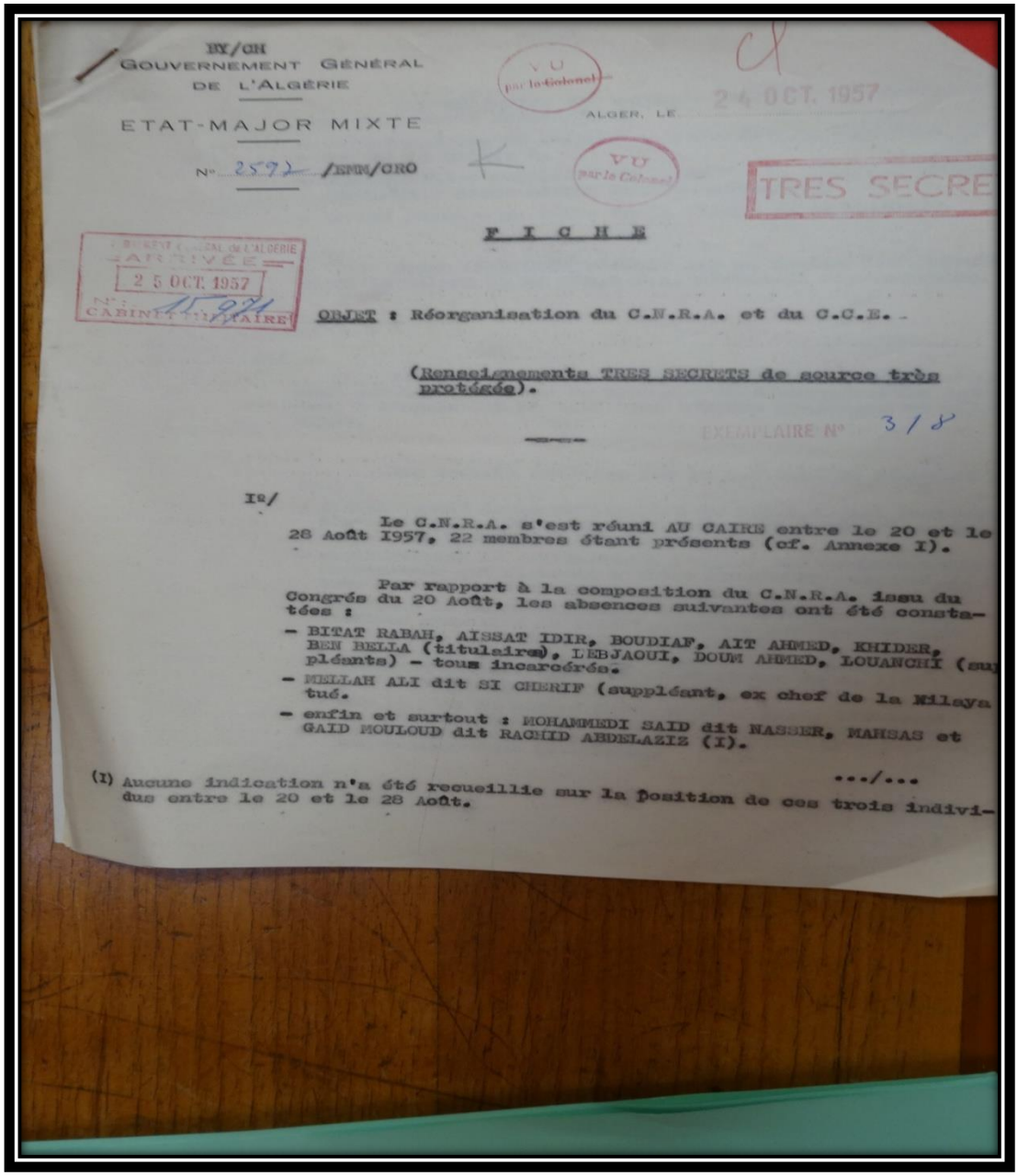

EM/CH
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ETAT-MAJOR MIXTE

N° 2592 /EMM/CRO

VU par le Colonel

ALGER, LE 24 OCT. 1957

VU par le Colonel

TRES SECRET

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
ARRIVÉE
25 OCT. 1957
N°
CABINET MILITAIRE

F I C H E

OBJET : Réorganisation du C.N.R.A. et du C.C.E.

(Renseignements TRES SECRETS de source très protégée).

EXEMPLAIRE N° 3 / 8

Ie/

Le C.N.R.A. s'est réuni AU CAIRE entre le 20 et le 28 Août I957, 22 membres étant présents (cf. Annexe I).

Par rapport à la composition du C.N.R.A. issu du Congrès du 20 Août, les absences suivantes ont été constatées :

- BITAT RABAH, AISSAT IDIR, BOUDIAF, AIT AHMED, KHIDER, BEN BELLA (titulaires), LEBJAOUI, DOUM AHMED, LOUANCHI (suppléants) - tous incarcérés.
- MELLAH ALI dit SI CHERIF (suppléant, ex chef de la Wilaya tué.
- enfin et surtout : MOHAMMEDI SAID dit NASSER, MANSAS et GAID MOULOUD dit RACHID ABDELAZIZ (I).

.../...

(I) Aucune indication n'a été recueillie sur la position de ces trois individus entre le 20 et le 28 Août.

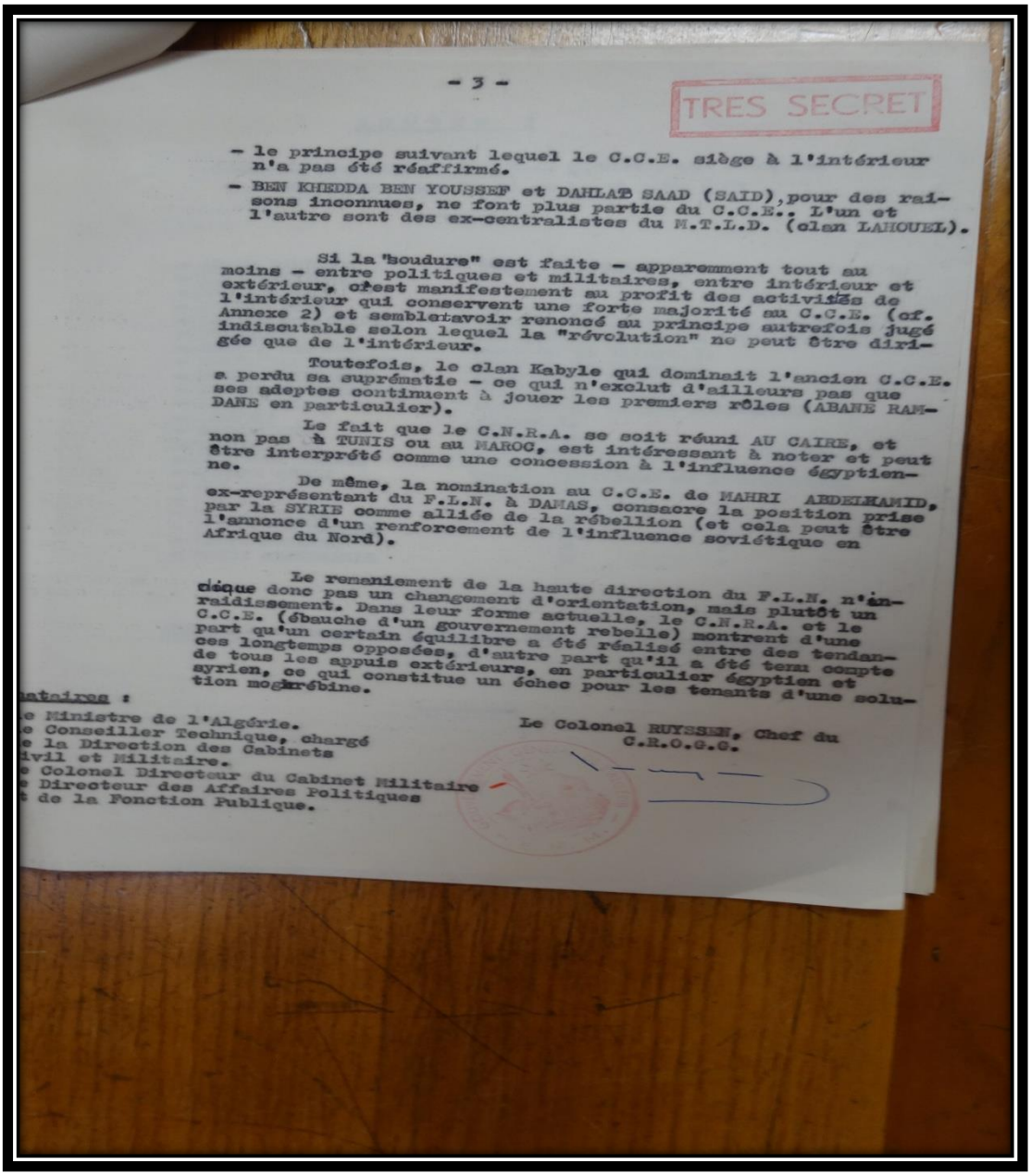

- 3 -

TRES SECRET

- le principe suivant lequel le C.C.E. siège à l'intérieur n'a pas été réaffirmé.

- BEN KHEDDA BEN YOUSSEF et DAHLAB SAAD (SAID), pour des raisons inconnues, ne font plus partie du C.C.E.. L'un et l'autre sont des ex-centralistes du M.T.L.D. (clan LAHOUEL).

Si la "soudure" est faite - apparemment tout au moins - entre politiques et militaires, entre intérieur et extérieur, c'est manifestement au profit des activités de l'intérieur qui conservent une forte majorité au C.C.E. (cf. Annexe 2) et semblent avoir renoncé au principe autrefois jugé indiscutable selon lequel la "révolution" ne peut être dirigée que de l'intérieur.

Toutefois, le clan Kabyle qui dominait l'ancien C.C.E. a perdu sa suprématie - ce qui n'exclut d'ailleurs pas que ses adeptes continuent à jouer les premiers rôles (ABANE RAMDANE en particulier).

Le fait que le C.N.R.A. se soit réuni AU CAIRE, et non pas à TUNIS ou au MAROC, est intéressant à noter et peut être interprété comme une concession à l'influence égyptienne.

De même, la nomination au C.C.E. de MAHRI ABDELHAMID, ex-représentant du F.L.N. à DAMAS, consacre la position prise par la SYRIE comme alliée de la rébellion (et cela peut être l'annonce d'un renforcement de l'influence soviétique en Afrique du Nord).

Le remaniement de la haute direction du F.L.N. n'indique donc pas un changement d'orientation, mais plutôt un raidissement. Dans leur forme actuelle, le C.N.R.A. et le C.C.E. (ébauche d'un gouvernement rebelle) montrent d'une part qu'un certain équilibre a été réalisé entre des tendances longtemps opposées, d'autre part qu'il a été tenu compte de tous les appuis extérieurs, en particulier égyptien et syrien, ce qui constitue un échec pour les tenants d'une solution maghrébine.

Le Colonel RUYSSEN, Chef du C.R.O.G.C.

ataires :

e Ministre de l'Algérie.
e Conseiller Technique, chargé
e la Direction des Cabinets
ivil et Militaire.
e Colonel Directeur du Cabinet Militaire
e Directeur des Affaires Politiques
t de la Fonction Publique.

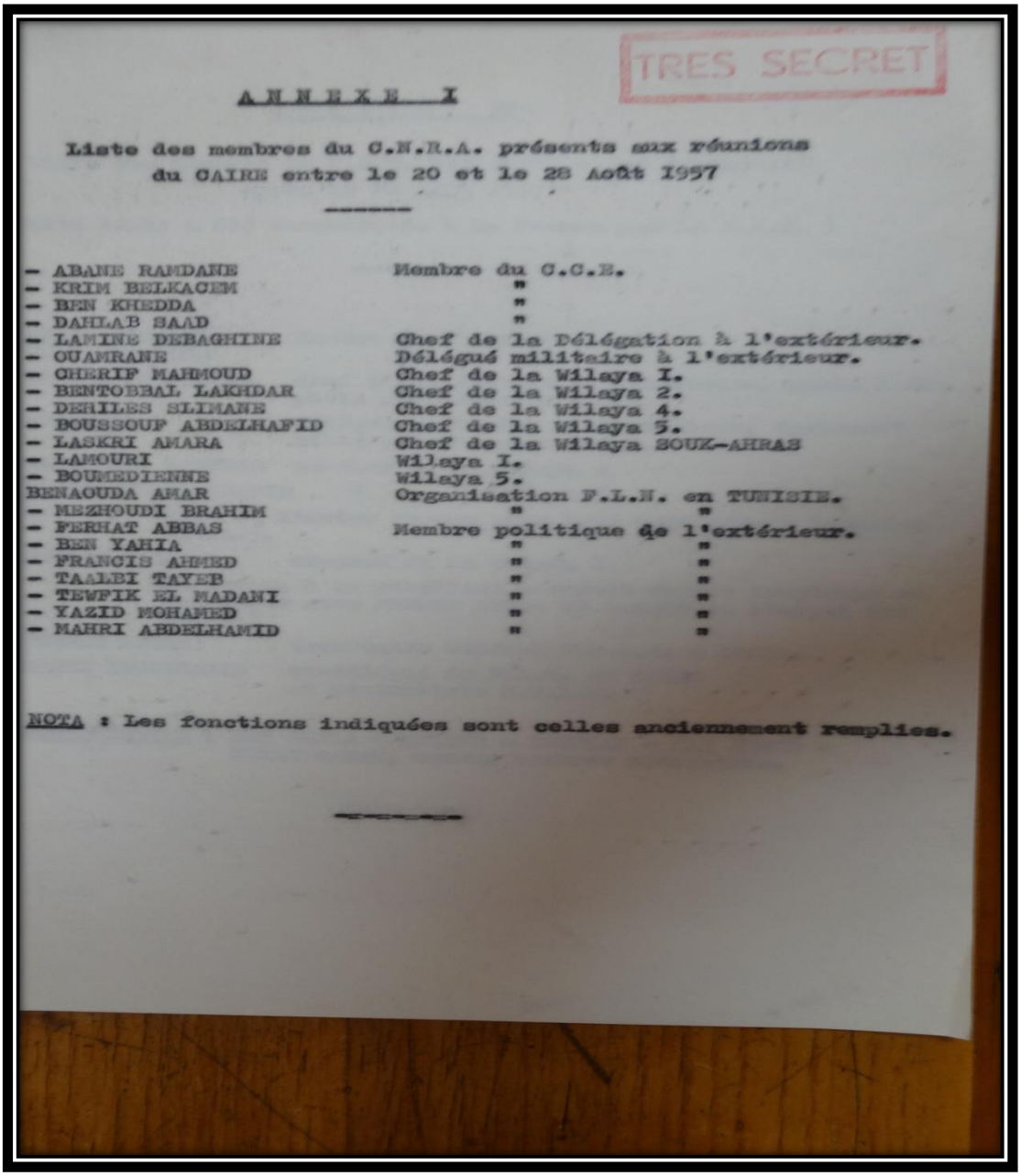

TRES SECRET

ANNEXE I

Liste des membres du C.N.R.A. présents aux réunions du CAIRE entre le 20 et le 28 Août 1957

- ABANE RAMDANE	Membre du C.C.E.
- KRIM BELKACEM	"
- BEN KHEDDA	"
- DAHLAB SAAD	"
- LAMINE DEBAGHINE	Chef de la Délégation à l'extérieur.
- OUAMRANE	Délégué militaire à l'extérieur.
- CHERIF MAHMOUD	Chef de la Wilaya I.
- BENTOBBAL LAKHDAR	Chef de la Wilaya 2.
- DEHILES SLIMANE	Chef de la Wilaya 4.
- BOUSSOUF ABDELHAFID	Chef de la Wilaya 5.
- LASKRI AMARA	Chef de la Wilaya SOUK-AHRAS
- LAMOURI	Wilaya I.
- BOUMEDIENNE	Wilaya 5.
BENAOUDA AMAR	Organisation F.L.N. en TUNISIE.
- MEZHOUDI BRAHIM	" "
- FERHAT ABBAS	Membre politique de l'extérieur.
- BEN YAHIA	" "
- FRANCIS AHMED	" "
- TAALBI TAYEB	" "
- TEWFIK EL MADANI	" "
- YAZID MOHAMED	" "
- MAHRI ABDELHAMID	" "

NOTA : Les fonctions indiquées sont celles anciennement remplies.

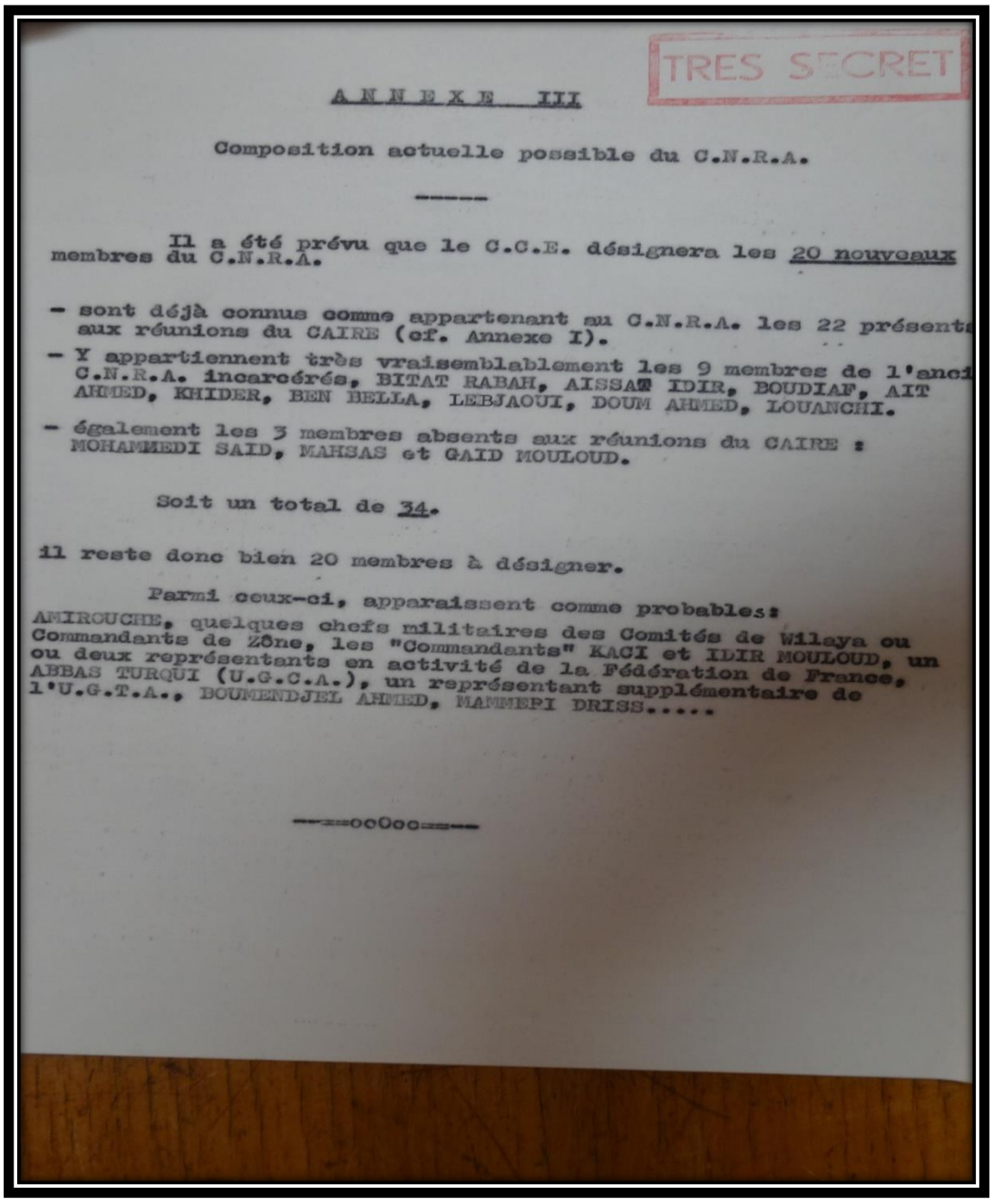

TRES SECRET

ANNEXE III

Composition actuelle possible du C.N.R.A.

Il a été prévu que le C.C.E. désignera les 20 nouveaux membres du C.N.R.A.

- sont déjà connus comme appartenant au C.N.R.A. les 22 présents aux réunions du CAIRE (cf. Annexe I).
- Y appartiennent très vraisemblablement les 9 membres de l'ancien C.N.R.A. incarcérés, BITAT RABAH, AISSAT IDIR, BOUDIAF, AIT AHMED, KHIDER, BEN BELLA, LEBJAOUI, DOUM AHMED, LOUANCHI.
- également les 3 membres absents aux réunions du CAIRE : MOHAMMEDI SAID, MAHSAS et GAID MOULOUD.

Soit un total de 34.

Il reste donc bien 20 membres à désigner.

Parmi ceux-ci, apparaissent comme probables:

AMIROUCHE, quelques chefs militaires des Comités de Wilaya ou Commandants de Zône, les "Commandants" KACI et IDIR MOULOUD, un ou deux représentants en activité de la Fédération de France, ABBAS TURQUI (U.G.C.A.), un représentant supplémentaire de l'U.G.T.A., BOUMENDJEL AHMED, MAMMERI DRISS.....

---==ooOoo==---

الملحق رقم :04

-التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960)[1]:

-رئيس المجلس.....فرحات عباس.

-نائب الرئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة .....كريم بلقاسم.

-نائب رئيس الحكومة.....اخمد بن بله.

-وزير الدولة .....حسين ايت احمد.

-وزير الدولة .....رابح بيطاط.

-وزير الدولة .....مُحَمَّد بوضياف.

-وزير الدولة.....مُحَمَّد خيضر.

-وزير الشؤون الخارجية.....لمين دباغين .

-وزير التسليح والتموين.....محمود الشريف .

-وزير الخارجية.....لخضر بن طوبال.

-وزير العلاقات العامة والاتصالات.....عبد الحفيظ بوصوف.

-وزير المالية.....احمد فرانسيس .

-وزير شؤون الشمال الإفريقي.....عبد الحميد مهري .

-وزير الإعلام.....احمد يزيد.

-وزير الشؤون الاجتماعية.....بن يوسف بن خده.

-وزير الثقافة.....توفيق المدني .

-أمناء الدولة في الداخل .....-لمين خان (الولاية 2).

-عمر اوصديق(الولاية 4).

-مصطفى اسطنبولي(الولاية 5).

([1])- فرحات عباس،**تشريح حرب**، تر:احمد منور، وزارة المجاهدين،طبعة خاصة، ص ص320-321.

-الملحق رقم :05

-التشكيلة الثانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960-1961)[1]:

-رئيس الحكومة المؤقتة.....فرحات عباس.

-نائب الرئيس و وزير الشؤون الخارجية .....كريم بلقاسم.

-نائب الرئيس.....احمد بن بله.

-نائب الرئيس.....حسين ايت احمد.

-نائب الرئيس.....رابح بيطاط.

-وزير الدولة.....مُحَمَّد بوضيف .

-وزير الدولة.....مُحَمَّد خيضر .

-وزير الدولة .....مُحَمَّدي السعيد .

-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية.....عبد الحميد مهري .

-وزير التسليح و الاتصالات العامة .....عبد الحفيظ بوصوف .

وزير المالية و الشؤون الاقتصادية .....احمد فرانسيس .

-وزير الإعلام.....مُحَمَّد يزيد .

-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال .

(1)- عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ص585.

-الملحق رقم :06

-التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961-1962)[1]:

-رئيس مجلس الوزراء و وزير المالية.....بن يوسف بن خده .

-نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية .....كريم بلقاسم .

-نائب رئيس مجلس الوزراء .....احمد بن بله .

-نائب رئيس الوزراء ..... مُحَّد بوضياف .

-وزير الدولة.....رابح بيطاط .

-وزير الدولة.....حسين ايت احمد .

-وزير الدولة.....لخضر بن طوبال .

-وزير الدولة.....مُحَّدي السعيد.

-وزير الدولة.....مُحَّد خيضر .

-وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب .

-وزير التسليح و المواصلات العامة .....عبد الحفيظ بوصوف .

-وزير الأخبار.....مُحَّد يزيد .

-الملحق رقم :07

(1)- عمار قليل،ملحمة الجزائر الجديدة ،ج 3 ،ص97.

-التشكيلة الحكومية الاولى للجمهورية الجزائرية المستقلة 26 سبتمبر 1962[1]:

-رئيس الحكومة احمد بن بله

-وزير الدفاع .....هواري بومدين.

-وزير الداخلية..... احمد مدغري.

-وزير الخارجية .....مُحَمَّد خميستي .

-وزير المالية .....احمد فرانسيس .

-وزير إعادة البناء و الأشغال العامة والنقل .....احمد بومنجل .

-الطاقة و التصنيع .....خليفة لعروسي.

-العمل و الشؤون الاجتماعية .....بشير بومعزة.

-البريد و المواصلات..... موسى حساني .

-وزير الصحة .....مُحَمَّد الصغير نقاش.

-وزير العدل..... ..... عمار بن التومي.

-وزير الإعلام ....مُحَمَّد حاج حمو.

-وزير الشباب والرياضة و السياحة .....عبد العزيز بوتفليقة.

-وزير التجارة .....مُحَمَّد خبزي .

-وزير الأوقاف و الشؤون الدينية .....احمد توفيق المدني .

-وزير الفلاحة و الإصلاح الزراعي..... عمار اوزقان .

-وزير التربية الوطنية .....عبد الرحمان بن حميدة .

-وزير المجاهدين .....مُحَمَّدي السعيد.

(1)- سالمي مختار ،اشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1954-1962)،ص249.

قائمة المصادر والمراجع

ا)–المصادر :

1)–الوثائق الأرشيفية:

–أرشيف ما وراء البحار.

-C.A.O.M, G.G.A, 3R/455 , Dossier « Rapports Particuliers , Etude des Notes d'Orientations

2)–المصادر بالعربية:

- آوليفي لونغ ، الملف السري – اتفاقية أيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ، نقد ، ماركس بوتيبيير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.
- آيت احمد حسين، روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1942–1962 ، تر : سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، الجزائر .
- بلحسن مبروك، مراسلات بين الداخل و الخارج الجزائر ، القاهرة (1954–1956) ، تر : الصادق عماري ، طبعة خاصة ، الجزائر .
- بن بله احمد، مذكرات احمد بن بلة ، تر : العفيف الأخضر ، دار الأدب ، بيروت .
- بن خده يوسف ، الجزائر العاصمة المقاومة (1956–1957) ، تر : مسعود الحاج ، دار هومة ، الجزائر ، 2005.
- بن خده يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954 ، تر : مسعود الحاج مسعود ، دار الشاطبية ، ط2 ، المحمدية ، 2012.
- بن خده يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية أيفيان ، تر : لحسين زغداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

- بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة ، ط2 ، الجزائر ، 2000.
- بوضياف مُحَمَّد ، التحضير لأول نوفمبر 1954 ، نقد : عيسى بوضياف ، دار النعمان ، ط 1 ، 2010.
- تقية مُحَمَّد ، حرب التحرير في الولاية الرابعة ، تر : بولفراق ، دار القصبة ، الجزائر ، 2012.
- دحلب سعد ، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، طبعة خاصة ، 2007.
- الديب فتحي، الناصر و الثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، ط 1 ، القاهرة ، 1984.
- الرائد عز الدين ، الفلاقة ، تر : جمال شعلال ، مرغم للنشر ، الجزائر ، 2011.
- الزبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قادة أركان جزائري ، الشروق للإعلام و النشر ، ط1 ، الجزائر ، 2011.
- الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929–1962)، منشورات ANEP ، الجزائر .
- زروال مُحَمَّد ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، الولاية الأولى ، نموذجا ، وزارة المجاهدين ، طبعة خاصة .
- سعداوي الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، دار الأمة ، ط1 ، 2010.
- الشادلي بن جديد ، ملامح حياة ، دار القصبة ، ج1 ، الجزائر ، 2011.
- الكافي علي، من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946–1962 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2012.

- كشيدة عيسى،مهندسوا الثورة ، تر : موسى اشرشور ، نقد : عبد الحميد مهري ، منشورات الشهاب ، ط 3 ، باتنة ، 2003.
- محساس احمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر : الحاج مسعود ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003.
- المدني احمد توفيق، مذكرات حياة كفاح ، ج3، عالم المعرفة ، طبعة خاصة ، الجزائر ، 2010.
- مراردة مصطفى ابن النوي، شهدات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى ، تحر : مسعود فلوسي ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009.
- ملاح عمار ، قادة جيش التحرير الوطني ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012.
- ملاح عمار ، محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012.
- نجادي مُحَمَّد مقران ، شهادة ضابط من المصالح السيرة للثورة الجزائرية ، تر : مُحَمَّد المعراجي ، دار هومة ، 2014.
- نقية مُحَمَّد ، الثورة الجزائرية المصر، الرمز و المال ، تر : عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2010.-
- عباس فرحات ،تشريح حرب، تر:احمد منور، وزارة المجاهدين،طبعة خاصة.
- هارون علي ، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ، دار القصبة ، تر : الصادق عماري و آمال فلاح ، الجزائر ، 2003.
- الهشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1964 في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.

- هلايلي مُحَمَّد الصغير، شاهد على الثورة في الاوراس ،دار القدس العربي، 2012.
- يوسف مُحَمَّد ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة) ، نقد : مُحَمَّد شريف بن دالي ، دار ثالة ، ط4 ، الجزائر ، 2014.

3)-المصادر بالفرنسية:

- Ben khadda Ben youcef, L'algerie a L'indépendance , Dahleb
- Dahlab Saad , Mission Acomplie , Dahlab ,Alger
- mabrouk belhecine , Le coivries Alger caire (1954-1956) , Casbah , Alger.

4)-الجرائد:

-جريدة المقاومة، العدد17.
- جريدة المجاهد، العدد 3.
- جريدة البصائر، العدد 349، 13جانفي1956.
- جريدة المجاهد، العدد 1.
- جريدة المقاومة، العدد 1 .
- جريدة المجاهد، العدد 10.
- جريدة المقاومة، العدد 11 ، 10-12 فبراير 1957.

ب–المراجع :

1)–الكتب بالعربية:

- احدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962 ، مؤسسة احدادن للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.
- اسكندر توفيق محمود، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962) ، منشورات السائحي ، ط1 ، 2016.
- آيت محمود صدور الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية (1830–1954) ، دار هومة ، الجزائر ، 2015.
- باتريك ايفينو ، جون بلانشايس ، حرب الجزائر ملف و شهادات ، تر : بن داود سلامنية ، ج1 ، دار الوعي ، الجزائر ، 2013.
- بديدة لزهر ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية ، وزارة الثقافة ، الجزائر.
- بشبري احمد ، الثورة الجزائرية و القضية العربية ، ثالة ، ط2 .
- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر 2006.
- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب ، الجزائر ، 2009.
- بلخوجة عمار ، صفحات من ذاكرة التاريخ ، نقد : كمال بوشامة ، تر : احمد بن مُحَّد يكني ، منشورات الفا ، ط1 ، الجزائر ، 2015.
- بلعباس مُحَّد ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصرة ، الجزائر ، 2009.

- بن البشير عمامرة سعد، هواري بومدين الرئيس القائد (1832–1978)، قصر الكتاب ،ط1، البليدة ، 1997.
- بن حمودة بوعلام ، ثورة أول نوفمبر 1954 ، معالمها الأساسية ، دار النعمان ، طبعة خاصة ، الجزائر ، 2011.
- بوجابر عبد الواحد ، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية (الاوراس النمامشة) .
- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت ، 1997.
- بوشيخي الشيخ ، الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية 1954–1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2018.
- بوعزيز يحي ، الثورة في الولاية الثالثة 1954 –1962 ، الأمة ، ط1 ، الجزائر ، 2004.
- بوغدة رمضان ، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958–1962) ، دار بونة ، ط1 ، الجزائر ، 2012.
- بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958–جانفي1960 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.
- تبليت عمر ، القاعدة الشرقية ، دار الألمعية ، ط1 ، 2011.
- تميم آسيا ، الشخصيات التاريخية الجزائرية و الفكرية ، دار المسالك ، الجزائر ، 2002.
- التهامي عمر ، مؤتمر الصومام و أثره في تنظيم الثورة ، دار كرام الله ، 2013.

- تيزي ميلود ، موقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام و تداعياته .
- جبلي الطاهر ، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2014.
- الحامي زيبحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009.
- حجان طاهر ، مؤتمر طرابلس التاريخي 1962 ، بين إستراتيجية الثورة و فعالية الإقصاء ، نقد : بشير سعدوني ، دار الأمل ، 2019.
- حربي مُحَمَّد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر : نجيب عياد و صالح المسلواني ، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية ، الجزائر ، 1994.
- حربي مُحَمَّد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، تر : كاميل قيصر داعر ، دار الكلمة ، ط 1 ، بيروت ، 1983.
- حفيظ الله بوبكر ، نشأة و تطور جيش التحرير 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، الجزائر ، 2016.
- خالفه معمري ، العربي بن مهيدي رمز الوطنية ، تر : أحسن خلاص ، الجزائر ، 2014.
- خالفه معمري ، عبان رمضان ، تحر: زينب خروف ، منشورات ثالة ، ط2، الجزائر ، 2008.
- خيثر عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية ، دار العلم و المعرفة ، ط1 ، الجزائر 2013.
- خيثر عبد النور ، حوار حول الثورة ، نقد : الجندي الخليفة ، موقم للنشر،ج2 ، الجزائر ، 2009.

- داهش مُحَمَّد علي، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير) ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1 ، لبنان ، 2014.
- رخيلة عامر ، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- الزبيري مُحَمَّد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2019.
- الزبيري مُحَمَّد العربي و آخرون ، كتاب مرجعي عن الثورة 1954–1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة.
- الزبيري مُحَمَّد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعثة ، ط1، الجزائر 1984.
- الزبيري مُحَمَّد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار الحكمة ، ط2 ، الجزائر ، 2015.
- الزبيري مُحَمَّد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر ، دار الحكمة ، ج2 ، الجزائر ، 2014.
- الزغيدي مُحَمَّد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2009.
- زوزو عبد الحميد، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2 ، الجزائر ، 1985.
- ساري هلالي ، الثمانية أيام من معركة الجزائر ، تر : خليل اوذينا ، دار مرقم ، الجزائر ، 2012.
- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، معهد الدراسات و البحوث العربية ، ج2 ، القاهرة ، 1977.

- سعد الله أبو القاسم ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير (1830–1962) ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، الجزائر ، 2007.
- سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954–1962 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 1984.
- شبوب مُحَمَّد ، اجتماع العقداء العشر ، دار دزاير آنفو ، ط1 ، الجزائر ، 2013.
- شريف عبد الدايم ، عبد الحفيظ بوصوف ، منشورات ANEP.
- الشريف ولد الحسين مُحَمَّد ، عناصر للذاكرة حتى لا تنسى من المنظمة الخاصة إلى استقلال الجزائر ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009.
- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، تر : حافظ الجمالي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 2003.
- ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي و الإداري للثورة (1954–1962) ، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013.
- الطيب العلوي مُحَمَّد ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954 ، وزارة المجاهدين ، ط 3 ، الجزائر .
- عباس مُحَمَّد ، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر ، دار هومة ، ط2 ، الجزائر ، 2014.
- عباس مُحَمَّد ، الثورة الجزائرية من فكرة إلى نصر ، دار هومة ، ط2 ، الجزائر ، 2014.
- عباس مُحَمَّد ، ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية) ، دار هومة ، 2005.
- عباس مُحَمَّد ، خصومات تاريخية ، دار هومة ، الجزائر ، 2014.

- عباس مُحَمَّد ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962 ، دار القصبة،2007.
- عبد القادر حميد ، عبان رمضان ، مرافعة من اجل الحقيقة ، الشهاب ، 2003.
- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر .
- عبد الكريم شوقي ، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954 ، دار هومة ، الجزائر ، 2004.
- عثماني مسعود ، الثورة التحريرية إمام الرهان الصعب ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012.
- العربي السعودي مُحَمَّد ، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية البلدية) 1516–1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ، 2011.
- العسلي بسام ، أيام جزائرية خالدة ، دار النفائس ، بيروت .
- العسلي بسام ، جبهة التحرير الوطني الجزائري ، دار النفائس ، ط1 ، بيروت ، 1983.
- العسلي بسام ، نهج الثورة الجزائرية ، دار النفائس لبنان ، 2010.
- العقاد صلاح ، الجزائر المعاصرة محاضرات ألقاها على الطلبة ، قسم الدراسات التاريخية و الجغرافية ، 1963—1964.
- العموري مومن ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني ، دار القليعة ، قسنطينة .
- العيد مطمر مُحَمَّد ، ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر أو فاتحة النار ، دار الهدى ، الجزائر .
- فاضلي إدريس، عنوان حزب جبهة التحرير الوطني ، FLN، عنوان الثورة و الدليل دولة نوفمبر 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.

- قداش محفوظ ، جلالي ساري ، الجزائر ، صمود و مقاومات 1830–1962 ، تر : اوذينة خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.
- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين 1830–1954 ، منشورات ANEP، الجزائر .
- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، دار القصبة ، ج1 ، 2013.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة ، دار القصبة ،ج3،2013.
- قنان جمال ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، رويبة ، 1994.
- قندل جمال ، إشكالية تطور و توسع الثورة الجزائرية (1956–1962) ، وزارة الثقافة ، ج1 ، الجزائر .
- قيران دانيال، عندما تثور الجزائر ، تر : العيد دوان ، دار التنوير ، ط1 ، الجزائر ، 2014.
- كاري جاك ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، تر : عبد الرزاق قسوم ، نقد : صادق سلاح ، عالم الأفكار.
- لونيسي إبراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954–1962 ، دار هومة ، ط2015، الجزائر .
- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين السياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر .
- مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960–1961)، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.
- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، وزارة الثقافية ، ج3 ، الجزائر.

- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- مناصرية يوسف، دراسات و أبحاث حول الثورة الجزائرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2013.
- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ، ثورة أول نوفمبر 1954 ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962-1954) ، دار هومة ، الجزائر ، 2007.
- منصور احمد،الرئيس احمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، دار الأصالة ، ط2 ، الجزائر ، 2009.
- مياسي إبراهيم ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 1 ، 2007.
- نجود ظافر ، ثوار و شهداء من الجزائر ، دار الثقافة ، الجزائر.

2)- قائمة الكتب الفرنسية :

- Debbah Mohamed , On nous Appenatt Les resseouss Radio Rebebles , Gharnata , Alger.
- Harbi Mohamed , Les Archives de la revolution algérienne

3)- المجلات:

- ارزقي مُحَّد ، حياة و جهاد البطل حسين آيت احمد ، مجلة أول نوفمبر ، ع 182-183 ، جوان 2016.
- اوسليم عبد الوهاب ، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس مايو- جوان 1962 (الأسباب ، المجريات ، القرارات) ، مجلة الدراسات الإفريقية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.

- بوحموم مُحَّد ، مبدأ الأوليات في الحركة الوطنية الجزائرية بين سنتي 1946–1962 ، مجلة الدراسات الإفريقية ، ع6 ، 27مايو2018 ، جامعة ابن خلدون تيارت .
- ثابتي حياة ، دور الغرب الجزائري في الثورة التحريرية 1954–1962 ، منطقة تلمسان نموذجا ، مجلة عصور ، ع34–35 ، افريل– جوان 2017.
- دلوافي سمية ، إضراب الثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى مبنى نيويورك ، مجلة المعارف ، ع9 ، سيدي بلعباس .
- رخيلة عامر ، من توقيع اتفاقية أيفيان إلى إجراء استفتاء تقرير المصير ، مجلة أول نوفمبر ، ع 186 ، فيفري 2019.
- الزبيري مُحَّد العربي، عشية وقف إطلاق النار في الجزائر .
- سعيد احمد ، تدويل القضية الجزائرية ، مجلة المصادر ، ع 15 ، الجزائر ، 2009.
- سيد علي مُحَّد مسعود ، النخبة الثورية و إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1956–1962 ، مجلة المعارف ، ع4 ،المسيلة.
- شتواح حكيمة ، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس و أزمة صائفة 1962 ، مجلة الدراسات الإفريقية ، جامعة الدكتور مُحَّد لمين دباغيت ، الجزائر.
- يعيش مُحَّد ، مؤتمر الصومام و إشكالية تجسيد قراراته ، مجلة المعارف ، ع 13 ، جامعة مُحَّد بوضياف ، المسيلة .

4)– أطروحات جامعية :

- بلغري جمال ، تصورات السلطة و الحكم عند النخبة الثورية الجزائرية الحاكمة ، شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، الجزائر ، 2013-2014.

- بلوفة عبد القادر جيلالي ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و عمالة وهران ، الخروج من نفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلا ع الثورة التحريرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2007-2008.

- بيسة نجاة ، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة ( )1955SAS - 1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، بوزريعة ، 2014-2015.

- ثابت سليمة ، مكتب جبهة التحرير ببغداد و دعم العراق للثورة الجزائرية 1954-1962 ، أطروحة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011.

- سالمي مختار ، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ ، المسيلة ، 2018-2019.

- شتواح حكيمة ، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية 1954-1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

- الصادق عبد المالك ، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، بسكرة ، 2018-2019.

- مسعودي رجاء ، الثورة بين مؤتمر القاهرة و الحكومة المؤقتة ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011.

5)- الملتقيات و المحاضرات :

- بشير مدني ، احمد توفيق المدني معلم من معالم المدرسة التاريخية الجزائرية، بحوث الملتقى الوطني الأول حول المدرسة التاريخية الجزائرية ، جامعة الجزائر .
- بوضربة عمر ، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية و إشكالية التسليح ، ج2 ، 14-15 فيفري 2018.
- بوهند خالد ، الملتقى الدولي الثاني و الموسوم بالثورة الجزائرية 1954-1962 و الفضاء الغربي ، جامعة غرداية ، 16-17افريل2013.
- العقاد صلاح ، الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها على الطلبة) ، قسم الدراسات التاريخية و الجغرافية 1963-1964.
- لجنة الثقافة ، الذكرى السابعة و الأربعون استشهاد البطل العربي بن مهيدي، الشهيد مُحَّد العربي بن مهيدي في رسالة خالدة للأجيال ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 3 مارس 2004.

6)-الموسوعات:

- ابن نعيمة و آخرون،موسوعة أعلام الجزائر1830-1954،منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،2007.
- بوعزيز يحي،موسوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب،دار الهدى،الجزائر،2014.
- شرفي عاشور،قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)،تر:عالم مختار،دار القصبة،الجزائر،2007.
- مقلاتي عبد الله،قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة الجزائرية،Blootou،2009.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

مقدمة ..... **ا–و**

المدخل:تطور مبدأ الأولويات قبل اندلا ع الثورة

–حركة الانتصار والحريات الديمقراطية.....08

–تاسس المنظمة الخاصة.....11

–اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....17

–اجتماع ال22.....20

الفصل الأول: إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري

–المبحث الأول: ما أقرته القيادة التاريخية: **26**

–تشكيل هيئة قيادية للثورة.....26

–سير عمل القيادة التاريخية.....27

–المهام التي قامت بها اللجنة.....28

–المبحث الثاني: ما اقره مؤتمر الصومام **30**

–ظروف انعقاد المؤتمر.....31

-انعقاد المؤتمر.....33

-القرارات الصادرة عن المؤتمر.....34

-المبحث الثالث: الغاية من إقرار أولوية السياسي على العسكري. **36**

-المبادئ الاساسية الخاصة باطارات الثورة.....37

-ردود الفعل حول هذا المبدا.....38

-النتائج المترتبة عن هذا القرار.....40

-المبحث الرابع: النتائج المحققة في الميدان. **42**

-النتائج المحققة على المستوى الداخلي.....42

-النتائج المحققة على المستوى الخارجي.....47

-خلاصة الفصل.....51.

الفصل الثاني: المساواة بين مبدأي السياسي والعسكري

-المبحث الأول: مؤتمر القاهرة إلغاء مبدأ الأولويات **54**

-ظروف انعقاد مؤتمر القاهرة.....54

-انعقاد مؤتمر القاهرة.....60

-قرارات المؤتمر.....64

-المبحث الثاني:الغاية من إلغاء مبدأ الأولويات **66**

-الغاء مبدا الافضلية.....66

-المبحث الثالث:النتائج المترتبة عن المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة. **68**

-سوء التفاهم مع عبان رمضان.....68

-تاسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....71

-تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني.....75

-مؤامرة العقيد مُحَّد العموري.....79

-خلاصة الفصل.....81

الفصل الثالث: أولوية العسكري على السياسي

المبحث الأول: ندوة طرابلس 16 ديسمبر 1959- 18جانفي1960وانعكاساتها..... 84

-ظروف انعقاد الندوة.....84

-انعقاد الندوة.....89

-القرارات المنبثقة عنها.....90

المبحث الثاني: العلاقة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة. 95

-بداية الصادم بين الطرفين واستقالة هيئة الاركان.....95

-دورة اوت 1961وتازم العلاقة بين الطرفين.....99

-حكومة بن خده واستمرار الصراع.....103

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية 104

-وقف اطلاق النار والنتائج المترتبة عنه 104

-مؤتمر طرابلس 28مايو -5جوان 1962 وانعكاساته.....109

-تطور المواجهة بين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة 116

-خلاصة الفصل.....125

خاتمة..... 126
الملاحق..... 133
قائمة المراجع 140
الفهرس..... 154